
د. محمد صادق إسماعيل
التجربة الإماراتية
قراءات في التجربة الاتحادية
العربي
للنشر والتوزيع

التجربة الإماراتية

"قراءات في التجربة الاتحادية"

د. محمد صادق إسماعيل

التجربة الإماراتية

قراءات في التجربة الاتحادية

د. محمد صادق إسماعيل

الطبعة الأولى: مايو 2017

رقم الإيداع: 7311 / 2017

الترقيم الدولي: 9789773192587

الغلاف: محمد سيد

60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة

ت 27954529 – 27921943 :فاكس: 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

إسماعيل، محمد صادق

التجربة الإماراتية/ تأليف محمد صادق إسماعيل. – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017. ص؛ سم.

تدمك 9789773192587

1- الإمارات العربية المتحدة – الأحوال السياسية

2- الإمارات العربية المتحدة – تاريخ العصر الحديث – آل زايد

أ- العنوان 9535/320

مقدمة

شَهِدَتْ دول مجلس التعاون الخليجي- بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة - تطورات مهمة على صعيد الإصلاح السياسي منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، وتحديدًا عقب الغزو العراقي للكويت. وقد تسارعت وتيرة الإصلاحات بعض الشيء عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وعلى الأخص في ظل بروز قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي ضمن أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة. وتُمَثِّل التجارب الإصلاحية في دول المجلس، في معظمها، نماذجَ لِمَا يُعْرَف في أدبيات التَّحَوُّل الديمقراطي بـ"الإصلاح السياسى من أعلى"؛ حيث يكون للنخب الحاكمة الدور الرئيسي في هندسة عملية الإصلاح وصياغة أهدافها ووضع حدودها بما يُعَزِّز من قدرتها على الاستمرار[1].

وبالنظر إلى التجربة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي بدأت ملامح نهضتها الحديثة على يد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ــ رحمه الله ــ نجد أنها حَقَّقَت في عقود قليلة إنجازات هائلة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية؛ وهو الأمر الذي جعل الشعب الإماراتي يستحق عن جدارة المركز الأول عربيًّا والثالث عشر على مستوى العالم في منظومة الشعوب الأكثر سعادة طبقًا لاستفتاء شبكة "فوربس".

لقد نجحت الإمارات خلال العقود الأربعة الماضية في تجربتها الاتحادية حتى أصبحت كيانًا صلبًا قويًا عصي على التفتت. فقد ساعد تأسيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتيين على بناء اتحاد قوي والنجاح في صياغة هوية وطنية قوية؛ حيث شَكَّلَ السلطة الرابعة من السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في دستور الإمارات والتي تختص بالتشريع والتنفيذ والقضاء، على المستوى الاتحادي.

والمجلس الوطني الاتحادي والذي يرعاه حُكّام الإمارات، بدءًا من سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان إلى المستويات التنفيذية والشعبية، يقوم بدور مهم في صياغة التشريعات والقوانين والسياسات التي ترسم ملامح الدولة الاتحادية الإماراتية. وتأكيدًا لمبادىء التحوُّل الديمقراطي بالدولة، انطلق الإماراتيون عبر التعديل الدستوري 2009، إلى مد عضوية المجلس إلى أربع سنوات بدلًا من سنتين، وتمكين المجلس من وضع لائحته الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للاتحاد. وبدؤوا في تجربة الانتخابات الثانية لانتخاب نصف أعضاء المجلس في سبتمبر/أيلول 2011، وزيادة الحد الأدنى للهيئات الانتخابية مع عدم وجود سقف أعلى لعددها مما يُتيح حق المشاركة السياسية لأكبر عدد من المواطنين.

ومن هنا نجد أن ثمار الوحدة الإماراتية أينعت زهورًا في جميع المجالات؛ فعلى المستوى السياسي كان الهدف الإماراتي هو تعزيز الدور الرقابي والتشريعي للمجلس الوطني الاتحادي. وبهذا سوف يتمكن الإماراتيون من التَّطلع لمستقبل أفضل بعتاد قوي، وهو المشاركة الشعبية، حتى لو كانت متدرجة ووصلت اليوم إلى نصف عدد أعضاء المجلس ممن يُنتخبون مباشرةً لمقاعد المجلس.

وعلى المستوى الاجتماعي أحدثت الإمارات طفرة ملموسة داخل الأرجاء العربية في معدلات التنمية البشرية والاهتمام بالتعليم الجيد ومخرجاته من خلال الارتكاز إلى خطط تنموية فاعلة، في حين يظل الاقتصاد الإماراتي هو التطور الأكثر نموًا والأعلى تأثيرًا داخل الكيانات العربية والإقليمية.

ويظل التحدى الأكبر أمام الدولة الإماراتية هو مواصلة النجاح والمحافظة على ما تم إنجازه والبناء عليه، ففي حياة الدول والشعوب تظل العقبات الكبرى في المحافظة على نجاح الوضع القائم وهو ما تم في الإمارات على مدار الأربعين عامًا الماضية، والتي صارت أحد إنجازات العرب في العصر الحديث، من بناء اقتصادي واجتماعي متقدم في ظل تحديات كثيرة تعصف بعالمنا العربي.

المؤلف،،،

للتواصل:

info@acpss.net

acs_235@yahoo.com

الفصل الأول: الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

لقد استطاعت دول الخليج العربي أن تقفز خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى قمة الاهتمامات الدولية نتيجة لعوامل عديدة يمكن أن نعزوها بالأساس إلى ثقلها النفطي، وإلى موقعها الاستراتيجي المتميز، فضلًا عن الأحداث التي شهدتها المنطقة؛ فمن الثورة الإسلامية في إيران إلى الإعلان عن "مبدأ كارتر"[1]، إلى الحرب العراقية - الإيرانية التي عاشتها العراق منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وإلى حرب الخليج الثانية عام (1990 – 1991)، وأخيرًا الغزو الأمريكي على العراق في مارس/آذار – إبريل/نيسان 2003.

والمقصود بالأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية هنا، تلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي والدول المطلة عليه. وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأهمية ذلك الموقع في الأمن القومي العربي وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية؛ وهو الأمر الذي يؤكد تلك الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة والتي لا تغيب عن ذهن أي باحث أو أكاديمي في المنطقة العربية وعلى الصعيد العالمي.

ولقد تعددت التعريفات والمفاهيم والمحتويات الخاصة بالاستراتيجية، وذلك من خلال الانتقال من التركيز على الجانب العسكري إلى مفهوم الجانب الشمولي لها؛ بحيث أصبحت الاستراتيجية هي تلك العملية التى يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة فى الجسد السياسي والاقتصادى والاجتماعى للدولة لتحقيق المصلحة القومية العليا والأهداف المطلوب إنجازها في إطار

فلسفة الأمن القومي. ومن هنا فإن الاستراتيجية القومية تُجَسِّد مفهوم الأمن القومي. كما أن الاستراتيجية بما تتضمنه من خطط ومبادىء تعكس مُكوِّنات الأمن القومي. وبالنظر إلى الاستراتيجية العسكرية؛ فإن مفهومها يعني توزيع مختلف الوسائط العسكرية والاستراتيجية واستخدامها لتحقيق الأهداف السياسية.

إذ أن الاستراتيجية لا تعتمد على تحركات الجيوش فحسب، ولكنها تعتمد على نتائج هذه التحركات أيضًا[(21)].

وبصفة عامة تتمتع منطقة الخليج العربي بالعديد من المقومات التي جعلتها محط أنظار الدول الكبرى والقوى الاستعمارية على مدار التاريخ؛ فما بين موارد طبيعية وموقع متميز يقع على الحدود بين الحضارتين العربية والفارسية ثم بين الحضارة الإسلامية والحضارتين الهندية والصينية التي وصلت سفنهما إليه، ثم الحضارة الغربية المسيحية. إذ لم يكن الخليج العربي تعبيرًا جغرافيًا فقط؛ بل كان تعبيرًا اقتصاديًا حينًا وتعبيرًا سياسيًا عسكريًا في أحيان أخرى.[(32)].

إضافة إلى ذلك؛ فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بأهمية جيوبولتيكية وجيواستراتيجية منذ القدم؛ فالمملكة العربية السعودية تُمَثِّل الحد الشرقي للوطن العربي، ونقطة اتصال وثيقة بين شرق العالم وغربه. ولقد تزايدت تلك الأهمية بعد اكتشاف النفط كسلعة استراتيجية مهمة لا غنى عنها في عالمنا المعاصر. إضافة إلى أن منطقة الخليج تحتوي على أكثر من ثلثي احتياطيات النفط العالمية؛ الأمر الذي جَعَلَ منها نقطة احتكاك بين كل القوى العالمية.

ونظرًا لما لتلك المنطقة من أهمية استراتيجية كبيرة، فقد أدى هذا إلى ظهور مفهوم الأمن وما يرتبط به من وجود سياسات واستراتيجيات عسكرية قائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي سواء أكان ذلك على المستوى القطري لكل

دولة من الدول أعضاء المجلس أو على مستوى مجلس التعاون ككل. وبصفة عامــة تتضــح أهميــة دولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة إذا طبقنــا مفـهوم الجيواستراتيجية والتي تشمل مقومات رئيسية تتمثل في (الموقع الجغرافي - الموارد الاقتصادية - السكان - التضاريس - المناخ - النظام السياسي - درجة التقدم ... إلخ)؛ إذ يتم تفاعل العناصر السابق ذكرها من مادية ومعنوية ونظامية في تشكيل دور المنطقة في المستويين الإقليمي والدولي. ومن ثم سنتناول تلك الأهمية الاستراتيجية من خلال التركيز على المحاور التالية:

أولًا: الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات من منظور جغرافي

تتضح الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التركيز على العناصر التالية:

1- الموقع الجغرافى وأهميته بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط:

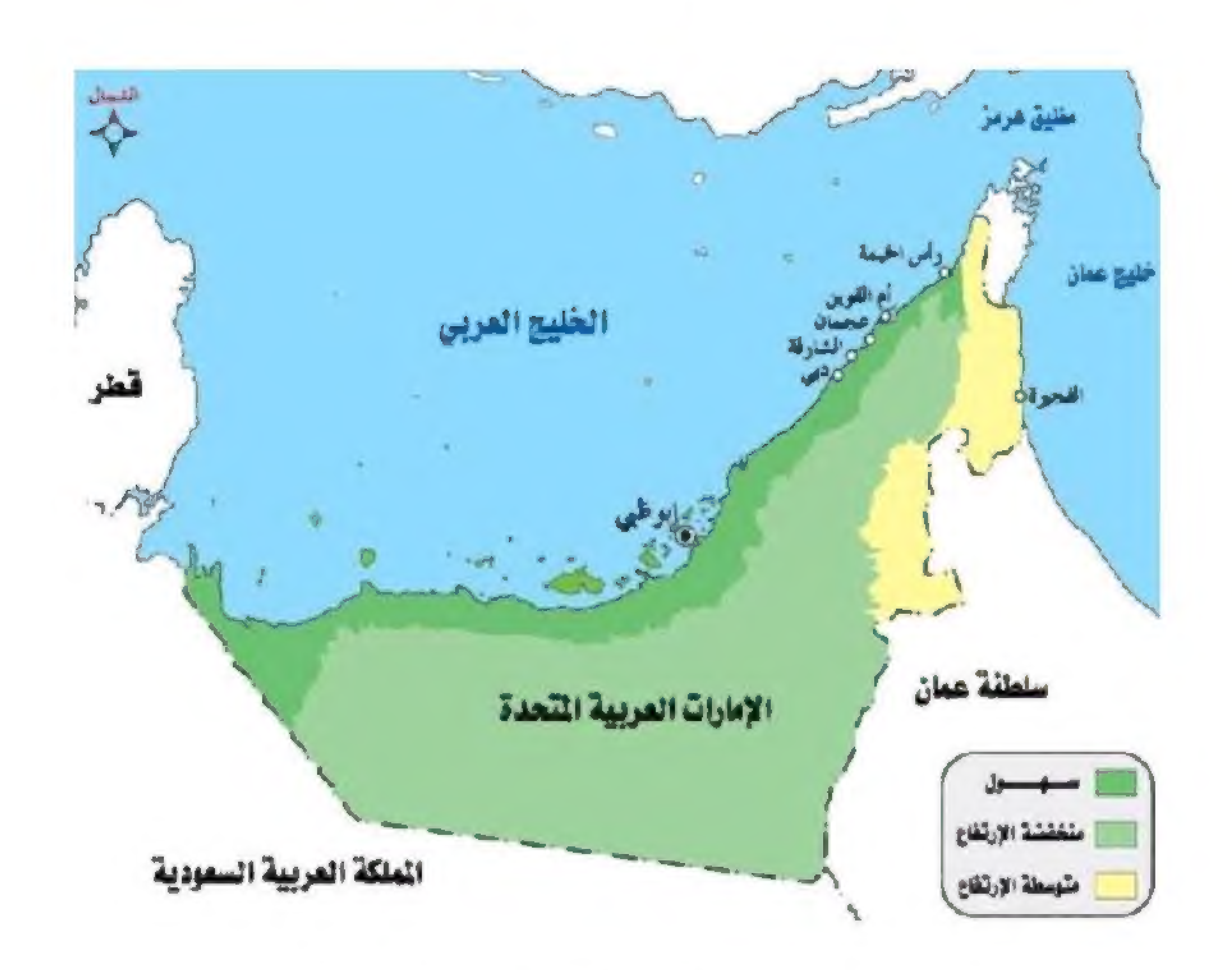
يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 16 و31 درجة شمالًا، ويمتد جغرافيًا من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة "مسندم" حتى شط العرب ويبلغ أقصى عرض للخليج 200 ميل، ويكون عميقًا قرب الجانب الإيرانى عادةً. ولكن بالنسبة إلى مضيق "هرمز"؛ فإن العمق في الجانب العربي أكبر منه في الجانب الإيرانى. والخليج العربي بحر شبه مغلق أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة(41) والتي تتمتع بأهمية عسكرية كبيرة.

أ- المساحة الجغرافية لدولة الإمارات:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة بين خطي العرض 22 - 26.5^{o} شمالًا

والطول 51 و 56.5 ^{o}شرقًا. يحدها شمالًا الخليج العربي، وشرقًا خليج عمان وسلطنة عمان، ويحدها جنوبًا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وغربًا دولة قطر والمملكة العربية السعودية.

خريطة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: موقع الإمارات العربية المتحدة

https://sites.google.com/site/wwwuaeajmancom

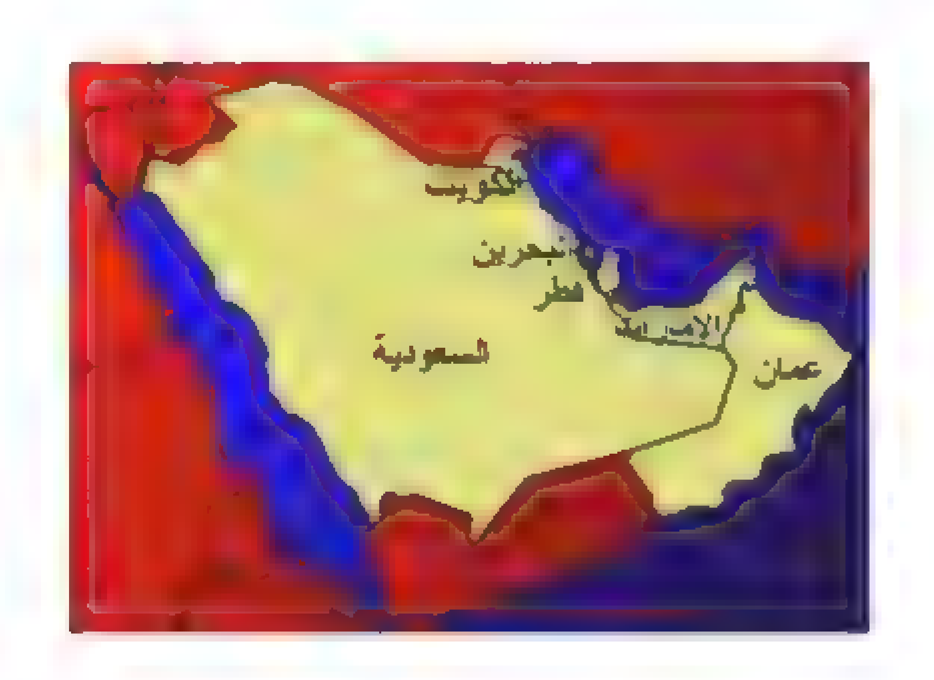
وتمتد سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة مسافة 644 كيلومترًا على الساحل الجنوبي من الخليج العربي، وتنتشر عليها إمارات أبوظبي ودبي والشارقة و"عجمان" و"أم القيوين" و"رأس الخيمة"، بينما تمتد سواحل إمارة "الفجيرة" على خليج عمان بطول 90 كيلومترًا.

وتبلغ مساحة الدولة 83 ألف و600 كيلو متر مربع، ومعظم أراضيها صحارى تتخللها واحات. ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة الشمالية في "رأس الخيمة" التي تُشَكِّل رأس سلسلة جبال "حجر".

وتتبع الدولة المئات من الجزر المتناثرة في مياه الخليج منها نحو 200 جزيرة في إمارة أبوظبي أهمها جزيرة "صير بني ياس" التي تحولت إلى واحة خضراء، ومحمية طبيعية للحيوانات النادرة والطيور. ومن الجزر المهمة الأخرى جزيرة "داس"، وجزيرة "أبو الأبيض"، وجزيرتا "أبو موسى"، "وصير بونعير" بالشارقة، وجزر "طنب الكبرى"، و"طنب الصغرى"، "والحمراء" بـ"رأس الخيمة"، والجزيرة "السينية" بـ"أم القيوين".

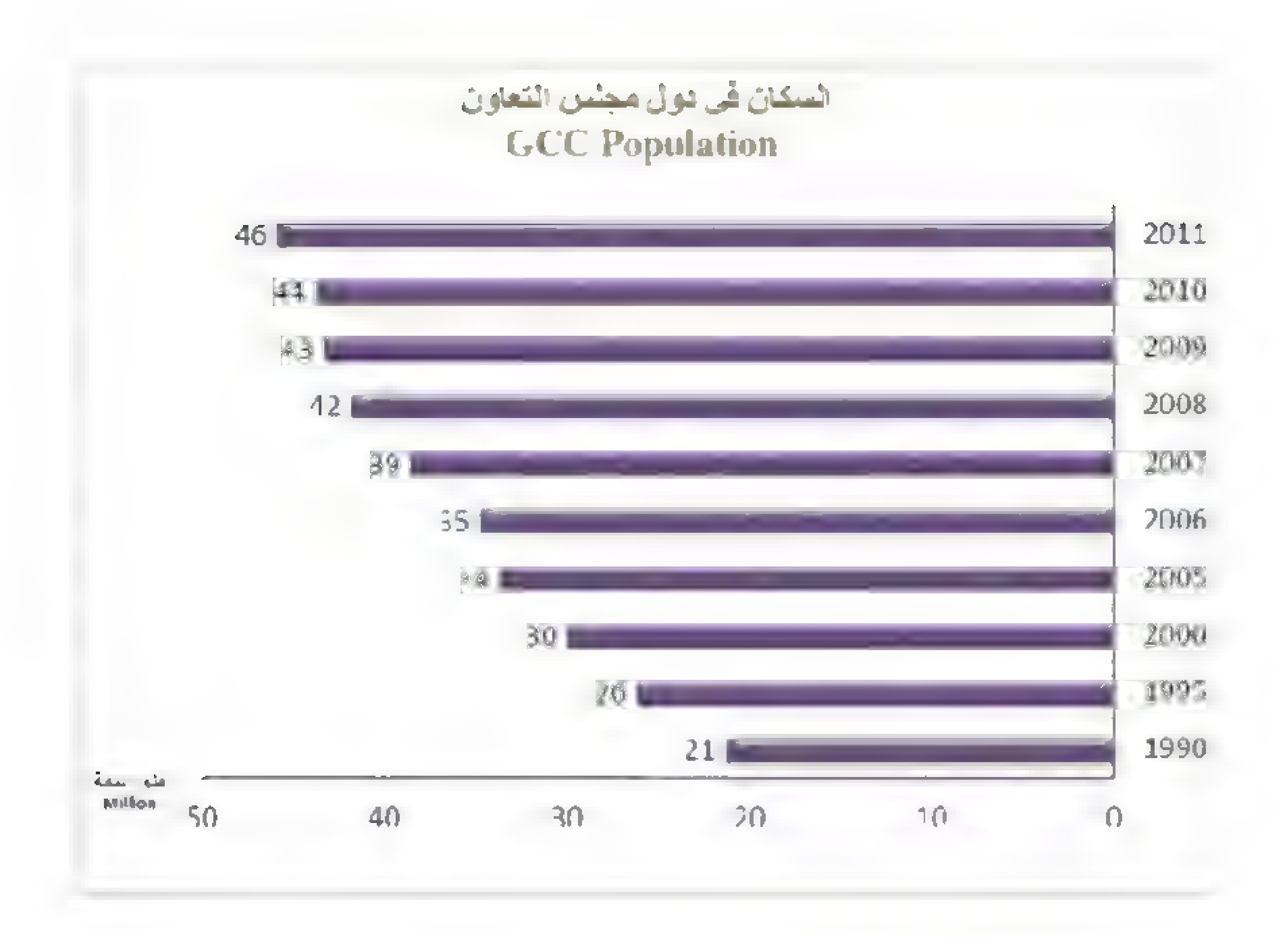
خريطة دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: موقع شبكة الجزيرة على الإنترنت www.aljazeera.net



يبلغ عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة 8.25 مليون نسمة بحسب تقرير إحصائي للمركز الوطني للإحصاء خلال العام 2016. وتتباين مساحات دول مجلس التعاون الخليجي بشدة، وما ينتج عنه اختلال في التوازن الاستراتيجي، فمثلًا مساحة المملكة العربية السعودية تُمَثِّل 83.45% من إجمالي مساحات دول الخليج، بينما دولة مثل قطر تمثل 0.4% من مساحة دول المجلس، والكويت 0.9% من مساحته.

إجمالي سكان دول المجلس ودولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: بوابة مجلس التعاون الخليجي على الإنترنت www.gcc.org

ب- طبيعة وشكل اليابسة:

تتعدد طبيعة وشكل اليابسة في منطقة الخليج العربي لتشمل مختلف حدود (الطبيعة) حيث السلاسل الجبلية بالإضافة إلى العديد من الهضاب، علاوة على العديد من السهول والوديان الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى الصحاري وبالتالي تلعب الجغرافيا دورًا سياسيًا هامًا في حدود دول الخليج العربي. وتحوي أعماق الأرض الخليجية العديد من الخامات الاستراتيجية أهمها البترول الذي يشكل ثلثي إحتياطي المخزون العالمي من الطاقة النفطية وكذلك الغازات الطبيعية.

وترى معظم الدراسات الجيولوجية، بأن الخليج قد تشّكل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت في العصر "الميوسيني"، وقد أدت هذه الهزات إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين، هما: الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن مضيق "هرمز" قد تشكّل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية، وبالتالي

تدفق مياه المحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعرة، وتكوين ما يعرف حاليًا بمياه الخليج العربي[5].

وهكذا أصبح الخليج بحرًا شبه مغلق، ويبلغ طول الساحل الغربي منه حوالي 1357 كيلو متر ابتداءً من جزيرة "رأس مسندم" العُمانية وحتى شط العرب في العراق، كما يتراوح عرضه ما بين 180-280 كيلومتر، وتقدر مساحة سطحه بنحو 250 كيلومتر مربع، وتبلغ أعمق نقطة فيه 100 متر بالقرب من جزيرة "هرمز"، ولذلك تتميز مياه الخليج بالضحالة ولا سيما عند السواحل الشمالية والشـرقية منه، والتـي ينحسر عنها المياه سنويًا بفعل ترسبات الطمي التي ينقلها إليه نهري شط العرب ونهر قارون. وهو ما أدى إلى بروز العديد من الجزر التي تكونت بفعل هذا الطمي، مثل: جزيرة "بوبيان" وجزيرة "البحرين" وجزيرة "فيلكه" وغيرها.

و على الجانب الآخر، يشكل الساحل الغربي للخليج العربي الذي تقع عليه دول الخليج العربي وحدة طبيعية **تتميز بالآتـي**:

1- سهل رملي منخفض، والمياه قرب الشاطئ قليلة العمق "ضحلة".

2- كثرة تعاريج الساحل وكثرة الرؤوس والخلجان مثل "خور دبى".

3- كثرة الجزر بالقرب من الساحل مثل: "أبو موسي" و"طنب الكبرى" و"طنب الصغرى"[6].

ويمكن التعرض بقدر من التفصيل للإمارات العربية السبع كما يلي:

1- **أبوظبي**: عاصمة الدولة، كانت تشتهر بكثرة الظباء ويعود تاريخ الإنسان فيها إلى العصور الحجرية وقد هاجر إليها الفينيقيون.

ثم ازدهرت التجارة فيها، وأكتشف البترول فيها عام 1958، وإمارة أبوظبي عاصمتها أبوظبي، وهي من أكبر إمارات الاتحاد سكانًا ومساحةً، وهي عاصمة

دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 87% من مساحة دولة الإمارات، 67،340 كم مربع، و تقع في القسم الجنوبي من الاتحاد، وحاكمها سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وهو رئيس دولة الإمارات أيضًا، وتطل الإمارة على الخليج العربي، ولها العديد من الجزر حوالي 200 جزيرة، وتتكون الإمارة من ثلاثة مناطق رئيسية هي منطقة أبوظبي، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الغربية، ومن أهم مدن الإمارة هي مدينة "العين"، مدينة "زايد"، "الشهامة"، "الرويس". وهي العاصمة السياسية للبلاد.



خريطة الإمارات العربية المتحدة

2- **دبي**: من أهم المراكز التجارية العالمية. شهدت إمارة دبي نهضة عمرانية، حيث شُيّد فيها في الفترة الأخيرة برج دبي (يبلغ ارتفاع هذا البرج 818 م ويعتبر أعلى بناء في العالم)، وعاصمتها دبي، وتعتبر ثاني أكبر إمارة من الإمارات التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث المساحة والسكان. وتعتبر إمارة دبي العاصمة الاقتصادية لدولة الإمارات، حيث تعتمد

دبي على التجارة والعقارات والسياحة. ويحكمها سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وهو نائب رئيس الدولة. ولها حدود مع كل من إمارة أبوظبي والشارقة. ومن مدنها دبي، "بر دبي"، "جبل علي".

3- **إمارة الشارقة:** تطل إمارة الشارقة علي ساحل الخليج العربي بطول 16 كم ويبلغ مساحتها 2590 كم مربع وهي تعادل 3.33% من مساحة الدولة. يعود تاريخها إلى ستة آلاف سنة، وهي عاصمة الثقافة العربية. حاكمها سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي. وهي تقع بين إمارة دبي وإمارة "رأس الخيمة". وتُعتبر إمارة الشارقة أول من شجع السياحة في الإمارات، وسميت بالشارقة بسبب وقوعها في أقصى الشرق من الإمارات.

4- **إمارة "رأس الخيمة":** تقع هذه الإمارة على ساحل الخليج العربي على امتداد 64 كم وتبلغ مساحتها 1684 كم مربع، وكانت منذ القدم مسرحًا هامًا للأحداث في الخليج العربي وقد كانت دائمًا مطمعًا للغزاة المستعمرين بسبب مركزها التجاري. حاكمها سمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي. تعتمد الإمارة بشكل رئيسي على صيد السمك والتجارة والزراعة، حيث تتركز المراكز في منطقة "الدقداقة".

5- **إمارة "أم القيوين":** تقع إمارة "أم القيوين" بين إمارة "عجمان" وإمارة "رأس الخيمة" على الساحل الغربي. وهي إمارة غير نفطية. ينصب التركيز فيها على تطوير الصناعة والتجارة والزراعة "صيد السمك، تجارة التمور". حاكمها سمو الشيخ سعود بن راشد المعلا. وتبلغ مساحتها 300 ميل مربع وفيها الكثير من الأماكن الأثرية كـ"حصن فلج المعلا".

6- **إمارة "الفجيرة":** هي الإمارة الوحيدة التي تقع على الساحل الشرقي للدولة على خليج عمان بطول حوالي 71 كم، وتحدها من الشمال إمارة "رأس الخيمة" وسلطنة عمان، وتبلغ مساحتها حوالي 1165 كم مربع. وحاكمها سمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي. وقد حققت إمارة "الفجيرة" استثمارات في الكثير من

المجالات التي جذبت الكثير من رجال الأعمال في منطقة الخليج والمناطق الأخرى، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي الذي يشرف على خليج عمان والمحيط الهندي.

7- **إمارة "عجمان":** تقع إمارة "عجمان" على ساحل الخليج العربي بطول 16 كم بين إمارتي الشارقة و"أم القيوين"، ومن أهم مناطقها "مدينة عجمان العاصمة، مصفوت، المنامة". وشهدت الإمارة نموًا واسعًا وزيادة في الحركة الصناعية والتجارية واشتهرت بجامعتها، وسميت بهذا الإسم نسبة إلى قبيلة "العجمان" العربية. وتقدر مساحتها بـ260 كيلومتر مربع وتحتوي الإمارة على مساحات من الأراضي الزراعية الخصبة التي تستخدم في الزراعة والثروة الحيوانية. حاكمها سمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي[7].

هذا ويشكل موقع دولة الإمارات العربية المتحدة امتدادًا طبيعيًا للوطن العربي، وتطل علي الخليج العربي، ومن هنا يتضح أهمية ذلك الموقع الذي يلعب دورًا هامًا في حركة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، وكذلك بين دول جنوب شرقي آسيا والدول العربية والأوروبية من ناحية أخرى، مما زاد من حركة التجارة بين آسيا وأوروبا[8].

2- تأثير المجال الحيوى لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى العالمي:

لا شك أن موقع الإمارات العربية المتحدة يمثل أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، فعن طريقه وعبر نهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا ومن ثم الى البحر المتوسط، أو إلى تركيا فالبحر الأسود عن طريق نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر "الخزر" ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى، أو إلى أفغانستان.

إلى جانب ذلك فإن وجود مخرج واحد للخليج وهو مضيق "هرمز"، كانت له فائدة استراتيجية عظيمة، إذ زادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية

الخليج وجعلت المنطقة المحيطة بالمضيق من أكثر مناطق العالم أهمية، ومن ثم أدت أهمية هذا المضيق إلى احتلال البرتغاليين له، كما احتل الهولنديون "بندر عباس" وجزيرة "خرج"، بالإضافة إلى أطماع الروس في "المحمرة"، والبريطانيين في "بوشهر" و"لنجة" و"هنجام".

ثانيًا: الأهمية الاستراتيجية للإمارات العربية من منظور سياسي

تنبع الأهمية السياسية أو أهمية الدور السياسي لدولة ما أو لنظام إقليمي معين، من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية التي تتشكل في إطارها هذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي، وبذلك فإن الأهمية السياسية لإقليم منطقة الخليج العربي هي تفاعل بين مفرزات هذه المعطيات المختلفة والتي بدأت بالظهور والتبلور منذ فترة طويلة لتشكل نظام إقليمي ذو أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر[(9)].

هذا وقد اعتاد علماء السياسة في تحليلاتهم لموقع دول الخليج العربي في الصراعات الدولية المعاصرة على تقبل مفهومين أساسيين:

الأول: يدور حول أن أهمية إقليم الخليج لم تبرز في صورة واضحة لتعلن بصراحة عن موقعه كأحد عناصر القلب في التوازن الاستراتيجي الدولي إلا خلال العقود الأربعة الماضية، وعلى وجه الخصوص في أعقاب حرب أكتوبر/ تشرين أول 1973.

الثاني: أن هذه الأهمية تنبع أساسًا من الثروة النفطية التي يتميز بها الإقليم[(10)].

ومن ثم يمكن تناول الأبعاد الخاصة بالأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من منظور سياسي وذلك كما يلى:

1- دور مجلس التعاون الخليجى في تحقيق التكامل السياسي بين دوله:

يعد مجلس التعاون الخليجى واحدًا من التجمعات العربية المعاصرة التى شهدت نجاحًا ربما لم يتوفر للعديد من التجمعات العربية السابقة والحالية، فضلًا إلى أنه يأتي في طليعة تلك التجمعات وفقًا لمعايير النتائج المحققة على طريق التكامل الاقتصادى.

هذا وقد توصلت الدول الست الى صيغة تعاونية تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولًا الى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضًا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس[(11)].

وتتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد، كما يسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطًا بين سكان هذه المنطقة وتجانسًا في الهوية والقيم كما يمثل ردًا عمليًا على تحديات الأمن والتنمية، علاوة على توثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

2- النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تتشابه دول الخليج العربي إلى حد كبير فى أنظمتها السياسية، وهو النظام الملكى أو الأميرى، هذا وقد أخذت معظم تلك الدول وفى إطار تحقيق الديمقراطية بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء إضافة إلى جهاز تشريعى وتحقيق سيادة استقلال القضاء[(12)].

يتألف النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة من مجموعة من المؤسسات الاتحادية، يقع في مقدمتها المجلس الأعلى للاتحاد، الذي يمثل السلطة العليا في الدولة، ويتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع. ويتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسم السياسة العامة للدولة، والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات، وانتخاب رئيس الاتحاد ونائبه، والمصادقة على القوانين الاتحادية، وغيرها من المهام. وينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيس الاتحاد ونائبه.

وتضع استراتيجية حكومة دولة الإمارات للأعوام 2011- 2013، الأسس لتحقيق رؤية الإمارات 2021 التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وتشكل المادة الرئيسة التي تقوم على أساسها الجهات الاتحادية بتطوير خططها الاستراتيجية والتشغيلية. وتحتوي على سبعة مبادئ عامّة وسبع أولويّات استراتيجية وسبعة ممكِّنات استراتيجية، وتتسم الأولويات والممكنات الاستراتيجية بالتركيز على المجالات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها ضمن الدورة الاستراتيجية 2011- 2013، وتتضمن تلك الأولويات والممكنات توجهات رئيسة عامة بالإضافة إلى توجهات فرعية محددة تؤدي مجتمعة إلى تحقيق التوجه الرئيسي الذي تندرج تحته.

وقد جاءت المبادئ العامّة السبعة التي ستوجّه عمل الحكومة في الفترة المقبلة كالآتي:

- تقوية دور الحكومة الاتحادية في وضع التشريعات الفعالة والسياسات

المتكاملة عبر النجاح في التخطيط والإنفاذ.

- تعزيز التنسيق والتكامل الفعال بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وفيما بين الجهات الاتحادية.

- تقديم خدمات حكومية متميزة ومتكاملة تلبي احتياجات المتعاملين.

- الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات.

- إدارة الموارد الحكومية بكفاءة والاستفادة من الشراكات الفعالة.

- تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التخطيط الاستراتيجي والتطوير المستمر للأداء والتفوق في النتائج.

- تعزيز الشفافية ونظم الحوكمة الرشيدة في الجهات الاتحادية.

وقد أقرا المجلس الوطني الاتحادي والمجلس الأعلى للاتحاد في عام 1996 تعديل الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي تمت صياغته مع تأسيس الاتحاد في العام 1971، وجعلاه دستورًا دائمًا. وينص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على المساواة والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وأن الأسرة هي أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن. وأن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة، ويحمي القصَّر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم، وتنظم قوانين المساعدات العامة هذه الأمور. ويؤكد الدستور كذلك أهمية التعليم وإلزاميته في المرحلة الابتدائية، ومجانيته في كافة مراحله.

ويضع مجلس الوزراء مشروعات القوانين والتشريعات الاتحادية للدولة، ثم يرفعها إلى المجلس الوطني الاتحادي الذي يحيلها إلى اللجنة المختصة. وإذا أدخلت اللجنة المختصة تعديلات على المشروع المقترح، يحال المشروع المعدل إلى اللجنة القانونية والتشريعية للمشورة ولصياغة بنوده قبل مناقشته

في جلسة المجلس، وفي النهاية يرفع مشروع القانون إلى رئيس الاتحاد "رئيس الدولة"[13].

كما يعد المجلس الأعلى للاتحاد بمثابة السلطة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو يتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع. وتولى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئاسة المجلس حتى وفاته، رحمه الله، في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 2004. وقد انتخب المجلس الأعلى للاتحاد، بالإجماع، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حاكم أبوظبي رئيسًا للدولة.

ويتولى المجلس رسم السياسة العامة للدولة، والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات، وانتخاب رئيس الاتحاد ونائبه، والمصادقة على القوانين الاتحادية قبل إصدارها، والتصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية، والموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد.

ويتكون المجلس الأعلى للاتحاد حاليًا من أصحاب السمو حكام الإمارات على النحو الآتي:

- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حاكم إمارة أبوظبي.

- صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

- صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة.

- صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة "رأس الخيمة".

- صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة "الفجيرة".

- صاحب السمو الشيخ سعود بن راشد المعلا عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة "أم القيوين".

- صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة "عجمان".

- وينوب عن أصحاب السمو الحكام أولياء العهود أو نواب الحكام.

ويمثل المجلس الوطني الاتحادي السلطة التشريعية في الدولة، ويتشكل من أربعين عضوًا بواقع 8 مقاعد لكل من أبوظبي ودبي، و6 مقاعد لكل من الشارقة و"رأس الخيمة"، و4 مقاعد لكل من "عجمان" و"أم القيوين" و"الفجيرة". يتم انتخاب نصف أعضاء المجلس من قبل هيئات انتخابية، يتم ترشيح أعضائها من قبل الحكام في مختلف إمارات الدولة بينما يتم تعيين النصف الآخر، وقد تم اعتماد هذه الآلية وتطبيقها عام 2006، أي منذ بداية تطبيق المرحلة الأولى من برنامج التمكين السياسي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وتلتها المرحلة الثانية بزيادة الهيئة الانتخابية لتصل إلى ما يزيد على 129 ألف ناخب وذلك وفقًا لقرار صاحب السمو رئيس الدولة رقم (2) لسنة 2011 الذي سجل خطوة متقدمة للدور التمثيلي والنيابي للمجلس.

ومن ثم يمكن إيجاز الأهمية الاستراتيجية من المنظور السياسي في الآتى:

1- إن منطقة الخليج تعتبر مجالًا حيويًا على المستويين الإقليمي والعالمي.

2- إن دولة الإمارات تشكل أساسًا يرتكز عليه النظام العربي. كما أن سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة حققت توازنًا هامًا.

3- إن وجود علاقات سياسية قوية وتعاون فى المجالات المختلفة بين دولة

الإمارات العربية وإيران، تؤدى بالطبع إلى وجود حالة من الاستقرار فى منطقة الخليج[(14)](#).

ثالثًا: الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات من منظور اقتصادي

لا شك أن منطقة الخليج العربى تحظى بأهمية اقتصادية بالغة حيث وجود النفط والتى تعتبر أكبر منتج له على المستوى العالمى، وبصفة عامة يمكن تحديد تلك الأهمية فى النقاط التالية:

1- المزايا الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تمثل الموارد الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي عنصرًا هامًا من عناصر الأهمية الجيواستراتيجية التى تتمثل فى النفط ومشتقاته، ويتضح ذلك جليًا إذا ما أدركنا أن إجمالي إنتاج النفط الخام خلال عام 2007 للدول الست المكونة لمجلس التعاون الخليجي قدرت نحو 16 مليون برميل يوميًا، كما أنها تمتلك مخزون استراتيجى يصل إلى 60% من حجم الاحتياطى الاستراتيجى العالمى كما أن إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي لعام 2007 قدر بنحو 175 مليون متر مكعب[(15)](#). وقد كان عام 2012 قياسيًا على الكثير من الأصعدة، فقد كان العام الثاني على التوالي الذي يبلغ فيه متوسط سعر النفط أكثر من 100 دولار للبرميل، حيث وصل متوسط سعر خام دبي 109.1 دولار للبرميل. كذلك كان الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي قياسيًا، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي لدول الخليج حوالي 17 مليون برميل يوميًا. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي) لدول الخليج بنهاية العام الماضي إلى حوالي 1.56 تريليون دولار مقارنة بـ1.44 تريليون دولار في عام 2011. وبشكل إجمالي ارتفع اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي إلى المرتبة الـ12عالميًا بعد كندا التي تحتل المرتبة الـ11. وتشكّل المملكة العربية السعودية

47% من إجمالي اقتصاد دول الخليج، ودولة الإمارات العربية المتحدة 23%، وقطر 12%، والكويت 11%، وسلطنة عُمان 5%، والبحرين 2% من إجمالي اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد حافظ اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2009 على قوته ومتانته وسط تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي لم يكن لها مثيل منذ عدة عقود، إذ في الوقت الذي بقيت فيه الصورة على المشهد العالمي ضبابية وغامضة، إلا أنها على المشهد المحلي اتسمت بالتفاؤل المبشر بالتعافي من تداعيات الأزمة خاصة في الربع الأخير من العام، والذي بدأ فيه الاقتصاد الوطني بتسجيل معدلات نمو جيدة مقارنة بالاقتصاديات العالمية.

وساهمت الإدارة الناجحة للأزمة من قبل القيادة وتعاملها بكثير من الحكمة والاحتراف مع تداعياتها المختلفة في تمكين الاقتصاد الوطني من تجاوز الأزمة بوقت قياسي وبأقل الخسائر، وذلك من خلال توفير المحفزات الاقتصادية والمالية والإصلاحات المشجعة، والتي عززت من قوة مكونات الاقتصاد الوطني الكلية والجزئية فيما نجحت التطمينات الصادرة عن قيادة الدولة مطلع شهر ديسمبر/كانون أول 2009 حول متانة وضع الاقتصاد الوطني في احتواء التأثير السلبي للضجة المثارة عالميًا حول تأجيل جزء من ديون دبي العالمية لستة أشهر.

كما أسهمت حزمة الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الإمارات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية في أن يصبح وضع الاقتصاد الإماراتي في الربع الأخير من عام 2009 أفضل بكثير مما كان متوقعًا في عام 2008 طبقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وقد أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في 4 مايو/آيار 2009 قرار إنشاء "مجلس الإمارات للتنافسية" برئاسة وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد نائبًا

للـرئيس بالإضـافة إلـى عضـوية ممثلين عـن كـل مـن الحكومـة الاتحاديـة والحكومات المحلية والقطاع الخاص، ويختص المجلس بالعمل على تطوير الاستراتيجية التنافسية للدولة وتحقيق رؤية الحكومة الرامية إلى أن تكون دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة علـى خريطـة أكثر دول العالم تنافسية كما يختص بمراجعة واعتماد استراتيجية التنافسية في الدولة واقتراح السياسات والمبـادرات الملائمة لتعزيز تنافسية دولة الإمارات ومتابعة تنفيذها والعمل على تشجيع الحوار بين القطاعين الحكومي والخاص بهدف تحسين التنافسية في كافة القطاعات.

وقد استمرت الإمارات في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع الدول والشركاء التجاريين في العالم وعقدت معهما العديد من الاجتماعات للجان المشترك، كما وقعت في إطار مجلس التعاون الخليجي على اتفاقيات التجارة الحرة مع بعض الدول والتكتلات التجارية والاقتصادية في العالم.

2- أهداف الاستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات:

تهدف الاستراتيجية الاقتصادية إلى تحقيق:

أ- التنمية المستدامة:

تهدف دولة الإمارات إلى تحقيق معدلات عالية فى مجالات التنمية على كافة المستويات وفى كافة القطعات بصورة تضمن الاستمرارية بما يحقق الأهداف المرجوة من تلك الاستراتيجية.

ب- الشراكة الاقتصادية التكاملية:

تسـعى دولـة الإمـارات إلـى تحقيـق قـدر كبير من التعاون مع مختلف القوى الاقتصادية بما يضمن قيام شراكة - فيما بينهم - يؤدى إلى تحقيق التكامل الاقتصادى للإمارات العربية المتحدة.

ج- تأمين الحد الكافي للاحتياجات التنموية:

لا شك أن تحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية التى خططت لها دولة الإمارات يتطلب وجود الحد الأدنى من الاحتياجات التى تلزم لتحقيق خطط التنمية داخل الإمارات.

د- بناء القدرة العلمية والتكنولوجية:

يعد العلم الذى يستخدم التكنولوجيا الحديثة فى كافة المجالات أحد المنطلقات الأساسية التى تسعى كافة الدول الى تحقيقها من أجل بناء أساس علمى و تكنولوجى تقوم عليه النهضة التنموية فى دولة الإمارات.

3- دور الموارد النفطية في الإقتصاد الإماراتي:

أ- تتمتع دولة الإمارات بمزايا اقتصادية حيث قامت الصناعات الغذائية التى تعتمد على الأسماك ومنتجات الألبان وتطورت تجارتها تطورًا عظيمًا حتى غدت دبى مركزًا للتجارة والمتسوقين من دول العالم كافة وتطورت الزراعة حيثما تسمح الظروف المناخية.

ب - عوائد البترول: لا شك أن العوائد البترولية بالنسبة لدولة الإمارات تعد المصدر الرئيسي للدخل القومي، وتكفي الإشارة هنا إلى أن إجمالي الإنتاج اليومى للنفط فى دول الخليج الست حوالى 16 مليون برميل يوميًا، مما يعنى أن تلك المنطقة تعد المنتج الأول للنفط على مستوى العالم. وعلى الجانب الآخر فإن الإنتاج اليومى للغاز الطبيعى لتلك الدول يمثل حوالى 165 مليار متر مكعب مما جعلها هى الأخرى تمثل المنتج الأول للغاز الطبيعي العالمي، كما أن الاحتياطات المتواجدة بتلك الدول جعلها تشكل المصدر الأول للاحتياطات النفطية العالمية.

ج- - تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من المقومات الاقتصادية التى تجعلها من أهم بلدان العالم من الناحية الاقتصادية وتتمثل أهم القدرات الاقتصادية فى توافر المواد الخام النفطية[(16)].

رابعًا: الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية من منظور أمني وعسكري

بلغ عدد القوات المسلحة حوالى 30.706 ألف رجل، للدفاع عن المساحة البالغة 82.880 كم^2. كما تعد دولة الإمارات من أكبر دول الخليج التي زادت من حجم واردات أسحلتها خلال عقد التسعينات حيث كانت معظم اتفاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بقيمة قدرها 3.9 مليار دولار ومع روسيا بقيمة قدرها 1.3 مليار دولار وتعكس البيانات ارتفاع حجم اتفاقيات الأسلحة من 2 مليار عام 1990 - 1992 إلى 7.2 مليار دولار خلال الفترة من 1993 - 1998 وطبقًا لتقديرات عام 2007 فقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الإماراتي 1.6 مليار دولار مما يعنى نسبة 3.1%.

نسبة الإنفاق العسكري بدول الخليج العربي

الإنفاق العسكري فى منطقة الخليج (مليار دولار)

م	البيان	خلال عقد الثمانينات	خلال عقد التسعينات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
		إجمالي الإنفاق العسكري							
	دول مجلس التعاون الخليجي								
1	السعودية	182 988	215 2	18 4	27 2	18 5	18 7	19.3	21.3
2	الكويت	19 2	62 27	3	2.6	3 5	3 8	4 0	4.27
3	الإمارات	19 962	26 48	3 8	3 9	1 6	1 6	1 6	2 65
4	قطر	3 659	7 47	1.3	1 5	1 9	1 9	2 1	2.19
5	البحرين	2 024	2 6	0 306	0.315	0 33	0.46	0 47	0 5
6	عمان	16.712	16.83	1.6	2.4	3.5	2.5	2.6	3.02
	إجمالي	235 02	320 946	28 406	37.915	28 33	28 96	29 47	33 93
	دول خليجية خارج المجلس								
	إيران	110.408	37.58	5.7	5.7	3	3	3.5	4.41
	النسبة	%212	%882	%498	%498	%944	%983	%840	%70.0

المصدر: مجلس التعاون الخليجي، التقرير الإحصائي، الرياض، مطابع مجلس التعاون الخليجي، 2010، ص.36

الفصل الثاني: التجربة الاتحادية لدولة الإمارات من منظور تاريخي

مقدمة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة جزءًا من الإقليم الذي عرف تاريخيًا باسم "عمان" وذكره كثير من المؤرخين والكتاب العرب وغيرهم، والذي يشمل حاليًا سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. من هذا المنطلق فإن تاريخ الدولة المعاصرة يدخل في إطار التاريخ العماني والعربي الشامل. وقبل ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة كانت المنطقة تسمى "ساحل عمان". ويقسم تاريخ الإمارات إلى ست مراحل رئيسية عبر العصور المتلاحقة، ولا ينفصل تاريخها عن تاريخ المنطقة حولها في مراحل عديدة منه. وكان تاريخها مليئًا بالأحداث والتطورات، تراوحت ما بين الحرب والسلام. ففي السلم كان لأساطيل سكان المنطقة وخبرتهم البحرية دور كبير في إنعاش التجارة بين الدول المُطلّة على المحيط الهندي من آسيا وأفريقيا وبين أوروبا عبر طرق التجارة المعهودة. ولكن يبدو أن هذا كان أيضًا من مسببات الحروب في المنطقة.

إن ما شهدته الإمارات بخاصة، والخليج بعامة في تاريخها السابق هو الغزو والسيطرة البرتغالية والهولندية والبريطانية، وأحيانًا الفارسية المتداخلة مع السيطرة الأوروبية. وفي بداية ظهور البرتغال كقوة أوروبية وبحرية بشكل خاص، قامت باحتلال "سبتة" في المغرب لفرض السيطرة على المحيط الأطلسي، وبالفعل فقد حصل البرتغاليون على خبرات واسعة من وجودهم في المحيط الأطلسي، وهذا النجاح حفّزهم للتوجه إلى الهند، وكان الخليج بعامة والساحل العماني (الإمارات) بخاصة محطة ارتكاز ووجود، حيث أنشأ

البرتغاليون منشآت عدة منها في الشارقة وأبوظبي، وهي ذات طبيعة تجارية مصحوبة بوجود عسكري لتأمين ذلك[17].

وقد بدا الاحتكاك الأول العسكري للإمارتين ضد الوجود البرتغالي عندما استولى القائد البحري البرتغالي على "جلفار"، وتبع ذلك بناء الحصن (قلعة عسكرية) في عام 1633، وأعلن ملك العرب (أحد المشايخ في المنطقة) الحرب على البرتغاليين واستولى على الحصن كرمز للنصر وبنى حصنًا آخر. مما قاد البرتغاليون إلى التحالف لقتال (العدو العربي) مع الفرس وتم أسر ملك العرب، وتم اختيار "جزيرة الغزال" (أبوظبي) على أنها المكان المقترح لتكون مركزًا لتزويد السفن باحتياجاتها[18]. وفي عام 1635 تحالف مجموعة من الشيوخ العرب من الإقليم الشمالي ضد إمام "نزوي" لتحالفه مع البرتغاليين، حيث أرادوا أن يأسروه وهو في الطريق إلى "نزوي"، ولكنه غيَّر الطريق، وقد تم القبض على "محمد بن سلطان" مع آخرين وفرَّ الآخرون إلى "دوفا"[19]. ومن خلال ذلك نخلص إلى أن شيوخ الخليج والإمارات في هذا العهد الطويل للتواجد الأجنبي، قد مارسوا ثقافة المقاومة واحتلال المواقع التي شيدها البرتغاليون، وأحيانًا اتباع سياسة التحالف مع هذا الوجود الأخير أو بين أبناء القبائل أو العشائر لخيار سياسي مرحلي للوصول إلى آخر هذه العهود، بمعنى اشتركت ثقافة المقاومة مع سياسة التحالف للوصول إلى هذه الغاية.

أولًا: الموقف من الوجود الهولندي والبريطاني في إمارات الساحل العربي

لم تكن الدولة الهولندية مرتبطة مباشرة بمنطقة الخليج، فقد أوكلت الحكومة الهولندية إلى شركة الهند الشرقية المتحدة كافة أنشطتها السياسية فيما وراء رأس الرجاء الصالح، وكانت تحوله وفقًا لقوانينها للتصرف كقوة ذات سيادة في آسيا دون إشارة إلى سبب المشاكل بين هولندا وأصدقائها الأوروبيين، ففي

الخليج وقتئذ كانت شركات عدة أوروبية. كما أن المديرين في أوروبا لهذه الشركات كانوا يهتمون بالأرباح من ممثليهم في المنطقة، وربما بدواعي سلامة العاملين في منطقة الخليج اقتضى الأمر وجود عسكري أو بحري عالي المستوى إضافة إلى نشاط سياسي قومي، وكانت اعتبارات السلامة المحلية للعاملين الموجودين في المناطق النائية في سلم الأولويات، وكان ساحل شبه الجزيرة العربية من أكثر الأماكن اهتمامًا.

وعندما تولى أمر "القواسم" الشيخ سلطان بن صقر الأول في عام 1803 تطورت في عهده القوة البحرية، وتم نقل العاصمة إلى الشارقة، حيث أخذت البحرية البريطانية تتحرش بأسطول "القواسم" وتنهب اللؤلؤ منها، فاضطر "القواسم" إلى مهاجمة السفن البريطانية، وكانوا أثناء الهجوم يرقصون ويرددون أناشيد الموت وكانت شجاعتهم تبعث الخوف والهلع وهذا يعني شيوع ثقافة الشهادة في سبيل الوطن الإماراتي، وبالرغم من ذلك كان رجحان الكفة لصالح السفن البريطانية التى مارست أعمال القرصنة واللصوصية، وهاجمت "رأس الخيمة" مركز أساطيل "القواسم"، وفي أواخر عام 1819 احتلت بريطانيا الشارقة، وأحرقوا سفن "القواسم"، وبذلك قضوا على هذه القبيلة المجاهدة. ونتيجة لذلك فقد تم فرض معاهدات منفردة من قبل بريطانيا على جميع شيوخ المدن الساحلية. ولدت هذه المعاهدات الرغبة في الاستقلال بما تحت أيديهم من أراضٍ، أو بعبارة أخرى شجعت الاستقلال وقيام وحدات قبيلة، وهكذا استقلت "عجمان" و"أم القيوين" و"الفجيرة" وغيرها. وهكذا تمزقت إمارة "القواسم" إلى إمارات صغيرة.

وقد ظهرت فكرة الاتحاد الإماراتي عام 1935، حيث ظهرت بعض الآراء تطالب بالاتحاد ولكن الظروف لم تكن مؤاتية لعدة أسباب منها: **الظروف الاقتصادية** نظرًا لقلة الموارد، ومنها **الظروف السياسية** لاعتماد بعض الإمارات على بريطانيا، حيث سبقتها قيام بريطانيا بفرض نظام معاهدات السلام في القرن التاسع عشر، حيث وقعت بريطانيا هذه المعاهدات تحت حماية وسيطرة

الحكومة البريطانية في الهند، التي منحت حكام الساحل العربي (المقصود أساسًا الإمارات وبشكل أقل عمان والبحرين وقطر) سلطة حقوق قانونية للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية كلما رأت بريطانيا ذلك ضروريًا ونشأ في تلك الفترة نظام الوكلاء في الخليج[20].

وقد تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها ونفوذها على منطقة الخليج، وقامت بتطبيق سياسة "فرق تسد" بين شيوخ القبائل، حيث راحت تثير النعرات العصبية والقبلية مما أدى إلى نشوب صراعات ومشاحنات مستمرة بين القبائل رغم صلات القربى التي تربط بينها والتي كانت من معالمها وقت سيطرة تجارة استخراج وبيع اللؤلؤ، وبرزت في وقتها جملة من مشكلات مستعصية وفي مقدمتها مشاكل الحدود بين المشيخات التي كانت مستمرة سواءً من جانب هذه القبائل، مع بعضها البعض، أو من قبل مشايخ الدول المجاورة[21].

وقد استمرت بريطانيا في هذه النظرة متصورة أنه أصبح معها الخليج والإمارات ضمن منطقة نفوذ بريطانيا، وقد ارتكزت هذه السياسة على المبدأ التقليدي للاستعمار "فرق تسد" ويتضح ذلك جليًا من الخريطة الجغرافية للإمارات السبعة، فباستثناء "أم القيوين" فإن كل الإمارات تتألف أراضيها من قسمين أو أكثر، وهذا يعكس ذروة التخطيط البريطاني من جهة، كما يعكس ذروة الارتباطات القبلية والعشائرية من قوة ونفوذ، لا سيما عندما يتم تناول ذلك في الفصل المخصص له، وهو أن الدستور منح للإمارات المتحدة بالاتحاد اختصاصات يتيح لكل منها قدرًا من الاستقلال والسيادة حتى في بعض الأمور الخارجية.

ثانيًا: دور القبيلة في تكوين الاتحاد

إن الشيء الملفت للنظر هنا أنه ليس من الضروري بطبيعة الحال أن ترتبط هذه القبائل بروابط القرابة، وإنما بروابط التضامن السياسي والمصالح

المشتركة والوجود ضمن منطقة معينة والخضوع لزعامة موحدة، وهكذا كان الحال في الفترة التي نجح فيها "القواسم" و"بنو ياس" في زعامة مجموعة من الأحـلاف والعشـائر القبليـة، فالشيوخ والأمـراء بطبيعـة أغلبـهم لـم يكـونوا استبداديين، وكما أن هناك قيد لا يجعل الشيخ استبدادي وهذا القيد يتمثل في العادات والتقاليد والأعراف المتعارف عليها.. ومن الملاحظ هنا وفي ضوء ذلك كيف أقرت الثقافة طرقًا وأشكالًا لا تتيح تحويل ثقافة الإماراتيين وأفكارهم عن نظام الحكم والسلطة بالشكل الذين يدركونه، ويشاركون في هذا النسق باستخدام وسائلهم الخاصة وبشروطهم وثقافتهم وليس بشروط أولئك الذين أدخلوا تلك الأنظمة إليهم (البيانات السياسية والدستورية) وهذا فيه عودة لمادة الفصل الثاني الذي أسهبنا الحديث فيه عن العلاقة أو الثقافة السياسية ودورها في النظم الاتحادية.

ومن المعروف أن المجتمعات العربية في أغلبيتها قائم على الأساس العشائري والقبلي بما تحتويه من العادات والتقاليد والقيم التي نشأ عليها أبناء هذه البيئة، ومن هذه المجتمعات وبشكل خاص منطقة الجزيرة العربية بما فيها الإمارات العربية المتحدة، التي كان يعيش أغلب سكانها حياة البداوة والتنقل ، وكانت هذه الحياة في قالب أسرة كبيرة "الأسرة تشكل العصب الرئيسي في المجتمعات العربية"، وبعد قيام الاتحاد بين هذه الإمارات، نال القطاع الزراعي التطور والنمو كبقية القطاعات الأخرى في هذه الدولة الفتية. وقد وضعت الدولة الخطط من أجل النهوض بهذا القطاع لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وكل ذلك كان الغاية منه التنوع في مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على مصدر واحد[22].

لقد كانت العصبية القبلية التي تميز بها المجتمع الإماراتي هي السمة المميزة للمجتمـع وطبيعـة الحكـم فيـها. وكـانت تقـوم علـى حمايـة وتوفـير الأمـن والاستقرار للجماعة المنتمية للقبيلة، أما داخل الأسرة فإن الأب هو المسيطر وله السلطة الكاملة بينما الأم كانت محرومة من ذلك وكانت تابعة للرجل. وكان

هناك تمسك بالعادات والتقاليد القبلية والتفاخر بها، (حيث إن النظام السياسي في الإمارات المُتحِدة تأثر إلى حد بعيد بالجغرافيا البشرية لهذه المنطقة التي تمحورت بشكل أساسي حول وحدة القبيلة، حيث تسيطر أقوى القبائل وأكثرها نفوذًا على شؤون الإمارة شرط أن تتوافر بها مجموعة من الشروط وعلى رأسها النسب العربي الأصيل الذي يعد مصدر فخر واعتزاز لجميع القبائل)[23]. فكانت القبائل الكبيرة والقوية هي التي تسيطر على المنطقة ويخضع لها الآخرون، ومن تلك القبائل:

- قبيلة "آل بوفلاح" في إمارة أبوظبي التي كانت تقود تحالف "بني ياس"، ومنها أسرة "آل نهيان". هذه القبيلة ومنذ القدم عملت على إنهاء حالات الصراع والقتال بين القبائل وعقد الصلح بينها، حيث كانت ترى في الحرب خسارة لكل الأطراف المشاركة فيها، فليس في الحرب منتصر فالكل تلحق به الخسائر المادية والمعنوية.

- قبيلة "آل بوفلاسة" في إمارة دبي، ومنها أسرة "آل مكتوم" والتي تنتمي أيضًا إلى حلف "بني ياس".

- "آل نعيم" في إمارة "عجمان".

- "القواسم": وهي من القبائل الكبيرة وكانت منتشرة في إمارة الشارقة و"رأس الخيمة". (ظهر اسم "القواسم" لأول مرة على صفحات التاريخ من خلال الصراع الإقليمي الذي شب بين قبائل عمان، وامتاز تاريخهم بالطابع العسكري إذ دخلوا في صراع محموم ضد سفن شركة الهند الشرقية البريطانية التي شنت ضدهم حملات عديدة انتهت بتوقيع اتفاقية السلام العامة بين الطرفين عام 1820).

- "آل معلاني" في إمارة "أم القيوين".

- "الشرقيون" في إمارة "الفجيرة". (تتألف هذه القبيلة من عدد من العشائر

المتفرقة التي جمعت بينهم وحدة المكان... وتنتمي إليهم القبيلة الحاكمة في الإمارة...)[24].

وقد لعب الكيان القبلي الذي كان يعيشه سكان الإمارات الدور الهام في تنظيم حياتـهم الاجتماعيـة، فالقبيلـة هـي الأسـاس الـذي يتكـون منـه هـذا الكيـان الاجتماعي، حيث كان للحياة في القبيلة الكثير من الشروط والقوانين التي لا يُحبـذ الخـروج عليـها. والحيـاة فـي القبيلـة كـانت تتصـف بالعصبيـة القبليـة، فالعصبية كانت لأبناء العمومة والأخوال، ثم العشيرة ولهذا كله تكون العصبية القبلية. فقوانين القبيلة كانت مستمدة من التقاليد والعادات والأعراف السائدة، وفي حال ظهور الخلافات بين الأفراد داخل القبيلة الواحدة كانت هناك محاكم خاصة بكل قبيلة للبحث في هذه المشاكل، وعلى رأس هذه المحكمة كان هناك قاضي له مكانة مميزة ويتمتع بثقة الأفراد في هذه القبيلة لأنه كان يحكم وينطق بالحكم من خلال العادات والتقاليد المتبعة في القبيلة والمتوارثة فيها من جيل إلى آخر. فالمجتمع العربي، بما فيه الإماراتي، ينحدر إما من الأصل البدوي أو الفلاحي، حيث يشكل هذا البنية الأساسية لهذا المجتمع. فهو ينحدر وبشكل رئيسي من الأصل البدوي الذي كان يعيش في البيئة الصحراوية بما فيـها مـن الظروف المناخيـة والطبيعيـة والمعيشيـة الصعبـة والتـي تغرس فـي الفرد الكثير من الخصائل، ومن ثم انتقال هؤلاء إلى مجتمع المدينة بهدف العمل وخصوصًا بعد اكتشاف النفط وتصديره، وكذلك كان البحث عن التعليم من الأسباب التي أدت إلى هجرة البدوي إلى المدينة وبالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة في البيئة الصحراوية، وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على حيـاة الإنسـان البـدوي فإنـه حـافظ علـى وجـوده والتمسـك بقيمـه وتقاليـده، وبإعتبار أن القيادة السياسية في الإمارات أيضًا منحدرة من الأصول البدوية وعاشت نفس الظروف التي عاشها الشعب الإماراتي، فلم يكن هناك تعارض بين قيم البدوي القادم من الصحراء إلى المدينة مع القيم والأعراف التي نشأت عليها القيادة السياسية لذلك كان الاندماج والتأقلم بين هذه العناصر. وباعتبار أن السلطة السياسية في هذه الدولة منطلقة من الشعائر والقيم الدينية التي

يؤمن بها البدوي كان قبوله وخضوعه لهذه السلطة بشكل عفوي، حيث إن الثقافة الدينية تسيطر على السلوك السياسي في المجتمعات العربية بشكل عام. وبما أن الدين الإسلامي يعبر عن نظام ذو قيم ومبادئ وأسس سامية تغرس في النفس العطف والحنان والتعاون بين الأبناء.

وبعد قيام الاتحاد بدأ التحول ينال كل مجالات الحياة: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والصحية والسياسية، فأصبح هناك انتماء إلى الدولة بعدما كان الانتماء إلى القبيلة، وكان أمن القبيلة والمحافظة على استقرارها يقع على عاتق شيخ القبيلة ومجلسها، فتحولت هذه المسؤولية إلى أجهزة الدولة الرسمية وأصبح القانون هو الذي يحمي المواطن ويحافظ على أمنه. وعلى الجانب الآخر فإن قيام المجلس واجتماعاته ومناقشاته أوجد نوعًا من الوعي بوحدة المصير المشترك بين إماراتهم ففي الثامن عشر من فبراير/شباط 1968 عُقِدتْ مبادرة بين الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" حاكم أبوظبي وحاكم دبي الشيخ "راشد بن سعيد آل مكتوم" في منطقة "السميح" وتوصل الحاكمان إلى اتفاق ثنائي يتكون أساسًا من الآتي:

1- تكوين اتحاد، بضم كافة مواطن دولة الإمارات ، له علم واحد، وعليه المسؤوليات الآتية:

أ- التنسيق بين السياسات الخارجية والدفاع والأمن الداخلي.

ب- خدمات الصحة والتعليم.

ج- مسؤولية الجنسية والهجرة.

د- أن تناط بالاتحاد المذكور شؤون الاتحاد التشريعية والمسائل المشتركة الأخرى التي يجري الاتفاق عليها.

2- دعوة حكام الإمارات الأخرى (الشارقة، "رأس الخيمة"، "عجمان"، "أم القيوين"، "الفجيرة") لمناقشة الاتحاد والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة حاكمي

قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق على عمل محدد لتأمين ذلك[251].

إن النظرة التحليلية لهذه الاتفاقية يمكن تقديرها على النحو الآتي:

أ- أنها لم تسبق بأعمال تحضيرية مهدت لقيامها، بل تشكل طموح ثنائي بين (الشيخ زايد والشيخ راشد) نتج عنه صيغة ضعيفة، ولذلك قيل عنها بأنها اتفاقية وهي مجرد إعلان نوايا وليست قاعدة محددة سياسية وقانونية لإقامة الاتحاد.

ب- أنها لم تبين نوعية الحكم أو النظام الذي سيقام بعد اتحاد الإمارتين وفيما إذا كانتا ستحتفظان بكيانها أو اسميهما أو ستكتسبان تسمية جديدة يذوب فيها الكيان الخاص بكل منها بحيث تشكل أراضي الإمارتين إقليم الدولة الجديدة.

ج- أنها التزمت بأسلوب حصر الاختصاص الاتحادي وترك ماعدا ذلك من اختصاصات للوحدات المكونة (الإمارات) مما يغير تغليب النزعة الاتحادية الضعيفة على تلك التي تتصف بالطابع المركزي (الفيدرالي).

وفي المجال العربي، قام الشيخ زايد بسلسلة من التحرك السياسي العربي، فزار السعودية في أبريل/نيسان 1967، كما قام بزيارة إلى مسقط عام 1968م، ونتج عن زيارته الأخيرة الاتفاق مع السيد "سعيد بن تيمور"، سلطان مسقط على موضوعات توحيد العملة بين البلدين، إلى جانب التقارب الاقتصادي والثقافي الفني، وتسهيل الاتصالات بين البلدين، مع تأكيد الاتفاق بينهما حول مشكلات الحدود، وكان من الممكن أن تؤدي هذه المبادرة من حاكم أبوظبي إلى توثيق أسس الاتحاد بين البلدين، ولكن حال دون ذلك تردد سلطان مسقط وعدم تقبله فكرة الانفتاح التي كان يسير عليها شيخ أبوظبي.

وشجع الشيخ زايد في عام 1969 نشاط النائبة العمالية البريطانية مسز

"مارجريت مكاي"، ومعها بعض النواب البريطانيين، الذين كانوا يدافعون عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيث ظهر في لندن مركز حملة أبوظبي الإعلامية، والهدف منه تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 وتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب عرض الأفلام والصور وشراء معرض متنقل لنشر حملة إعلامية بين الشعب البريطاني. وقد حصلت "مكاي" على الدعم المادي من الشيخ زايد، والدعم المعنوي والعلمي من بعض الحكومات العربية، وذلك من خلال زيارتها لكثير من الدول العربية.

كما أصدر الشيخ زايد مرسومًا بإنشاء صندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية العربية في يوليو\تموز 1971، ويعتبر من أضخم المشروعات الاقتصادية. وقصد به مساعدة الدول العربية على تطوير اقتصادها، وتقرر أن يكون رأسمال هذا الصندوق خمسين مليون من الدينارات البحرينية بصفة مبدئية حيث كان يستخدم الدينار البحريني آنذاك قبل أن يتم إصدار الدرهم الإماراتي في التاسع عشر من مايو 1973. ويقوم الصندوق بدراسة كل مشروع على أسس علمية واقتصادية سليمة، وتوفير الكفاءات الفنية اللازمة لتنفيذه. وأن إمارته قررت تخصيص 30 مليون دينار لمشروعات تطوير الخدمات العامة في إمارات الساحل و كما أعلن مشروع السنوات الخمسة بشأن مساعدة الإمارات الفقيرة غير المنتجة للنفط[(261)].

كذلك تم في فبراير/شباط 1968 تسوية الحدود البرية والبحرية بين أبوظبي ودبي. فقد تم التوقيع في منطقة "السميح" في دبي، على اتفاقية جديدة للحدود بين الإمارتين شملت الحدود البرية والبحريه فيما بينهما. كذلك عقد اجتماع أخوي في "السميح" بين الشيخ زايد والشيخ صقر بن محمد حاكم "رأس الخيمة" وبحضور حاكمي دبي وقطر، حيث اتفق المجتمعون على تسوية قضايا الحدود، وطالب الشيخ "صقر" في هذا الاجتماع بإعادة بدو "الخواطر" الذين كانوا غادروا "رأس الخيمة" واستقروا في أبوظبي بعد الاضطرابات التي وقعت بينهم وبين الشيخ "صقر" حول ملكية بعض الأراضي وطلبوا من الشيخ

زايد التوسط لمصلحتهم.

وأعلن الشيخ زايد في يوليو/تموز 1971 وضع أسس جديدة للحكم والتنظيم في إمارته، مما كفل لها في نهاية ذلك العام رئاسة اتحاد الإمارات العربية، وتمثل ذلك في صدور عدة قوانين أعيد بها تنظيم الإدارة الحكومية، وتألف المجلس من خمسين عضوًا يعينهم الشيخ نفسه من أبرز الأسر وأكثر زعماء القبائل نفوذًا.

ثالثًا: دور الشيخ زايد في قيام الاتحاد الإماراتي



هو الشيخ "زايد بن سلطان بن زايد بن خليفة بن شخبوط بن ذياب بن عيسى بن نهيان آل نهيان الفلاحي" (هذه القبيلة التي بسطت نفوذها من قطر حتى واحة "البريمي"، وكانت القبيلة منذ استقرارها في هذه المنطقة تهتم بأفرادها، والقبائل المقيمة في منطقة نفوذها، حتى إن شيوخ قبائل "بني ياس" كانت تشغلهم دائمًا مشكلة المياه من أجل شعبهم، وهي واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه قبائل الصحراء في ذلك الزمن، ولكن هذه القبيلة يحالفها الحظ دائمًا، وقصة ظبي الجزيرة معروفة، حيث وجد بعض الأفراد من قبيلة "بني ياس" ظبيًا في جزيرة شبه مهجورة، هي جزيرة أبوظبي حاليًا، يشرب من نبع مياه وسط الجزيرة، فاقترب أبناء القبيلة إلى المكان الذي كان يشرب منه هذا الظبي، فإذا بهم أمام ينابيع مياه حلوة، وهبهم الله إياها، وكان العثور على هذه

الينابيع الحلوة بمثابة العثور على كنز الحياة، فأطلق رجال "بني ياس" على هذه الجزيرة - جزيرة أبوظبي- ثم سميت المنطقة فيما بعد بإمارة أبوظبي) [(27)].

لقد استلم الشيخ "زايد آل نهيان" حكم إمارة أبوظبي بعدما قرر مجلس العائلة عزل أخيه "شخبوط" من الحكم من أجل رفع مستوى المعيشة واستثمار عائدات النفط في تطوير شعب أبوظبي[(28)]. حيث كان هدفه من أجل توحيد جميع الإمارات المتصالحة التي كانت تسمى بهذا الاسم نتيجة الاتفاقية التي تمت بينها وبين بريطانيا في دولة واحدة، حيث كانت آنذاك خاضعة للانتداب البريطاني[(29)].

ولقد ساهمت العديد من الأسباب في بلورة شخصية الشيخ زايد آل نهيان، فالظروف الاقتصادية وخصوصًا بعد اكتشاف النفط وما نتج عنه من ارتفاع في دخل الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة مما ساعدته على النهوض بدولته، فاجتمع ذلك مع العقل النيّر وسدادة الرأي والحب للوطن كل ذلك كان وراء العمل والنهوض بالدولة وازدهارها وكذلك حماسة ورغبته في تحقيق السعادة والرفاهيه لأبناء الشعب كان كل ذلك وراء الإمارات بشكلها الحالي.

ومن أجل تحديد الهوية التي يتميز بها الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة تم الاعتماد على عدة طرق، ومنها "الأسرة" حيث تم التركيز على الأسرة باعتبارها الخلية الأولى التي ينشأ فيها الفرد، ومن خلال الأسرة يتعرف الطفل على كل ما حوله ويكتسب الكثير من العادات والقيم والتقاليد من هذه البيئة، تعتبر العائلة في المجتمع العربي حجر الزاوية داخل المجتمع في عملية التنشئة الاجتماعية مع اشتراك المجتمع بكامله في هذه المهمة، هذه الوظيفة لم تفقد وجودها مع دخول المجتمع مرحلة التطور، حيث استمرت تنشئة الأفراد بالمعطيات التقليدية للثقافة، وعلى الرغم من محاولة تدخل السلطات السياسية في هذا المجال وبسبب هذه التنشئة بقيت الشخصية العربية

الينابيع الحلوة بمثابة العثور على كنز الحياة، فأطلق رجال "بني ياس" على هذه الجزيرة - جزيرة أبوظبي- ثم سميت المنطقة فيما بعد بإمارة أبوظبي) (27).

لقد استلم الشيخ "زايد آل نهيان" حكم إمارة أبوظبي بعدما قرر مجلس العائلة عزل أخيه "شخبوط" من الحكم من أجل رفع مستوى المعيشة واستثمار عائدات النفط في تطوير شعب أبوظبي[28]. حيث كان هدفه من أجل توحيد جميع الإمارات المتصالحة التي كانت تسمى بهذا الاسم نتيجة الاتفاقية التي تمت بينها وبين بريطانيا في دولة واحدة، حيث كانت آنذاك خاضعة للانتداب البريطاني[29].

ولقد ساهمت العديد من الأسباب في بلورة شخصية الشيخ زايد آل نهيان، فالظروف الاقتصادية وخصوصًا بعد اكتشاف النفط وما نتج عنه من ارتفاع في دخل الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة مما ساعدته على النهوض بدولته، فاجتمع ذلك مع العقل النيّر وسدادة الرأي والحب للوطن كل ذلك كان وراء العمل والنهوض بالدولة وازدهارها وكذلك حماسة ورغبته في تحقيق السعادة والرفاهيه لأبناء الشعب كان كل ذلك وراء الإمارات بشكلها الحالي.

ومن أجل تحديد الهوية التي يتميز بها الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة تم الاعتماد على عدة طرق، ومنها "الأسرة" حيث تم التركيز على الأسرة باعتبارها الخلية الأولى التي ينشأ فيها الفرد، ومن خلال الأسرة يتعرف الطفل على كل ما حوله ويكتسب الكثير من العادات والقيم والتقاليد من هذه البيئة، تعتبر العائلة في المجتمع العربي حجر الزاوية داخل المجتمع في عملية التنشئة الاجتماعية مع اشتراك المجتمع بكامله في هذه المهمة، هذه الوظيفة لم تفقد وجودها مع دخول المجتمع مرحلة التطور، حيث استمرت تنشئة الأفراد بالمعطيات التقليدية للثقافة، وعلى الرغم من محاولة تدخل السلطات السياسية في هذا المجال وبسبب هذه التنشئة بقيت الشخصية العربية

محافظة على صفتها والتي يمكن وصفها بأنها وريثة الشخصية البدوية[30].
لذا كان اهتمام القيادة السياسية بالأسرة وتوفير مستلزمات الحياة لها، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لها حتى لا تكون هذه الأسرة في عوزة لأن ذلك يؤثر على وضع الأبناء فيها وبالتالي ينعكس ذلك على الوطن بأكمله. وبالإضافة إلى الأسرة كان اهتمام القيادة بالمدارس وإنشائها في كل مناطق الدولة وتوفير المعلمين المؤهلين للعمل في هذه المدارس، وتوفير الوسائل التعليمية التي تساعد المعلم في تقريب المعلومة إلى ذهن التلميذ، وانطلاقًا من أهمية المدرسة في تنشئة جيل واع وصالح جعلت القيادة العلم في المرحلة الابتدائية إلزامي ومجاني.

ونتيجة للسياسة المرنة التي كان يتبعها ويحث عليها الشيخ زايد بن سلطان في المجال الخارجي، حيث كان يحث على العلاقات الدبلوماسية الهادئة في التعامل مع الآخرين، إن السياسة الإماراتية تنطلق من مبدأ المحافظة على الأمن والسلام الدوليين وحل الخلافات التي تظهر على الساحة الدولية بالوسائل السلمية ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، لذلك نرى بأن دولة الإمارات نعمت بعلاقات جيدة مع أغلب دول العالم، ومن الدول التي لها علاقات حسنة هي ألمانيا، فالعلاقات بينها وبين ألمانيا تتميز بالتطور وبالشكل الإيجابي في جميع المجالات وخصوصًا في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والتعاون في المجال الأمني. وكان التوجه نحو توطيد العلاقات مع الدول الأخرى وتحسينها كلها نابع من تلك السياسة الناجحة التي اتبعها وحث عليها الشيخ زايد آل نهيان، وقد نهج القادة من بعده نهجه فأصبحت السياسة الإماراتية مثالًا للسياسات الناجحة والمعتمدة على الدبلوماسية الهادفة والهادئة. ولعل أكبر دليل على السياسة المرنة والدبلوماسية الهادئة والوسائل السلمية التي تعتمد عليها الإمارات في حل المشاكل الدولية هو ما اتبعته في مسألة جزرها المحتلة من قبل إيران، هذه الجزر التي ساهمت وعملت بريطانيا قبل خروجها من الإمارات على احتلالها من قبل إيران (... من أجل تسهيل عملية الاحتلال الإيراني لجزيرتي "طنب"

الكبرى والصغرى التابعتين لإمارة "رأس الخيمة"، أرسلت بريطانيا عدة مبعوثين من مختلف المستويات، للأطراف المعنية بهذه المسألة، وقد حمل المعتمد البريطاني في المنطقة إلى الشيخ صقر بن محمد القاسمي، حاكم "رأس الخيمة" أول مسودة[31] مقترحات في محاولة لتنفيذ المخطط البريطاني) [32]. ومنذ احتلال إيران لهذه الجزر تتخذ دولة الإمارات الوسائل السلمية والدبلوماسية من أجل الوصول إلى حل لهذه المسألة، ولكنها لم تصل حتى الآن إلى أي حل لذلك.

الفصل الثالث: التجربة الاتحادية لدولة الإمارات من منظور سياسي

مقدمة

تتسم الإمارات العربية المتحدة بوضع خاص يختلف عن باقي الدول العربية كون نظام الحكم فيها اتحادي فيدرالي. فهناك الحكومة الاتحادية ولها دور محدد وهناك الحكومات المحلية ولها دور ضمن حدود إمارتها. وبحكم الدستور فإن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات تتميز بإعطائه الحكومة المركزية سلطات محددة وتركه مساحة غير محددة من السلطات المفهومة ضمنيًا للإمارات كل على حدة. وتحتفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وعلى ثروتها المعدنية وعلى بعض مظاهر أمنها الداخلي. وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم. ومسؤوليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ضمن مسؤوليات أخرى منها الصحة والتعليم وغيرها. لكن الدستور يمكّن حكام الإمارات من التنازل للحكومة الاتحادية، في حال رغبوا في ذلك، عن سلطات معينة نص عليها كمسؤولية منفردة لكل إمارة. ومن الأمثلة على هذا الامتياز قرار توحيد القوات المسلحة في منتصف السبعينات.

وعلى هذا الأساس فإن لكل إمارة مساحة من الأرض تابعة لها، أكبرها إمارة أبوظبي. ولكل إمارة مدينة رئيسية هي عاصمتها. فعاصمة إمارة دبي هي مدينة دبي. وفيها ديوان الحاكم والحكومة المحلية ومختلف الدوائر المحلية. وكذلك الوضع في كل إمارة. كما أن هناك عدة مدن في الإمارات العربية المتحدة تتبع كل مدينة منها حكومة الإمارة التي هي في أراضيها.

أولًا: النظام الدستوري في دولة الإمارات

في سبتمبر/أيلول 1971 زار المقيم البريطاني "سير جيفري آرثر" الإمارات السبعة لإلغاء الاتفاقية البريطانية السابقة وأعلن استقلال الإمارات الستة في 2 سبتمبر/أيلول 1971 . وسارعت الإمارات بالانضمام الى جامعة الدولة العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة في 9 سبتمبر/أيلول من نفس العام وإعلان احتجاجهم إزاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاثة. في 10 فبراير/شباط 1972 انضمت إمارة "رأس الخيمة" لدولة الإمارات، وفي 11 فبراير/شباط قرر المجلس قبول انضمامها في 18 يوليو/تموز 1971، ووقع على إعلان الدستور في إمارة دبي. وقد قرر مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 20 مايو/آيار 1996 اعتبار الدستور المؤقت دستورًا دائمًا وذلك من نصوص أحكام الدستور وأن تكون مدينة أبوظبي عاصمة للدول.

وقد جاء في المقدمة (الديباجة) نحن حكام إمارات أبوظبي ودبي والشارقة و"عجمان" و"أم القويين" و"الفجيرة"، وقد جاء انضمام "رأس الخيمة" ليكمل الاتحاد السباعي على النحو الذي تم بيانه، رغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة ومع كافة الدول الأخرى الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وفي الأسرة الدولية عمومًا على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع ورغبة كذلك في إرساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة، مع واقع الإمارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر وتصون الكيان الذاتي لأعضائه بما لا يتعارض وتلك الأهداف وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية مع السير قدمًا نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق[1](33).

جاء في الباب الأول "الاتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسية" الآتي[1](34):

المادة (1): الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة وتتألف

مـن الإمـارات العربيـة: أبوظبـي، ودبـي، والشـارقة، وعجمـان وأم القيـوين، والفجيرة، ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد وبالفعل انضمت "رأس الخيمة" إليه..

المادة (6): الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية.

المادة (7): الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية.

المادة (8): يكون لمواطني الاتحاد جنسية واحدة يحددها القانون، ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقًا للأصول الدولية المرعية، ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن أو سحبها منه إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون.

المادة (10): أهداف الاتحاد هي الحفاظ على استقلاله وسيادته وعلى أمنه واسـتقراره ودفـع كـل عـدوان. وتحقيق التعـاون الوثيق فيمـا بيـن إماراتـه ولصالحها المشترك ومن أجل ازدهارها وتقدمها. مع احترام كل إمارة عضو لاستقلال الإمارات الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية في نطاق هذا الدستور.

المادة (11): جاءت هذه المادة من ثلاث فقرات وأهمها الفقرة الأولى والتي تؤكد أن الإمارات تشكل وحدة اقتصادية إلى جانب تنظيم القوانين الاتحادية مع تحديد المراحل التدريجية المناسبة لتحقيق تلك الوحدة. وفي الفقرة 2 و3 تضمنت حرية انتقال رؤوس الأموال ومرور البضائع بين الإمارات وإلغاء جميع الضرائب والرسوم والفوائد.

ثانيًا: طبيعة النظام السياسي في الاتحاد

يتكون النظام السياسي في دولة الإمارات حسب المادة 45 من الدستور من:

1- السلطة التنفيذية:

هي أعلى سلطة موجودة في الدولة، حيث تضم في صفوفها كل الموظفين الحكوميين ما عدا موظفي الهيئة التشريعية والقضائية، وهذه السلطة تملك الوسائل التي بواسطتها تقوم بفرض القوانين على كل أفراد الشعب، وتعمل من أجل الحفاظ على سيادة الدولة والدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية. كما أن السلطة التنفيذية في الإمارات العربية المتحدة تتكون من المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الاتحاد ونائبه، ويجتمع المجلس الأعلى 4 مرات في السنة.

أ- المجلس الأعلى للاتحاد:

هو أرفع سلطة دستورية في الإمارات العربية المتحدة. كما أنه أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية في وقت واحد، وهو الذي يرسم السياسات العامة ويقر التشريعات الاتحادية، ولحاكمي أبوظبي ودبي حق النقض. يجتمع المجلس أربع مرات في السنة، وعادة ما تكون اجتماعاته بشكل غير رسمي. هذا المجلس يتكون من حكام كل الإمارات أو من ينوب عنهم في حال تعذر حضورهم، ويكون لكل إمارة صوت واحد في هذا المجلس، إذا قارننا هذه الخاصية مع الدساتير في الكثير من الدول القائمة على الأساس الفيدرالي فنجدها متقاربة في المضمون، فعلى سبيل المثال في مجلس الشيوخ الأمريكي يمثل فيه عضوان عن كل ولاية من ولاياتها كبرت أم صغرت. فالحال في الإمارات العربية المتحدة فيكون لكل ولاية صوت واحد في هذا المجلس بغض النظر عن عدد سكانها أو مساحتها، وهذا يجنب طغيان الولايات الكبيرة على الصغيرة منها، وتحقيق المساواة بينها. والمادة (47) من دستور الإمارات يحدد مهام واختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد على الشكل التالي:

يتولى المجلس الأعلى للاتحاد الأمور التالية:

1- رسم السياسة العامة للاتحاد المنصوص عليها في الدستور والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.

2- التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي.

3- شؤون الأمن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للاتحاد.

4- التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاضعة بمقتضى أحكام هذا الدستور لتصديق أو موافقة المجلس الأعلى، وذلك قبل إصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد.

5- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ويتم هذا التصديق بمرسوم.

6- الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته وإعفائه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد.

7- الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها هذا الدستور، ويتم كل ذلك بمراسيم.

8- الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوجه عام.

9- أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو في القوانين الاتحادية.

ب- رئيس الاتحاد ونائبه:

ينتخب رئيس الاتحاد ونائبه لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد من قبل المجلس

الأعلى من بين أعضائه، ويمارس نائب الرئيس كل اختصاصات الرئيس في حال غيابه. (يتطلب هذا الانتخاب أغلبية خمسة أصوات من ضمنها صوتي أبوظبي ودبي)[35]. والدستور ينص على أن يكون رئيس الاتحاد من إمارة أبوظبي ونائبه من إمارة دبي، ونرى هنا بأنه هناك افتقار لتداول السلطة، حيث لا ينص الدستور على انتقال السلطة إلى الإمارات الأخرى، فالسلطة تكون حكر على هاتين الإمارتين.

وحسب المادة (45) من دستور الاتحاد يقوم رئيسه بما يلي:

- يرأس المجلس ويدير اجتماعاته.

- يدعو المجلس الأعلى لاجتماع.

- يدعو لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد عندما تدعو الحاجة لذلك.

- يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى.

- يعين رئيس ومجلس وزراء الاتحاد ويقبل استقالتهم ويعين نائب رئيس مجلس الوزراء.

- يعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد عند الدول الأجنبية.

- يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية بواسطة مجلس الوزراء والوزراء المختصين.

- يمنح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية حسب القوانين.

- يمثل الاتحاد في الداخل والخارج.

- يوقع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية،

وقبول اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقناصل الأجانب عند الاتحاد.

ج- مجلس الوزراء:

حسب المادة (55) من الدستور يتكون هذا المجلس من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء، يقوم هذا المجلس بوضع القوانين ويرفعها إلى المجلس الوطني الذي يحيلها بدوره إلى اللجنة المختصة. وبعد الاتفاق عليها أو وضع التعديلات يتم رفعها إلى رئيس المجلس الأعلى للإتحاد "رئيس الدولة". كما أن مداولات هذا المجلس سرية وتصدر قراراته بأغلبية جميع أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية وذلك حسب المادة (61) من الدستور.

2- المجلس الوطني الاتحادي، (السلطة التشريعية):

حسب المادة (68) من الفرع الأول من الفصل الرابع من الباب الرابع من الدستور، يتكون المجلس الوطني من 40 عضوًا وهي موزعة على الشكل التالي: (8) مقاعد لأبوظبي ومثلها لدبي و(6) مقاعد للشارقة و(4) لكل من "عجمان" وأم القيوين و"الفجيرة" و"رأس الخيمة"، على ما يبدو أنه تم اعتماد هذه النسبة انطلاقًا من عدد السكان في كل ولاية، ولكن ما يعيب ذلك هو عدم ذكر النسبة السكانية التي يمثلها كل نائب (فمجلس النواب في الكونجرس الأمريكي مثلًا يتألف من 435 عضوًا منتخبين لمدة سنتين على أساس عدد السكان، لكل 345 ألف ناخب هناك نائب واحد)[36]. إن الدستور الإماراتي يترك المجال للإمارة في أسلوب اختيار ممثلها في المجلس. ويشترط أن يكون العضو في المجلس الوطني من مواطني إحدى الإمارات السبعة التي يتكون منها الاتحاد. وأن يكون مقيمًا بصورة دائمة في الإمارة التي يمثلها. ويجب أن تتوفر فيه عدة شروط منها حسن السير والسلوك وبلوغ الـ 25 سنة وإجادة القراءة والكتابة إلى جانب أن يكون متفرغًا لهذه الوظيفة. والجدير بالذكر أن

أعضاء هذا المجلس يتمتعون بالحصانة أمام التحقيق والسجن يستثنى منها ارتكاب الجرائم. ولهم حرية التعبير. والمجلس الوطني الاتحادي هو الذي يشكل السلطة التشريعية في الدولة، وليس له السلطة الفعلية إنما يكون دوره استشاري. فصلاحياته محدودة، حيث يقوم بمناقشة المشاريع التي تعرض عليه وله حق القبول أو الرفض في حين ليس من حقه اقتراح القوانين. فالذي يرسم سياسة الدولة ويقر الدساتير هو المجلس الأعلى للاتحاد، ويتم تعيين النصف من قبل حكام الإمارات والباقي يتم انتخابهم. بالمقابل يتألف مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يشكل إلى جانب مجلس النواب الكونجرس الأمريكي، من 100 عضوًا منتخبين على أساس الولايات المتحدة، بحيث ينتخب عضوان من كل ولاية، ويشترط في المرشح أن يكون قد بلغ الثلاثين، ومكتسب للجنسية الأمريكية منذ تسع سنوات على الأقل).

3- القضاء الاتحادي (السلطة القضائية):

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة ثنائية النظام القضائي، فالهيئة القضائية فيها تضم كل من القضاء الاتحادي والقضاء المحلي. وللإمارات العربية المتحدة قضاء اتحادٍ يشمل جميع الإمارات باستثناء إمارتي دبي و"رأس الخيمة"، وتعنى المحاكم الدنيا بالمسائل المدنية وهي محاكم درجة أولى أو ابتدائية وتوجد في كل إمارة، وحسب المادة (105) من الدستور يجيز القانون الاتحادي بناء على طلب الإمارة المعنية نقل كل أو بعض الاختصاصات التي تتولاها هيئاتها القضائية المحلية إلى المحاكم الاتحادية الابتدائية. كما توجد محاكم جنائية وشرعية منفصلة. أما محاكم الاستئناف الاتحادية فتوجد في كل إمارة. وتعتبر محكمة التمييز التي مقرها أبوظبي أعلى محكمة استئناف في الدولة ولديها صلاحية الفصل في المنازعات بين المحاكم وتقرير دستورية القوانين المحلية والاتحادية والتحقيق في إساءة التصرف المرتكب من جانب كبار الموظفين الحكوميين والفصل في المخالفات الموجهة ضد الاتحاد. ويحظر الدستور التعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، ويمنع إلقاء

القبض والتفتيش والاعتقال أو الحبس، ودخول المنازل إلا وفقًا للقانون. وينص الدستور على استقلال القضاء، لكن قراراته تخضع للمراجعة من جانب القيادة السياسية. كما ينص الدستور على حرية التعبير وعلى المساواة أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو المعتقدات الدينية أو المركز الاجتماعي). ويتم تعيين القضاة من قبل رئيس الدولة. و يتكون أعضاء المحكمة الاتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيد عددهم مع الرئيس على 5. والجدير بالذكر أن أسلوب اختيار القضاة يختلف من دولة إلى أخرى. ففي بعض الدول تكون طريقة اختيار القضاة للمحاكم العليا بواسطة التعيين من قبل رئيس الهيئة التنفيذية مدى الحياة بموافقة مجلس الشيوخ، أما قضاة المحاكم المحلية في الولايات فيتم اختيارهم بواسطة انتخاب مباشر من قبل الشعب "الولايات المتحدة على سبيل المثال".

ومن المعروف أن السلطة القضائية غير خاضعة للسلطات الأخرى، أي يجب أن تكون مستقلة حتى تكون قادرة على تطبيق القانون على الجميع دون استثناء. وهذا الاستقلال لا يعني انفصالها عن السلطات الأخرى وإنما يكون الفصل هو فصل وظيفي من أجل ممارسة السلطة القضائية لوظائفها دون أي ضغط أو تأثير. فالفرنسي "مونتيسكو" يعتبر من الأوائل الذين نادوا بفصل سلطات الدولة الثلاثة عن بعضها، والذي قال أيضًا بعدم الجمع بين السلطتين "التشريعية والتنفيذية" في يد شخص واحد، لأن ذلك سوف يؤدي إلى استبداده. وإذا كان بيده القضاء والتنفيذ فهذا سوف يؤثر في العدالة. وانطلاقًا من مبدأ استقلالية القضاة فقد نصت المادة (94) من دستور الاتحاد على أن: العدل أساس الملك والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم. كما أن المحكمة الاتحادية العليا تقوم بوظيفة تفسير الدستور وأن هذا التفسير يكون ملزمًا، كما أنه من وظيفتها مراقبة دستورية القوانين، وهي المختصة في محاكمة الوزراء، وأحكامها نهائية وملزمة، والجدير بالذكر أن النظام السياسي في الإمارات يعتمد على مبدأ الشورى الإسلامية، وقبل وجود المحاكم القضائية كانت المهمة القضائية يقوم بها حاكم

الإمارة وكان يعتمد في ذلك على العرف القبلي ومبادئ الشريعة الإسلامية في حل الخلافات التي تظهر على الساحة.

ثالثًا: قراءة فى الانتخابات الإماراتية

استقلت دولة الإمارات العربية المتحدة قطار الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي، من خلال الانتخابات الجزئية وغير المباشرة التي شهدتها أيام 16 و18 و20 من شهر ديسمبر/كانون أول 2006 لاختيار عشرين عضوًا في المجلس الوطني الاتحادي، ويمثلون نصف أعضائه الأربعين. فقد شهدت كل دول مجلس التعاون الخليجي درجات مختلفة من التغيير السياسي نحو الديمقراطية خلال السنوات الماضية، بما فيها المملكة العربية السعودية، أكثر دول المنطقة محافظة، والتي شهدت في عام 2005 إجراء انتخابات بلدية جزئية، بينما خاضت قطر انتخابات تشريعية مباشرة في عام 2007 وفق دستورها الجديد، أما البحرين والكويت وسلطنة عمان فإن بها مجالس نيابية منتخبة بشكل مباشر.

وفي ظل هذا الوضع وجدت الإمارات نفسها الدولة الوحيدة التي لا تشهد أي نوع من الانتخابات على المستوى الخليجي بشكل سبّب لها إحراجًا ونال من صورتها على الساحة الدولية، وشكل تناقضًا مع واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تشهدها على كافة المستويات. وفي هذا الإطار يمكن فهم الخطوة الخاصة بالانتخابات الأخيرة التي صيغت بصورة لا تنال من جوهر النظام السياسي القائم، وفي الوقت ذاته تنزع اسم الإمارات من قائمة الدول التي لا تشهد أي نوع من أنواع الحراك السياسي.

وعلى الرغم من محدودية هذه الخطوة، فإنها أثارت سجالًا ملحوظة على الساحة الإماراتية، وحركت المياه الراكدة في مجال الإصلاح السياسي، وأدخلت الإمارات في ساحة النقاش الخليجي والعربي الأوسع حول قضية الديمقراطية والتغيير السياسي. وفي إطار هذه السجال يمكن ملاحظة وجهتي

نظر رئيسيتين: الأولى ركزت على الجوانب الإيجابية في العملية رافعة شعار التدرج، وأن "تأتي متأخرًا خير من ألا تأتي أبدًا"، فيما سلطت وجهة النظر الثانية الضوء على ما رأت أنه جوانب سلبية تجرد المسألة من جوهرها وتجعلها خطوة شكلية لا تعكس أي تغيير حقيقي.

وقد استندت وجهة النظر الأولى "الإيجابية" على عدد من الاعتبارات الأساسية التي يمكن عرضها في الآتي:

- إن التوجه إلى الإصلاح السياسي في الإمارات قد بدأ في وقت تراجعت فيه الضغوط الأمريكية من أجل التغيير في المنطقة بشكل واضح، وذلك على خلفية بعض التجارب التي جاءت بالإسلاميين المعارضين لها إلى دائرة القرار كما في مصر وفلسطين والبحرين. كما أن هذا التوجه لم تحركه ضغوطات داخلية قوية في ظل حالة الاستقرار الواضحة في الإمارات وغياب المعارضة السياسية تقريبًا وعدم وجود تيار إسلامي فاعل أو صدامي، فضلًا عن التجانس الاجتماعي لمواطني الإمارات على عكس دول أخرى في منطقة الخليج. وهذا يعني، وفق وجهة النظر هذه، أن التغيير يقع ضمن توجه ذاتي ويعبر عن نية حقيقية في الإصلاح من قبل النظام السياسي في الإمارات، وليس مجرد استجابة تكتيكية لضغوط خارجية أو داخلية كما حدث في بعض الدول العربية.

- لم تقتصر القيادة الإماراتية على الإقدام على خطوة الانتخابات الجزئية، وإنما حرصت على وضعها ضمن توجه لمرحلة جديدة هي مرحلة "التمكين" التي أعلن عنها رئيس الدولة وقال: إن من أهم سماتها تمكين المواطن الإماراتي من المشاركة الفاعلة في الشأن العام، كما أعلن أن المرحلة القادمة سوف تشهد توسيع اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي والتمهيد لانتخابات مباشرة، وإن لم يحدد موعدًا لها.

- أشركت الإمارات المرأة من البداية في العملية الانتخابية، وهذا بعكس دول

أخرى في المنطقة مثل السعودية التي لم تسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية الجزئية، أو الكويت التي ظلت المرأة محرومة من المشاركة السياسية فيها حتى عام 2005 وإن كانت المرأة الكويتية قد حصلت على هذا الحق منذ عام 1985، إلا أنه تم سحب هذا الحق وإعادته مرة أخرى في عام 2005.

- بدأ التغيير من المجلس الوطني الاتحادي، وهذا يدل على الطموح الكبير في التغيير في دولة الإمارات، وأن هذا التغيير لم يأتِ تحت ضغط لأنه لو كان كذلك لكان بإمكان النظام أن يجري انتخابات بلدية مثلًا بدلًا من أن يتجه مباشرة إلى انتخابات برلمانية تعبر عن مستوى أعلى من مستويات التغيير.

- تعكس الانتخابات الإماراتية الأخيرة سمة أساسية من سمات العمل السياسي في الإمارات هي الحذر وعدم التسرع. وقد أثبت هذا النهج نجاحه وضمن للدولة استقرارها في محيط مضطرب.

- إن أي تحول سياسي يجب أن يكون داعمًا وليس معوقًا للتنمية الاقتصادية التي تعيشها الدولة، وهذا يقتضي الدراسة التدقيقية قبل اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تضر بهذه التنمية كما هو الحال في البحرين التي أدت سيطرة التيار الديني فيها على البرلمان إلى النيل من واقع الانفتاح فيها، ومن ثم التأثير السلبي على السياحة التي تعد مصدرًا أساسيًا من مصادر الدخل. وفي الكويت لا تستطيع الدولة منذ سنوات طويلة اتخاذ خطوة كبيرة نحو تطوير إنتاجها النفطي عبر مشروع حقول الشمال بسبب رفض البرلمان للمشروع.

الفصل الرابع: التجربة الاتحادية لدولة الإمارات من منظور اقتصادي

مقدمة

تعد الإمارات واحدة من أغنى الدول العربية وهي أغنى الدول في الشرق الأوسط ويعد دخل الفرد فيها مرتفع للغاية وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها وقد قامت الإمارات بتحديثات هائلة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها على البترول وتعتبر مدينة دبى المركز المالى الأول للإمارات ومنطقة الخليج العربي ككل، كما أنها أغنى المدن العربية وتعتبر من أهم مراكز الاقتصاد العالمى. وأغلب القوى العاملة في الدولة من العمالة الآسيوية خاصةً من الهنود وباكستانيين وإيرانيين وبنغاليين وفلبينيين وصينيين ومن العرب غير الإماريتيين الذين استقروا بالإمارات من مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وغيرها كما توجد عمالة في تزايد كبير جاءت من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، والجدير بالذكر أن الإمارات عمومًا و أبوظبي خصوصًا تضم أعلى نسبة أثرياء في العالم حيث زاد عددهم عن 75 الف مليونير أي بنسبة 8.8%.

أولًا: التجربة الاقتصادية في عهد الشيخ زايد

شهدت وتشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية أدت إلى تحقيق نمو اقتصادي مالي والذي أدى إلى زيادة معدلات الدخل وبالتالي رفع المستوى المعيشي للفرد الإماراتي، فبعد اكتشاف النفط في الإمارات بدأ التحول يظهر على نمط الإنتاج فيها، فقد كان الإنتاج قبل النفط

يعتمد على الزراعة والرعي والغوص والتجارة البحرية، حيث أن الصيد البحري والغوص كانا يشكلان النشاط الاقتصادي الرئيسي للشعب وخصوصًا في المناطق المحاذية للبحر، وفي مناطق الواحات كان النشاط الزراعي هو السائد، إلا أن هذه الزراعة كانت بدائية في وسائلها، وبالتالي كان الإنتاج غير كافي، فالزراعة لم تحتل المكانة الرئيسية في المجال الاقتصادي وذلك بسبب الظروف الطبيعية التي كانت تشكل عائقًا في وجه الزراعة وتطورها، بالإضافة إلى الظروف المناخية وغلبة الصحراء وقلة الأمطار والمياه، وكذلك الآلات المستخدمة في الزراعة قديمة والطرق التي كانت تستخدم في مكافحة الحشرات والآفات والأمراض التي كانت تصيب المزروعات كانت بدائية أيضًا. وبعد قيام الاتحاد والتنوع في مصادر الدخل القومي، كان الاهتمام بالجانب الزراعي من خلال تحسين الأدوات المستخدمة في الزراعة وحفر الآبار، وشق الترع، وكذلك تقديم المساعدات المادية من قبل الحكومة للفلاحين. وفي بعض المدن كانت هناك التجارة التي تقوم على أساس التبادل في السلع. وتتسم البيئة المناخية في دولة الإمارات بالطبيعة الصحراوية، فيسود مناخ شبه صحراوي تتباين فيه درجات الحرارة وتكثر فيه العواصف الرملية وتقل فيها الأمطار وترتفع فيها نسبة البخر، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم نسبة الأملاح، وبالتالي تتحول الأراضي الزراعية إلى أراضٍ ملحية غير صالحة للزراعة، وتغطي الكثبان الرملية مساحة شاسعة من أراضي الدولة، إذ تبلغ نسبة الأراضي الصخرية والرملية أكثر من 80% من مساحة الدولة[37].

ومن أجل مواجهة انجراف الرمال نحو المناطق الزراعية، وحماية المزروعات من الكثبان الرملية، فقد قام سمو الشيخ زايد بتسطيح الكثبان والتلال التي تهب منها الرمال وفرش طبقة جديدة من الطين فوقها، وقام بتقسيمها إلى مساحات وزعت على المواطنين لزراعتها بعد أن أقام الأحزمة الخضراء من الأشجار حولها لكي تعمل كمصدات للرياح ولتثبيت التربة وتهيئتها للزراعة، وأمر بزراعة الغابات حول المدن لخلق جدار طبيعي يحمي الزراعات والمدن من زحف الصحراء وإضافة رئة طبيعية لامتصاص أي نسبة عالية من غازات

ثاني أكسيد الكربون التي تهدد بظاهرة زيادة درجة حرارة الأرض وتغيير المناخ، كما أنه عمل من أجل الاستفادة من مياه الأمطار في ري الأراضي الزراعية، ولهذه الغاية أنشأ العديد من السدود من أجل تخزين مياه الأمطار ومن هذه السدود سد "الشويب" في مدينة العين بتكلفة مليار و250 مليون درهم، لتخزين 31 مليون متر مكعب من مياه الأمطار وتبلغ طاقته التخزينية الإجمالية 7 مليارات جالون من المياه.

وعليه فقد شهدت الإمارات نموًا اقتصاديًا كان له الأثر على جميع نواحي حياة الفرد الإماراتي وكل ذلك كان بسبب تدفق إيرادات النفط. حققت هذه الدولة الكثير من الخطوات في بناء الدولة العصرية وخاصة بعد قيام الاتحاد، وحدث التطور في المجال الاقتصادي وعملية بناء المؤسسات الاجتماعية في الكثير من المجالات: التعليمية، والصحية، والرعاية الاجتماعية، وكذلك شمل ذلك المؤسسات الزراعية والتجارية، ونتيجة قلة الكفاءات في تلك المجالات، قامت الإمارات باستقدام العمال من الدول العربية والآسيوية والأوروبية من أجل العمل في تلك المجالات، حيث تبلغ نسبة العمالة من الدول العربية 15%، ومن الدول الآسيوية 75%، ومن الدول الأوروبية 3%. ويبلغ تعداد العمالة الوافدة حوالي 6.8 مليون. كما أن سوق العمل في دولة الإمارات العربية يشكل حالة ليس لها مثيل، حيث إن غالبية القوى العاملة فيها من العمالة الوافدة وهذا يساعد على الاستفادة من الخبرات والمهارات والتي تساهم بالتالي في البناء الاقتصادي، ونتيجة استقطاب العمالة الوافدة جعلت أسواق الإمارات من أهم الأسواق الحيوية في العالم هذا من جهة ومن الجهة الأخرى أن هذه العمالة لها وجه سلبي، حيث إن تزايد نسبة العمالة الوافدة تسبب زيادة نسبة البطالة بين صفوف المواطنين، حيث تبلغ حوالي 2.3%، وكذلك هناك تزايد في تكلفة الإنفاق على العمالة وأسرهم فعلى سبيل المثال يحصلون على الخدمات الصحية والتعليمية دون مقابل أو بمقابل رمزي[38].

ونتيجة لظهور النفط تحول الإنتاج من النوع التقليدي إلى الإنتاج الذي يعتمد

بالشكل الرئيسي على النفط ومنتجاته، وكذلك طرأ التطور على الصناعات الأخرى، فقفزت البلاد من حالة الفقر والضعف في مستوى الدخل الفردي إلى مصاف الدول الصناعية في مجال الخدمات وارتفاع مستوى دخل الفرد فيها، إلا أن هذا التطور والتحول الذي ظهر في المجال الاقتصادي نتيجة ظهور النفط يتطلب وجود قوة عاملة مؤهلة للقيام بدورها في تنمية وتطور المجتمع، وانطلاقًا من ذلك تم إنشاء العديد من المدارس والمراكز التأهيلية لتأهيل القوة العاملة للانخراط في مجال العمل. ونتيجة ذلك بدأت الهجرة الداخلية في الدولة، فانتقل سكان الريف والبدو إلى المدن للعمل من أجل كسب لقمة العيش، وكذلك كانت هناك الهجرة الخارجية فتوافدت العمالة من الدول العربية والأجنبية إلى الإمارات للعمل في هذه الدولة، فكان منهم الخبراء في مجال التنقيب وبناء المصافي ومنهم العمالة العادية.

ولقد اهتم سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بالإنسان واعتبره الدعامة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، لذلك ركز على الاهتمام به والحفاظ على سلامته وتوفير الأمن والاستقرار وتوفير سبل الراحة وتقديم الرعاية له في كل مراحل عمره فيقول في ذلك: "استطاع الاتحاد أن يخطو خطوات ثابتة على طريق التقدم والازدهار، فكان الإنسان هو الركيزة الأولى التي أوليناها اهتمامًا باعتباره الدعامة الأساسية لبناء مجتمع صالح... "(39).

لقد تركز اهتمام الشيخ زايد آل نهيان ومنذ البداية على الإنسان وكيفية العمل على تطويره وتنميته حتى يقوم بدوره الإيجابي ويساهم في بناء المجتمع. فقد كان الاهتمام بالشعب وكيفية تقديم الخدمات التي كان محروم منها، فمنذ الانتقال من مدينة العين إلى أبوظبي فأول ما قام به هو الاستعانة بالخبراء من الدول العربية لوضع خطط تنموية لتقديم الخدمات للمواطنين، فوضع خطة هدفت إلى تقديم الخدمات إلى المواطنين(40). وبالمقارنة بين الخدمات الصحية بعد قيام الاتحاد وقبله يتبين للمرء الفرق الشاسع لما آلت إليه حال

الإمارات، فقديمًا كان الاعتماد بالشكل الرئيسي على الطب الشعبي الذي يعتمد على الأعشاب، والوسائل البدائية في مداواة المرضى، فكان الكثيرون يلقون حتفهم بسبب أمراض صغيرة وخصوصًا الأطفال، أما في الوقت الحاضر فإن الاهتمـام بـالجانب الصـحي كبـيرًا جـدًا، فقـد تـم إنشـاء المسـتشفيات والمسـتوصفات فـي كـل أنحـاء البـلاد حتـى يسـتفيد منهـا كـل أبنـاء الشعب، وتطـورت الخدمات الصحية بشكل ملحوظ. (حيث لم تكن البنية الأساسية للخدمات الصحية تتعدى 7 مستشفيات و12 مركزًا صحيًا و700 سرير منذ بداية السبعينات، فزادت وأصبحت 30 مشفى تضم 4186 سرير).

كما أن القيادة السياسية في الإمارات العربية المتحدة قد أدركت بأن الإنسان هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات، ويتوقف عليه تطورها، لذلك فقد اهتمت به، ووفرت له كل الخدمات في كل المجالات، فكان الاهتمام به منذ وجوده في الخلية الأولى "الأسرة"، وقد كانت السباقة في تقديم الخدمات والرعاية لأبنائها وخصوصًا الذين يحتاجون إلى المساعدة، لقد نصت المادة (16) من الدستور المؤقت على أن (يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع وتنظيم القوانين والمساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية بهذه الأمور، **وهذه المساعدات على النحو التالي:**

أ- 1000 درهم لرب الأسرة.

ب- 600 درهم للزوجة أو الفرد الثاني في الأسرة.

ج- 300 درهم لكل فرد من أفراد الأسرة من الفرد الثالث في الأسرة وما يليه.

د- ليس هناك حد أقصى لعدد أفراد الأسرة [(41)].

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط في مجال البناء والتعمير، فالنهضة العمرانية تشمل كل الإمارات وهي

غير مقتصرة على إمارة دون أخرى، وهي تجذب الاستثمارات الأجنبية في كل القطاعات، حيث تقوم الدولة بتخصيص المبالغ الكبيرة من خلال الخطط التنموية من أجل التطور والازدهار في الدولة، وبناء الكثير من المنشآت والمتنزهات التي تساهم في توفير الراحة وسهولة التنقل في الدولة وكل ذلك جعل من الإمارات دولة لها مركزها وثقلها الثقافي والتجاري والاقتصادي بين دول العالم. مع العلم بأن إمارة أبوظبي في البداية تحملت الكثير من الأعباء والمصاريف من أجل المساعدة والنهوض بالإمارات الأخرى. فمن القرارات التي أصدرها الشيخ زايد عندما كان حاكم إمارة أبوظبي (خصص ثلاثين مليون دينار بحريني لمشروعات تطوير الخدمات العامة في إمارات الساحل، كما أعلن مشروع السنوات الخمسة بشأن مساعدة الإمارات الفقيرة غير المنتجة للنفط) (42).

ومن ثم نؤكد أن التطور والازدهار الاقتصادي في دولة ما لن يكتب له النجاح والديمومة والاستقرار ولن يشمل جميع المجالات ولن تستفيد منه كل فئات الشعب ما لم يتواجد في رأس هرم هذه الدولة قيادة حكيمة، مؤمنة بحق هذا الشعب بعيش كريم والتمتع بخيرات وثروات بلاده، وأن هذه الثروات هي ملك له، حيث هناك الكثير من الدول الغنية بثرواتها الطبيعية وشعبها يرزح تحت الفقر والحرمان من كافة الخدمات، والأمراض الاجتماعية تنخر جسد المجتمع، لأن الفئة الحاكمة تستفرد وحدها بمردودات دولتها، وتحرم أفراد الشعب من خيرات وثروات بلاده، وعليه نرى تفشي الكثير من الأمراض الاجتماعية في هذه الدولة مثل الرشوة، المحسوبية، وعدم المساواة والبطالة ... إلخ من الأمراض الاجتماعية التي تتواجد في تلك الدول، والوضع يختلف بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث من حسن حظ الشعب جعل الذين استلموا زمام الأمور فيها يعملون ليل نهار من أجل مصلحة الشعب، وجاهدوا في سبيل نشر الأمن والمحافظة على الاستقرار في الدولة، وكل ذلك نابع من إيمان القيادة بحق الشعب في حياة كريمة وتحقيق المساواة بين أفراد الشعب دون تفرقة، وما حالة الازدهار والخدمات التي عليها دولة الإمارات إلا دليل

على ذلك. كما أن التطور في دولة الإمارات العربية المتحدة تميز بالسرعة من أجل مواكبة الحضارات والدول المتطورة في كل المجالات، حيث أن عملية التنمية والازدهار تمت بسرعة وخلال فترة قصيرة، فاقتصاد هذه الدولة شهد نموًا ملحوظًا وذلك من خلال الاستفادة من عائدات النفط والقطاعات الأخرى، لذلك نراها قامت بإنشاء المدن الحديثة والأبراج العالية، والجسور، والحدائق. وقد ساهم حكام الإمارات العربية المتحدة وخصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية في بناء الوطن، فقد قام كل واحد منهم بالدور الطبيعي في النهوض وتطوير الإمارة التي كان يحكمها.

ثانيًا: واقع المرأة في الاقتصاد الإماراتي

إن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت حريصة على تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل، وعدم وضع أي قيود حول الوظائف التي يمكن للمرأة أن تتولاها، إذ يوجد الآن في التشكيلة الوزارية لعام 2016 خمس وزيرات، منهن وزيرة للسعادة. وتشير الإحصائيات الصادرة عن مجلس الخدمة في 15 أبريل/نيسان 2007 إلى مشاركة المرأة الإماراتية في كافة الوزارات الاتحادية، مع هيمنة الإناث على بعض المؤسسات مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الطاقة وقطاع الكهرباء والماء، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية(43).

من جهة أخرى؛ حرصت الدولة على إطلاق مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تفعيل دور المرأة في قطاع الأعمال وتعزيز مكانة المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وذلك من خلال تنمية وتأهيل الكوادر النسائية لتفعيل مساهمتهن في دعم المسيرة الاقتصادية، وإنشاء مجالس سيدات الأعمال، وإطلاق جائزة سيدات الأعمال في الإمارات، إذ يقدر حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها كوادر نسائية بحوالي 14 مليار درهم

إماراتي تديرها ما يزيد عن 11 ألف سيدة على مستوى الدولة، وتتركز معظم هذه الاستثمارات في ميادين عمل رئيسية مثل التجارة والصيانة والأعمال المصرفية والعقارات والتأجير والتصنيع والسياحة والفنادق والمقاولات والبناء.

كما أولت دولة الإمارات العربية المتحدة ظاهرة غلاء المعيشة أهمية كبيرة، فقد تبنت الدولة العديد من الإجراءات التي تحفظ كرامة الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص. وفي هذا الصدد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة برصد 6.5% من موازنة الدولة للضمان الاجتماعي والموجهة لنحو 37 ألف أسرة المكونة من 72 ألف فرد في عام 2008. كما قامت الدولة باستحداث صندوق المسؤولية الاجتماعية وإيجاد موارد مالية لدعم الأسر المنتجة محدودة الدخل وذلك لتحسين دخلها.

وتهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بتأمين فرص عمل للمرأة، وتشير الإحصاءات الرسمية بأن النساء يشغلن نحو 66% من الوظائف الحكومية في الدولة ونحو 37.5% في القطاع المصرفي. وهناك ما يقرب من 11 ألف مشروع استثماري تديره سيدات أعمال تربو قيمتها على أربعة مليارات دولار.

تطور ملامح الاقتصاد الإماراتي (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	258.2	314.8	270.3	302.0	358.1
إجالي الاستثمارات	23.8	22.5	23.9	19.3	19.1
العائد الحكومي	33.1	38.6	25.3	28.3	32.9
الحسابات الجارية	6.0	7.4	3.0	7.0	10.3
صادرات النفط	73.8	103.0	68.1	77.5	103.6

Source: IMF، World Economic Outlook، September 2011

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011

ثالثًا: مؤشرات نمو الاقتصاد الإماراتي في ظل الاتحاد

لا شك أن الرؤية المستنيرة لقيادة الدولة جعلت الإمارات من أكثر المناطق جـذبًا للمستثمرين في العالم، حيث أصبحت الإمارات مركزًا إقليميًا وعالميًا للشركات من مختلف مناطق العالم ويذكر بأن الانتعاش الاقتصادي للإمارات

والذي تحقق في 2012 قد يعزز على خلفية التوقعات الإيجابية للاقتصاد العالمي في 2013 وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي وحدة الإيكونومست للمعلومات، حيث تتوقع الأخيرة أن يسجل اقتصاد الإمارات نموا بنسبة 5.6% في 2013 و6% في 2014.

وفي هذا الصدد أكد مصرف الإمارات المركزي (البنك المركزي)، وصول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى 2.3% في عام 2017. ومن المرجح نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.9% بنهاية 2017، ومن المتوقع أيضًا نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3% في العام المقبل 2018.

وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي 3.8% في 2015، بحسب تقرير المركزي، والإمارات، العضو في منظمة "أوبك" هي سادس أكبر منتج للنفط في العالم، وتنتج نحو 2.9 مليون برميل يوميًا، أي ما يعادل 3% من الإنتاج العالمي.

وفي دراسة حديثة لغرفة تجارة وصناعة دبي أشارت بتوقعات إيجابية لاقتصاد الإمارات في 2013، مشيرة إلى أن عام 2012 كان يشكل معلمًا لبداية تعافٍ قوي ومستديم لاقتصاد الإمارات وذلك على الرغم من التحديات التي فرضها تراجع الطلب الخارجي وانخفاض أسعار السلع عالميًا في 2012، كما أشارت الدراسة إلى ظهور دلائل الانتعاش السليم والمستديم على معظم أسواق الإمارات حيث انعكس ذلك في معدلات النمو المرتفعة لتجارة الإمارات النفطية وغير النفطية، والأرباح التي تحققت في أسواق الأسهم بأبوظبي ودبي، وانتعاش سوق العقارات في دبي والأداء المذهل لقطاع الضيافة والسياحة والذي حقق على مدى العامين الأخيرين معدلات إشغال وصلت إلى 93% في خلال الربع الأخير لعام 2012.

وفي عام 2013، يقدر نمو اقتصاد الإمارات بمعدل حوالي 4% طبقا لصندوق

النقد الدولي ويعزى ذلك للأداء المتزايد للقطاع العقاري وسوق السياحة. وبشكل أكثر تحديدًا، فقد أظهر سوق العقارات في الإمارات ارتفاع ثقة المستثمرين في العقارات نظرًا لبيئة السوق الجذابة والنمو الاقتصادي المستديم. ووصلت التداولات العقارية طبقًا للتقرير العقاري للمعهد الملكي للمساحين القانونيين إلى 53 مليار درهم في النصف الأول من العام الحالي 2013، فيما سجلت الإمارات تدفق 5.5 مليارات سائح لمطاراتها في النصف الأول من 2013، في حين سجل قطاع الضيافة إيرادات تقدر بأكثر من 11.6 مليار درهم.

كما تعتبر الإمارات في قائمة أفضل 10 بلدان والتي حظيت بأكثر زيارات المغتربين البريطانيين إليها وفقًا لدائرة دبي للسياحة والتسويق التجاري، وارتفع العدد الإجمالي للزوار من المملكة المتحدة إلى دبي في نهاية عام 2012 إلى 685629 زائرًا.

وعلى الرغم من أن الإمارات لم يكن بإمكانها تجنب آثار الأزمة المالية التي ضربت بقاع الأرض وأقوى اقتصاداتها، ولكن ما يميز الإمارات عن غيرها من الدول هو قدرتها على استعادة الوضع لما تمتلكه من احتياطات وثروات بالإضافة لحكمة قيادتها في معالجة الأزمة من حيث الاستخدام الأمثل للموارد والبناء عليها والاتجاه إلى الاستثمار في مشاريع طويلة الأجل ساعدت على النمو الاقتصادي منها مشاريع الطاقة النووية السلمية ومصادر الطاقة المتجددة وتوسيع ميناء "جبل علي" وغيرها.

وفي السنوات الخمسة الماضية ومع بداية الأزمة المالية، كانت الإمارات من أقل الدول تأثرًا بالأزمة، وذلك لحكمة قادة هذه الدولة حيث عملوا على تطوير الاقتصاد وبنائه على أسس صحيحة وقوية، لذا فإن الإمارات اليوم أفضل حالًا من قبل، حيث استرجعت ثقة المستثمر باقتصادها وعملت على تطوير القوانين لدعم مصالحه وأهدافه، بالإضافة إلى دعم قطاعات جديدة وتوفير البيئة المناسبة لنموها وازدهارها، كما بدأ القطاع العقاري والبناء في الدولة

بالعودة إلى وضعه الطبيعي وبدأ بالتعافي تدريجيًا، حيث تسير الدولة باتجاه نجاح وازدهار اقتصادي لا مثيل له.

أما بالنسبة لأداء اقتصاد الإمارات فمن الواضح طبقًا لما أوضحناه من مؤشرات في الفصل الأول أن الإمارات تسير بخطى سريعة وثابتة باتجاه نجاح لا مثيل له؛ لأن حكومة الدولة تدعم المستثمرين وتهيئ لهم الفرص اللازمة للتطور ولتقديم جميع الأفكار القابلة للتطبيق، وأن فكرة احتواء مجلس لرجال الأعمال الفلسطينيين ما هو إلا دليل على فطنة وحكمة غرفة تجارة وصناعة دبي والذي يتماشى مع رؤية ورسالة حكام هذا البلد.

ولا يغيب عن الذهن أن الاقتصاد الإماراتي اقتصاد مفتوح وديناميكي، ويعتمد على التوسع في أصوله المعتمدة على العديد من القطاعات والتي هي في الصفوف عالية في جميع أنحاء دول العالم، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد. كما يعتمد الاقتصاد الإماراتي أيضًا على دفع أساسياته وعلى اقتصاد المعرفة مع تحسين الأصول وصيانة للعلاقات الممتازة مع مختلف الدول على مختلف المستويات. وقد ركزت حكومة الإمارات بشكل كبير جدًا على نظام التوسع في الصناعات التحويلية غير النفطية ذات الجودة العالية وقطاعات الإدارة. منذ انتقلت إلى الاقتصاد الوطني من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد نشط في القطاعات غير النفطية والتي تساعد أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. وينعكس كل هذا في الحياة اليومية ورفاهية الناس.

وقد حصلت الإمارات على ترقيات كبيرة على مستوى الاستثمار والمستويات الاجتماعية. وبالمثل ينظر إليها على أنها نموذج مثالي للدول لكي يحذوا حذوها كمنبع للفخر غير العادي وللتحفيز. ومع فصل من الإنجازات الكثيرة في السنوات العديدة الماضية، فقد تم تجهيز الإمارات وعلى نحو مماثل لجعل بيئة تمكين الأعمال التجارية فيها جاذبة للغاية، الإمارات تنعم بالأمن التام والاستقرار وتشريعاتها تواكب التطورات في اقتصادها.

وعلى الجانب الآخر، فإن النمو الكبير الذي نشهده في قطاع العقارات والبناء بالإمارات يعد مؤشرًا قويًا للغاية على النمو الاقتصادي الذي تعيشه الإمارات. كما أن الإعلان عن مشاريع ضخمة مقبلة في كل من أبوظبي ودبي يعد هو الآخر مؤشرًا على الشجاعة والالتزام والرؤية البعيدة التي تتحلى بها القيادة الحكيمة. كما أن الإمارات لم تتوقف طوال السنوات الطويلة الماضية ولن تتوقف عن الاستثمار الضخم في مشاريع البنية التحتية. كما يتوقع خبراء الاقتصاد باستمرار النمو في الاقتصاد الإماراتي وبشكل قوي لسنوات طويلة قادمة وقد وصل نمو اقتصاد الإمارات ما بين 6-7% في عام 2014.

وفي المقابل، فإن تنويع القاعدة الاقتصادية للإمارات لعب دورًا رئيسيًا في الانتعاش خلال السنوات 2008-2013 وشكلت نموذجًا للتعافي لدول المنطقة من الأزمة. ورؤية قادة الإمارات هي أيضًا حيوية لتعافي وتطور اقتصاد الإمارات في السنوات الماضية. وخير مثال على ذلك في صناعة النقل البحري، حيث التوسع في محطة "جبل علي" وبناء محطة جديدة ثالثة في دبي. ومحطة جديدة أخرى شرعت في عملياتها في ميناء أبوظبي في ديسمبر/كانون أول الماضي. وكان هناك علامات جيدة في الأعمال اللوجستية. فعلى سبيل المثال، شهدت صناعة الشحن عالميًا تحديات كبيرة في ذلك الوقت، فيما تم ترقية الخدمات في الشرق الأوسط في السنوات الماضية، ويكفي للتدليل على ذلك أن الخدمة الأساسية في الصين وهي الشحن من منطقة الشرق الأقصى إلى الإمارات ارتقت من 8500 حاوية سفن نمطية إلى 14 ألف سفينة. كما يلاحظ أن الانتعاش الملحوظ في نشاط القطاع الخاص قد تم دعمه بتبني الحكومة لسياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية منذ بداية الأزمة المالية العالمية والتباطؤ الاقتصادي، مدفوعًا بخطط الإنفاق الحكومي الطموحة والاستثمار في البنية التحتية الرئيسية.

وتركز الإمارات على استكمال وتحسين البنية التحتية الممتازة التي تسرع الأداء الاقتصادي الكلي.

وإجمالًا، يمكن التأكيد على أن جميع قطاعات الدولة لم تتوقف عن النشاط والنمو حتى قطاع العقارات والذي شهد تباطؤ في الفترة الماضية عاد وبقوة إلى واجهة الاقتصاد الإماراتي، حيث يبدو هناك نموًا في القطاع العقاري بنسبة 20% وهناك إقبال كبير من المستثمرين على شراء العقارات. وهذا النمو تقف وراءه رؤية حكيمة للقيادة الإماراتية في ظل التجربة الاتحادية الناجحة بكل المقاييس.

الفصل الخامس: التجربة الاتحادية لدولة الإمارات من منظور اجتماعي

مقدمة

لقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة وقبل قيام الاتحاد محرومة من الخدمات في كل المجالات، فالشعب كان محرومًا من الخدمات الصحية والكهرباء وكانت المنطقة تفتقر إلى وسائل الاتصال والنقل والأمية تنخر في جسد المجتمع، حيث لم تكن هناك المدارس والدور التعليمية ما عدا وجود الكتاتيب لتعليم اللغة وتعليم الدين الإسلامي؛ لأن الاستعمار كان يعمل على تخلف الشعب. وينشر الجهل بينه لأن من مصلحته بقاء الشعب في حالة الجهل والتخلف، كما كانت المنطقة تفتقر إلى التنمية، وتفتقر إلى الطرق المعبدة.

ويمكن في هذا الصدد التعرض للمحاور المختلفة لإنجازات الحكومة الاتحادية على المستوى الاجتماعي كما يلي:

أولًا: تطور أوضاع المرأة الإماراتية

تشغل المرأة الإماراتية نحو 66% من وظائف القطاع الحكومي، من بينها 30% في الوظائف القيادية المؤثرة. وفي مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات التي يعملن بها، وأصبحت المرأة الإماراتية قادرة على المشاركة في النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني، فارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي عدد المشتغلين في القطاعين الحكومي والخاص على مستوى الدولة، من نحو 11.6% في عام 1995 إلى نحو 25% في عام 2010. وفي التاسع من ديسمبر 2012، تم إصدار قرار يقضي بإلزامية تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والشركات الحكومية في الدولة.

كما شكلت نسبة المرأة في المجلس الوطني الاتحادي خلال الفصل التشريعي الرابع عشر 22.2% بوجود 9 عضوات، وفي الفصل التشريعي الخامس عشر ما نسبته 17.5% بوجود 7 عضوات. وتعد الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام والرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، ورئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، والتي تلعب دورًا بارزًا في توجيه المرأة لإثبات وجودها والاستفادة من الفرص المتاحة للمشاركة في التنمية المستدامة جنبًا إلى جنب مع أخيها الرجل. وبفضل ذلك أصبحت المرأة الإماراتية تتبوأ اليوم أعلى المناصب في جميع المجالات وتسهم بفعالية في قيادة مسيرة التنمية والتطوير.

وفي 2015، انتخب أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في الجلسة الإجرائية الأولى من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر التي عقدها بمقره بأبوظبي أمل عبد الله القبيسي رئيسًا للمجلس في فصله التشريعي السادس عشر لتكون بذلك أول امرأة إماراتية وعربية تترأس مؤسسة برلمانية.

ويمكن التعرض لأبرز تطورات واقع المرأة الإماراتية من خلال المؤشرات التالية:

1- التعليم والثقافة:

منذ قيام دولة الإمارات في 1971، كفلت الدولة حق التعليم لكلا الجنسين واعتبرته حجر الزاوية في مجهودات التنمية الاقتصادية للدولة. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الأمية للبالغين بشكل لافت للنظر على مدى الأعوام الماضية. ذلك أن إتاحة الفرص التعليمية للنساء في دولة الإمارات خلال تلك الفترة يمكن استقراؤها من حقيقة أن معدل الأمية بين الإناث أصبح اليوم أقل من معدلاته بين الذكور..

كما نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجيات متعددة لتأسيس نظام

تعليمي متطور يواكب العصر وتقنياته المعرفية ويرقى بمستويات الدارسين إلـى المسـتويات التعليميـة المختلفـة حيث كفلت الـدولة مجانيـة التعليم الحكومي حتى الجامعي لكافة مواطنيها لنشر التعليم في المجتمع والقضاء على الأمية، وقد حققت مسيرة التعليم العام والعالي منذ قيام الاتحاد طفرات متلاحقة حيث حظي قطاع التعليم بنسبة 23% من ميزانية 2008 وارتفع عدد المـدارس الحكوميـة والخاصـة فـي العـام الدراسـي 2007/2008 إلـى 1259 مدرسة حكومية وخاصة من بينها 759 مدرسة حكومية و 500 مدرسة خاصة، تضـم فـي صـفوفها أكثـر مـن 648 ألـف طـالـب وطالبـة فـي مختلـف المراحـل التعليمية[(44)].

وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تمكين جميع الأطفال، أولاد وبنات في جميع إمارات الدولة من إكمال مقرر كامل من التعليم الابتدائي. حيث بلغ المعدل العام للالتحاق بالمدارس الابتدائية 98% للذكور و95% للإناث في عام 2007. وبلغ صافي نسبة الالتحاق بالحلقة الأولى من التعليم 97.1 في المائة عام 1990 وارتفع إلى 98.1 في المائة عام 2005. وحققت نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس ارتفاعًا طفيفًا حيث بلغت حوالي 95 في المائة عام 1990 ارتفعت إلى 96.8 في المائة عام 2005. ولتـعزيز المسـاواة بـين الجنسين وتمكين المرأة، تسـعى حكومـة دولـة الإمارات العربية المتحدة إلى إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ولجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

كمـا بـدأت وزارة التربيـة والتعليـم فـي العـام الدراسـي 2007/2008 بتطبيق مشـروع وبرنـامج مـدارس الغـد فـي إطـار سياسة الـوزارة فـي الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطوير المدارس وهيئاتها التعليمية وتتبع الوزارة أفضل الممارسـات العالميـة وطـرق التعليـم المرتـكزة علـى الطالب من خلال تقنيـات تـدريس حـديثة فـي تعليم اللغـة الإنجليزيـة والرياضيات والعلوم والحاسب الآلي. كما عملت الإمارات العربية المتحدة على الاهتمام بالتعليم

العالي حيث شجعت على إنشاء الجامعات الحكومية الاتحادية والمحلية والخاصة والتي بلغ عدد المقيدين للدراسة فيها للعام الجامعي 2007/2008 46 ألف و519 طالب وطالبة.

وفي الحقل التعليمي، حصلت الإمارات عام 2013 على مركز الصدارة عالميًا في التحصيل العلمي للمرأة، والمركز الأول في تقليص الفجوة بين الجنسين على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك وفقًا للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي. وقد استند المؤشر إلى تحليل أربعة عوامل، هي: جودة التعليم، والمساهمة الاقتصادية، والسياسية، والمساواة في مجال الرعاية الصحية.

كما أطلق بيت الشعر الإماراتي، جماعة الشعر النسائية (الفصيح والنبطي) التي تهدف إلى تطوير الأدوات الكتابية الشعرية لدى مختلف الفئات الشعرية النسائية وفق دراسة أكاديمية وبرامج وفعاليات وأنشطة أدبية، وتحت إدارة وإشراف مجموعة من أصحاب الخبرة في مجال الشعر. كما يضم الصالون النسائي، للشاعرات، نخبة من شاعرات وأديبات الإمارات منهن: علياء جوهر، كلثم عبد الله، وظبية الإمارات، هنادي المنصوري (بنت السيف)، سلمى الشامسي (شاعرة البادية).

أما على الصعيد الفني، فإن واقع المرأة في السينما الخليجية بشكل عام، لا ينفصل عن واقع المرأة الإماراتية، فهذا المجال بشكل عام، وتعد مدينة دبي للإستديوهات مقرًا لمجموعة من شركات الإنتاج العالمية المرموقة والمواهب والمرافق، والبنية التحتية المخصصة لقطاعات الإنتاج والبث الإعلامي وإنشاء المحتوى. ومن ألمع الأسماء الإعلامية النسوية في الإمارات؛ رؤى الصبان، منى خليل، علياء الشمري.

2- المرأة فى التشريعات والقوانين:

نص الدستور صراحة على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع

المواطنين دون تمييز بين الرجل والمرأة، كما نص على المساواة في توفير التعليم والصحة والعمل للجميع، فضلًا عن كفالة الحريات للرجال والنساء دون تمييز، وتحقيق المساواة في الأجر وفرص الترقي بالنسبة للعمل. هذا فضلًا عن المساواة في توفير الأمن المادي من حيث تشريعات الضمان الاجتماعي التي تحمي المطلقة والأرملة والمتزوجة من أجنبي والفتاة غير المتزوجة.

لم يكن في الإمارات قانون للأحوال الشخصية، وكان الأمر يدور حول اجتهادات القضاء أو القضاة في الإمارات المختلفة. فإمارة أبوظبي وإمارة دبي، يسير القضاء فيهما على المذهب المالكي، بينما الإمارات الشمالية القضاء يسير فيها على المذهب الحنبلي. وبالتالي، لا يمكن تقرير أن هناك إرث قضائي في إطار مذهبي معين. وفى يوليو/تموز 2005 تم إصدار أول قانون للأحوال الشخصية حاول واضعوه أن تأتي مواده معبرة عن التوفيق بين المذهبين المالكي والحنبلي إلى جانب المذهب الشيعي الذى تتبعه طائفة قليلة من مواطني الإمارات.

ويعطي القانون الجديد المرأة الحق في إنهاء الزواج بعد تقديم طلب للمحكمة الشرعية ودفع تعويض للزوج فيما يعرف بالخلع، كما يعطي للزوجين أيضًا حق طلب الطلاق إذا اكتشف أحدهما أن الآخر يعاني من أحد الأمراض المزمنة مثل: المرض العقلي، والجذام، والعجز الجنسي دون إعلامه بذلك قبل الزواج(45).

كما ينص هذا القانون على أن المهر ملك للزوجة، تتصرف فيه كيفما شاءت، ولا يحق للزوج أن يُسكن مع زوجته ضرة إلا إذا رضيت ذلك ويحق لها العدول. وذكر في مسودة القانون الجديد أنه يجوز للزوجة أن تخرج من البيت بمقتضى الضرورة ولا يعتبر إخلالًا بالطاعة الواجبة خروجها للعمل إذا تزوجها وهي عاملة. غير أن الجدل قد احتدم فى الأوساط القانونية والمهتمة بحقوق المرأة في دولة الإمارات حول الحقوق القانونية التي تتمتع بها المرأة في حضانة الأولاد في حال الطلاق، حيث يحصر بموجب القانون الجديد حق الأم

في حضانة الأولاد حتى بلوغ 11 عامًا بالنسبة للصبي و13 عامًا بالنسبة للفتاة. الأمر الذى يقلص من حيز الحقوق التى كانت تتمتع بها المرأة فى مجال الحضانة خصوصًا فى الإمارات التى تتبع المذهب المالكي والذى كان يسمح للأم بالاحتفاظ بحضانة الأبناء حتى سن البلوغ بالنسبة للصبي والزواج بالنسبة للفتاة. وتفقد المرأة حقها في الوصاية إذا تزوجت.

ولا يمنع قانون العمل ولا قانون الخدمة المدنية - الذي يشمل شؤون العمل في القطاع العام - توظيف النساء. ولا يحق لأي رجل وفقًا للشريعة أن يحرم زوجته من العمل إن كانت تعمل عندما عقدا قرانهما. ولا يوجد حظر قانوني يمنع المرأة من امتلاك عملها الخاص. ولم تواجه النساء اللواتي يعملن كطبيبات ومهندسات ومحاميات أي قيود على ترخيص أعمالهن[46].

ولقد كان للاتحاد النسائي العام المبادرة في تقديم مقترحاته نحو تعديل المادة الخاصة بإجازة الوضع في قانون الخدمة المدنية لدولة الإمارات، وفي 4 نوفمبر/تشرين ثانٍ 2001، صدر قانون الخدمة المدنية الجديدة الذى نص في المادة (55) على أن تمنح الموظفة إجازة خاصة براتب شهرين للوضع. وكذلك إجازة حضانة لمدة شهرين بنصف راتب إجمالي، كما تمنح شهرين بدون راتب بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة في ضوء مصلحة العمل، وفي جميع الأحوال تمنح إجازة الحضانة لمدة خمس مرات خلال خدماتها الوظيفية. وفي 11 سبتمبر/أيلول 2005 أصدر رئيس الدولة نظامين، يقضي الأول بتعديل بعض أحكام علاوة الأبناء والثاني بتعديل بعض أحكام نظام بدل السكن للموظفين والمستخدمين المواطنين. ونص التعديل في نظام علاوة الأبناء على أن تُمنح هذه العلاوة في حالة الطلاق للقائم بالإعالة، ونص التعديل في نظام بدل السكن بفئة متزوج إذا كانت متزوجة أو كانت أرملة أو مطلقة ولها ولد تعوله. وقد أزال هذان النظامان الفروقات بين العاملين والعاملات المواطنين والمواطنات، حيث كان الأمر فى السابق يعطي للرجل الحق فى بدل السكن الخاص به وبزوجته إذا كانا موظفين لدى الحكومة، لأنه ملزم وفقًا

للشريعة بتأمين سكن لعائلته.

وحسب نص المادة الثانية من قانون الضمان الاجتماعي رقم 2 لسنة 2001 في شأن الضمان الاجتماعي، فإن أحكامه تسري على المواطنين ممن تتوفر فيهم شروطه. وتقضي المادة الثالثة منه باستحقاق المواطنة المتزوجة من غير مواطن للمساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها في حالة إصابة الزوج بعجز مرضي يمنعه عن العمل، وفي حالة سجن أو إيقاف الزوج من قبل أية جهة ذات اختصاص مدة لا تقل عن شهرين أو إبعاده عن البلاد. كما أجازت للجنة المساعدات الاجتماعية النظر في طلب المواطنة المتزوجة من غير مواطن منحها مساعدة عن نفسها في حالتين: أولهما إذا لم يكن للزوج دخل بسبب خارج عن إرادته أو إذا كان دخل الزوج يقل عما كانت تستحقه أسرته فيما لو تقاضى المساعدة الاجتماعية. كما قضت ذات المادة باستحقاق المواطنة الأرملة التي توفي زوجها الأجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها، وأيضًا باستحقاق المطلقة والأرملة الأجنبية التي تزوجت مواطنًا وأنجبت منه أبناء تقوم بحضانتهم داخل الدولة ولم تتزوج، و المساعدة الاجتماعية عن نفسها في حالة طلاقها أو وفاة الزوج بشرط ألا يكون لها مصدر دخل أو عائل مقتدر.

كما تم في أغسطس/آب 2004 إصدار مرسوم اتحادي بانضمام دولة الإمارات إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، مع التحفظ على بعض أحكام الاتفاقية. وتتمثل المواد التي تم التحفظ عليها في الاتفاقية في الآتي:

المادة (2): فقرة (و):

اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزًا ضد المرأة.

المادة (9):

تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقًا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيًا جنسية الزوجة، أو تصبح بلا جنسية، أو ان تفرض عليها جنسية الزوج.

تمنح الدول الأطراف المرأة حقًا مساويًا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

المادة (15): فقرة (2):

تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقًا مساوية لحقوق الرجل في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملها على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

المادة (16):

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن على أساس المساواة بين الرجل والمرأة الآتي:

أ- نفس الحق في عقد الزواج.

ب- نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

ج- نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

د- نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفي جميع الأحوال، يكون لمصلحة

الأطفال الاعتبار الأول.

هـ- نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

و- نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

ز- نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل.

ح- نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

ط - لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها تحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرًا إلزاميًا.

إن قيام الاتحاد عزز مكانة المرأة ورفع من شأنها ووضع لها أطرًا قانونية وتشريعية تسمو بمكانتها وتؤكد على دورها المحوري في المجتمع حيث أدركت القيادة الرشيدة منذ بدايات الاتحاد على يد الشيخ زايد مؤسس الاتحاد وملهم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة أن المرأة تعد شريكًا أساسيًا ومساويًا للرجل في عملية التنمية وأن تمكينها يعتبر من أهم متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية ودعمها باعتبار أن النهوض الكامل بالمرأة ومساواتها بالرجل لن يتحقق دون تمكينها ثقافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وبالرغم مما عانته المرأة في المنطقة، إلا أن المرأة الإماراتية سبقت بإنشاء جمعياتها النسائية وشاركت في عضويتها بعد قيام الاتحاد مباشرة والذي ضم

سبع إمارات كجزء من استكمال مظاهر ومتطلبات الدولة الحديثة ولسد حاجة هذه الدولة الناشئة في إيصال بعض الخدمات الرعائية للمرأة مثل التدريب الحرفي والتعليم والتوعية الأسرية وغير ذلك.

ولم تكن مواد الدستور هي وحدها التي مهدت الأرض أمام ابنة الإمارات، فقد كانت كلمات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لعمل المرأة وتشجيعه لها حافزًا للمرأة الإماراتية على المضي قدمًا في طريق العلم والعمل وبناء المجتمع. ولكن هذا التشجيع كان مشروطًا بالتزامها بمبادئ إسلامها، ومن أقواله: "إنني أوافق على عمل المرأة في أي مكان تجد فيه احترامها ووقارها وكل موقع عمل تجده مناسبًا لها، عليها ألا تتوانى عن العمل به. وكما قلت فإنني أؤيد ما يؤيده الإسلام وأعارض ما يعارضه الإسلام".

كما حصلت حقوق المرأة على مكانة بارزة في نصوص الدستور الجديد وجاء ليؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بينهما في الحقوق والواجبات. ونص على أن المرأة شريكة الرجل في تنمية المجتمع وتطويره مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل وتمكينها من المشاركة في بناء المجتمع.

وكفل الدستور حق المرأة في الحرية والسلامة البدنية في المادة (26)، وأكد حق المرأة في التنقل استجابة لمتطلبات وضرورات الحياة كالبحث عن الرزق وطلب المزيد من العلم وزيادة الدخل في المادة (29) وجاء في المادة (28) حق المرأة في التقاضي وضمن للمرأة حرية تكوين عقيدتها وفكرها حسب المادتين (25) و(30). وكفل حق المرأة في التعليم والثقافة وفق المادة (17). وأقر الدستور الإماراتي حق المرأة في العمل حسب المادة (20)، وكفل الدستور الإماراتي حق المرأة في الرعاية الصحية كما جاء في المادة (19) وضمن حق المرأة في الرعاية الاجتماعية حسب المواد (14) و(15) و(16).

ومن روح الدستور وضع المشرع الإماراتي مجموعة التشريعات والقوانين التي

أضافت العديد من الحقوق للمرأة الإماراتية في مختلف المجالات كما راعت النصوص التشريعية في الدولة الطبيعة الفطرية للمرأة وخصوصيتها ومنحتها تمييزًا إيجابيًا في عدد من القوانين مثل العمل حيث راعى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل خصوصية الطبيعة الفطرية للمرأة من خلال تأكيد ضرورة الحفاظ على سلامة المرأة من خلال بيان الأعمال التي لا يجوز تشغيل النساء فيها. كذلك أصدرت الإمارات القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصية الذي احتوى على أحدث المعايير وأكثرها مرونة في مجال الأحوال الشخصية.

وحرصت الإمارات على تعزيز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات من خلال ضمان حق التملك والعمل والضمان الاجتماعي وإدارة الأعمال والأموال والتمتع بكافة خدمات التعليم بجميع مراحله والرعاية الصحية والمساواة في الأجور إضافة إلى ضمان العديد من الامتيازات التي تتوافق مع متطلبات دور المرأة في المجتمع مثل إجازة الوضع وتوفير التسهيلات للنساء العاملات.

وشددت الإمارات على تأكيد التزامها في الحماية التشريعية لحقوق الأسرة والمرأة والطفل من خلال العديد من النصوص الدستورية والقوانين الوطنية وانضمامها إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكفل حماية حقوق المرأة والطفل، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بجانب الاتفاقية الدولية بشأن عمل النساء ليلًا، والاتفاقية الدولية المعنية بالحد الأدنى لسن الاستخدام، والاتفاقية الدولية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر والامتيازات الأخرى، وجميع الاتفاقيات التي ترمي إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في الحقوق والواجبات. وأصدر مجلس الوزراء في التاسع من شهر ديسمبر/كانون أول عام 2014 قرارًا يقضي بإلزامية تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارات جميع الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية.

ومن منطلق إيمان سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات" بأن المرأة الإماراتية هي نبض التاريخ ودرة الحاضر وكنز المستقبل، أطلقت سموها خلال مارس/آذار عام 2015 الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها في الإمارات 2015 – 2021 بالتزامن مع "يوم المرأة العالمي" الذي يوافق الثامن من شهر مارس/آذار كل عام حيث أشارت سموها بهذه المناسبة إلى قضية محورية تتعلق بجوهر التفوق الإماراتي سواء على مستوى الارتقاء بوضع المرأة أو في المجالات الأخرى وهي الإرادة القوية لتجاوز العقبات والمشكلات مهما كانت شدتها أو درجة تعقيدها.

وانطلقت الاستراتيجية التي شارك في إعدادها الاتحاد النسائي العام، وفرق وطنية من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كافة في الدولة، وخبراء من منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من روح الدستور، وما ورد فيه من بنود ومواد تكفل حقوق المرأة في مختلف المجالات. وترتكز مجالات برامج الاستراتيجية الوطنية التي يجري العمل باستمرار على تحديثها وتطويرها وتفعيل آليات تنفيذها على محاور رئيسية هي: المرأة والتعليم، والمرأة والاقتصاد، والمرأة والعمل الاجتماعي، والمرأة والصحة.

وتعد الإمارات أول دولة في المنطقة تدشن هذه الاستراتيجية التي تواكب استراتيجيات ومنهاج العمل الدولي للنهوض بالمرأة، وتأتي استكمالًا لخطة العمل الوطنية للمرأة في الإمارات والتي سبق أن أقرها الاتحاد النسائي العام في عام 1999. وتتميز استراتيجية النهوض بالمرأة في الإمارات 2015 - 2021 بأنها تتضمن أولويات استراتيجية وأهدافًا مرحلية محددة يمكن التحقق من تنفيذها على أرض الواقع، حيث تحتوي على أربع أولويات أساسية هي: الحفاظ على استدامة الإنجازات التي تحققت للمرأة الإماراتية، والاستمرار في تحقيق المزيد من المكتسبات لها، والحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة لبناء مجتمع قوي ومتماسك قادر

على مواكبة التغيرات المستجدة، وتوفير مقومات الحياة الكريمة والآمنة والرفاهية الاجتماعية بأسس عالية الجودة للمرأة، وتنمية روح الريادة والمسؤولية وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية.

ويتم تنفيذ هذه الأولويات الاستراتيجية الأربع على مرحلتين، حيث بدأت المرحلة الأولى من 2015 وتستمر حتى 2018. فيما تنفذ المرحلة الثانية في الفترة من 2019 – 2021، وفي كل مرحلة توجد أهداف محددة يتم تحقيقها من خلال سياسات واضحة. وهذا يعني أن الإمارات تمتلك رؤية كاملة وشاملة حول النهوض بالمرأة لا تتوقف على الحاضر فحسب وإنما تشمل المستقبل أيضًا بما يتسم مع "رؤية الإمارات 2021" التي تهدف إلى جعل الإمارات من أفضل دول العالم في الذكرى الـ 50 لتأسيسها. وتؤكد كل المؤشرات وفي مقدمتها المؤشرات الخاصة بتمكين المرأة أن الأمور تسير بقوة نحو تحقيق هذا الهدف.

وقد وصلت المرأة الإماراتية بدعم من القيادة الحكيمة إلى مستويات عالية مرموقة من القدرات العلمية والأكاديمية وحققت جدارة وكفاءة عملية في مجالات التطور التقني والتكنولوجي مما مكنها من المشاركة الإيجابية الفاعلة في جميع مجالات التنمية المستدامة ومختلف مواقع العمل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار خلال السنوات السبعة القادمة التي تشمل العديد من القطاعات التنموية الحيوية التي تركز على الإبداع والابتكار في صنع المستقبل.

وتساهم المرأة الإماراتية بكفاءة عالية وتعمل بجدارة واقتدار ضمن الكوادر الوطنية العاملة في مجال أبحاث الفضاء الخارجي في منظومة وكالة الإمارات للفضاء إضافة إلى عملها في قطاعات استراتيجية تنموية جديدة تقوم على اقتصاد المعرفة والإبداع والابتكار من بينها الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية وتصنيع وإطلاق الأقمار الصناعية وتكنولوجيا صناعة الطيران وتكنولوجيا صناعة الأسلحة العسكرية.

ولم تقتصر جهود الإمارات في مجال تمكين المرأة على ما حققته وتحققه المرأة الإماراتية من نجاحات في جميع المجالات بل توجهت إلى دعم المرأة في المنطقة والعالم بصورة عامة وتمثل ذلك في ترحيبها خلال شهر سبتمبر/ أيلول عام 2014 باستضافة المكتب التنسيقي الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبوظبي بدعم من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتعزيز عمل الهيئة وتوسيع نطاق حضورها وأنشطتها في المنطقة والعالم. وتوج هذا الإعلان بافتتاح "مكتب الأمم المتحدة للمرأة في أبوظبي" ليكون مكتب اتصال لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف تمكين المرأة في المجالات المتعددة والمساواة بين الجنسين.

وأعلنت الإمارات تقديمها حزمة من المساعدات لدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتبرعها بمبلغ خمسة ملايين دولار للميزانية الأساسية للهيئة للأعوام 2014 - 2016 إسهامًا منها لجهود الهيئة في مجال الدعم العالمي للمرأة والسلم والأمن ودعم برامجها في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك في إطار تعزيز شراكتها مع الهيئة لتحقيق أهدافها الشاملة.

ويمثل انتخاب دولة الإمارات لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لمدة ثلاث سنوات من مطلع عام 2013 وحتى عام 2015 تقديرًا عالميًا لثقة المجتمع الدولي بالإنجازات التي حققتها المرأة في الإمارات.

ويعكس التقرير العالمي الذي أصدره مجلس الأجندة العالمي التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2014 والذي تبوأت فيه الإمارات المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر احترام المرأة شهادة عالمية لما حققته المرأة الإماراتية من منجزات حضارية شاملة خاصة على صعيد تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين وتقدمها الملفت في مجالات التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي وغيرها من المجالات.

وأسهم توفير التعليم للمرأة وإشراكها في تنمية البلاد في رفع شأنها عاليًا. وحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، تصدرت الإمارات قائمة تضم 142 دولة من حيث محو الأمية وتسجيل الفتيات في المرحلة الثانوية، أما فيما يتعلق بمؤشر عدم المساواة بين الجنسين في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية، فقد احتلت الإمارات المرتبة الـ 43 من بين 185 دولة وهي أعلى مرتبة ضمن البلاد العربية المدرجة في المؤشر.

وواصلت الإمارات جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المجالات للمشاركة الكاملة في خطط وبرامج التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي في القمة الحكومية العالمية التي عقدت في دبي في العاشر من فبراير/شباط عام 2015 تشكيل "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" بهدف تفعيل دور المرأة كشريك أساسي في صنع المستقبل وذلك تماشيًا مع نهج الإمارات في تعزيز مكانتها وبما يكفل لها التواجد في ميادين العمل كافة وذلك تكاملًا مع دورها كمربية للأجيال وعماد للأسرة واللبنة الرئيسية لبناء المجتمع.

وبناء على توجيهات سموه، اعتمد مجلس الوزراء قرارًا بإنشاء هذا المجلس من أجل المساهمة في دعم مكانة دولة الإمارات محليًا ودوليًا. ويهدف إنشاء المجلس إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في العمل في قطاعات الدولة كافة، والعمل على تحقيق التوازن بين الجنسين في مراكز صنع القرار، وتعزيز مكانة الإمارات في تقارير التنافسية العالمية في مجال الفجوة بين الجنسين في مجال العمل إضافة إلى اعتبار الإمارات مرجعًا للتوازن بين الجنسين في العمل.

ويضطلع المجلس بعدة اختصاصات، منها مراجعة واقتراح تحديث تشريعات وسياسات وبرامج لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجال العمل، والتوصية بتفعيل القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتوازن

بين الجنسين في مجال العمل بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة إضافة إلى مراجعة ومتابعة تقارير التنافسية العالمية والتقارير الدولية والعمل على وضع التوصيات لتقليص الفجوة بين الجنسين في مجال العمل، واقتراح مؤشرات التوازن بين الجنسين ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد والسعي نحو تعزيز تطبيقها في الدولة بالتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية.

3- المرأة والسلطة التنفيذية:

تنص المادة رقم (35) من الدستور على أن "باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف، ووفقًا للقانون". وقد شكلت المرأة الإماراتية 66% من مجمل القوى العاملة المواطنة في الحكومة الاتحادية، ولا توجد قوانين تمنع المرأة من شغل المناصب الحكومية العليا، ولكن عددًا قليلًا من النساء شغلن هذه المناصب. وفي حكومة الإمارات لعام 2016، تم تعيين أصغر وزيرة للشباب في العالم (22 عامًا)، وكان أول منصب وزاري يعطى للمرأة هو فى عام 2004. كما توجد وكيلة وزارة واحدة، و8 نساء بدرجة وكيل وزارة مساعد، وقرابة 50 امرأة بمنصب مدير إدارة. كما تتواجد المرأة بدرجة دبلوماسي في وزارة الخارجية، فقد بلغ عدد النساء العاملات فى المجال الدبلوماسي قرابة 45 دبلوماسية عام 2006، يعمل 10 منهن في سفارات الدولة في الخارج.

وبالتالي فقد استطاعت المرأة الإماراتية وبفضل دعم القيادة السياسية لها أن تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع حيث وصلت إلى عدد من المناصب القيادية التي تسهم من خلالها في تقديم الرأي والمشورة واتخاذ القرار. و دخلت المرأة الإماراتية أيضًا في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية، حيث تم تعيين سفيرتان، إحداهما في السويد والأخرى في أسبانيا، كما توجد امرأة واحدة بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى، و3 سيدات بدرجة سكرتير ثانٍ، و15 سيدة بدرجة سكرتير ثالث. كما دخلت المرأة الإماراتية في السلك العسكري

والشرطي حيث تعتبر رتبة العميد أعلى رتبة تصل إليها بالقوات المسلحة، أضف إلى ذلك فقد تم تعيين امرأة في منصب الأمين العام لمجلس الوزراء، ودخول 12 سيدة في عضوية مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة، كما تم تعيين قاضية ووكيلتي نيابة في دائرة القضاء بإمارة أبوظبي وعشر وكيلات نيابة في دبي في 2008.

4- المرأة والسلطة التشريعية:

لم يحدد الدستور طريقة اختيار شاغلي مقاعده الأربعين وكذلك لم يربطها بجنس معين ذكرًا كان أم أنثى، لكن جميع الإمارات اختارت التعيين كوسيلة لشغل المقاعد الممنوحة لها بموجب الدستور ولم تنضم أية إمرأة إلى عضوية المجلس عبر فصوله التشريعية الثلاثة عشر خلال الفترة (1971 – 2005). وقد أعلن رئيس الدولة، في خطابه بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين لدولة الإمارات بتبني الدولة لأسلوب جديد يمزج الانتخاب بالتعيين في اختيار أعضاء المجلس الوطني (البرلمان)، وذلك بانتخابات لنصف أعضاء المجلس الوطني في ديسمبر/كانون أول 2006، ستشهد معها الإمارات انطلاق تجربة جديدة كليًا على المجتمع. وقد ضمت قوائم الأسماء المعلنة لمن لهم وحدهم فقط حق الترشيح والانتخاب أو ما يسمى بالهيئة الانتخابية 6698 رجلًا وامرأة ، ويبلغ عدد النساء 1189 امرأة يمثلن 17% من إجمالي الهيئة الناخبة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه على مستوى الحكومة المحلية اتخذت إمارة الشارقة خطوة غير مسبوقة بتعيين خمس سيدات لعضوية مجلسها الاستشاري في عام 2001 تمت زيادتهن إلى سبع نساء ضمن 40 عضوًا في 9 يناير/كانون ثانٍ 2004.

5- المنظمات النسائية:

جاءت أول محاولة لتأسيس جمعية نسائية في عام 1967 عندما تأسست جمعية النهضة النسائية في "رأس الخيمة"، ثم تأسست بعد ذلك جمعية النهضة

النسائية في دبي باسم "فتاة عمان" والتي سرعان ما تحولت إلى جمعية النهضة النسائية في دبي، وقد ركزت هذه الجمعية نشاطها على محو الأمية، وأنشطة أخرى ثقافية وندوات ومحاضرات تهتم بواقع المرأة، وقد ساهم نجاح هذه الجمعية في تحقيق أهدافها النهضوية في فتح الباب لتأسيس جمعيات نسائية أخرى في كل من أبوظبي عام 1973، و الشارقة و"أم القيوين" و"عجمان" في 1974، ثم جاء تأسيس الاتحاد النسائي العام الذي ضم كافة الجمعيات النسائية وذلك عام 1975، وحاول الاتحاد النسائي توحيد الأهداف والأنشطة والاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة للجمعيات النسائية؛ بالإضافة إلى التمثيل والتحدث الرسمي باسم الجمعيات النسائية في الداخل والخارج.

توزيع الجمعيات النسائية وتاريخ إشهارها

اسم الجمعية	المقر	سنة الإشهار	عدد المؤسسين	عدد اللجان	عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء الإجمالي
النهضة النسائية	دبي	1974	29	5	8	225
الاتحاد النسائي	الشارقة	1974	-	7	13	1950
الجمعية النسائية بأم القيوين	أم القيوين	1974	75	7	8	300
نهضة المرأة الظبيانية	أبوظبي	1975	-	7	12	760
الاتحاد النسائي	أبوظبي	1975	5	6	6	6
نهضة المرأة	رأس الخيمة	1979	415	9	13	665
أم المؤمنين النسائية	عجمان	1974	11	7	11	280

وبمراجعة الجدول السابق، يتضح أن هناك 6 جمعيات نسائية في الإمارات، وذلك بواقع جمعية واحدة في كل إمارة من إمارات الدولة؛ فيما عدا إمارة "الفجيرة" التي لم تشهد تأسيس جمعية نسائية تتولى رعاية مصالح المرأة وتنظم أنشطتها، كذلك يتضح أن الجزء الأكبر من هذه الجمعيات قد حصلت على الإشهار الرسمي من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال أعوام متقاربة هي 1974/1975، فيما عدا جمعية نهضة المرأة في "رأس الخيمة" التي جاء إشهارها رسميًا عام 1979، بالرغم من أنها كانت أول جمعية نسائية قد تأسست في الإمارات. وتنتظم هذه الجمعيات الستة في الاتحاد النسائي الذي

يمثل المرأة في الإمارات على الأصعدة المحلية، الإقليمية والعالمية؛ حيث استجابت الجمعيات النسائية بعد إشهارها إلى دعوة سمو الشيخة فاطمة قرينة رئيس الدولة الراحل ورئيسة الاتحاد النسائي العام لتشكيل تجمع نسائي عام في الدولة برئاستها وهو الاتحاد النسائي العام في 27 أغسطس/آب عام 1975؛ وانضم الاتحاد النسائي العام 1976 إلى الاتحاد النسائي العربي والدولي(47).

وفى 11 ديسمبر/كانون أول 2002، تم الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات، وتستهدف تحسين وضع المرأة وتفعيل دورها ومشاركتها الإيجابية. وتتلخص مجالات الاستراتيجية الوطنية في ثمانية محاور رئيسية وهي: المرأة والتعليم، والمرأة والاقتصاد، والمرأة والعمل الاجتماعي، والمرأة والإعلام، والمرأة والتشريعات، والمرأة واتخاذ القرار، والمرأة والبيئة، والمرأة والصحة. أما فيما يتعلق بقضايا المرأة فى مجال الأحوال الشخصية، فقد حاول الاتحاد النسائي المشاركة فى وضع مسودة القانون فى مراحله الأولى لكن تم الاقتصار فيما بعد على رجال الدين والقانون. وفى مجال المطالبة بمقاعد للمرأة فى المجلس الوطني الاتحادي، فقد حاول الاتحاد النسائي عبر رسائل إعلامية موجهة ومن خلال تصريحات رئيسة الاتحاد الشيخة فاطمة التأكيد على وجوب إشراك المرأة فى المجلس التشريعي منذ عام 2001، ولكن لم تنجح تلك الجهود فى تعيين أية امرأة فى المجلس الوطني، وبقى الأمر على ما هو عليه حتى إعلان قوائم الهيئة الانتخابية فى أكتوبر/تشرين أول 2006 والتى تضمنت تمثيلًا للنساء.

6- الاهتمام بصحة المرأة الإماراتية:

تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2006 إلى وجود 33 مستشفى حكومي بالدولة، وبلغ عدد العيادات والمراكز الصحية 192 كما بلغ عدد الأَسِرّة نحو 6490 في القطاع الحكومي ونحو 1546 سريرًا للقطاع الخاص في عام 2005. كما سمحت الدولة للقطاع الخاص بإنشاء مستشفيات

وعيادات بإمارات الدولة المختلفة وذلك لتعزيز والنهوض بالخدمات الطبية، حيث تم إنشاء العديد من المستشفيات بالتعاون مع مراكز طبية عالمية حيث بلغ عدد المستشفيات الخاصة نحو 37 ونحو 1716 عيادة خارجية خاصة في عام 2005. ويمكن الإشارة إلى إنشاء مدينة دبي الطبية التي استقطبت العديد من المؤسسات الطبية العالمية، كما أصدرت بعض إمارات الدولة نظامًا للتأمين الصحي الإلزامي يشمل المواطنين والمقيمين.. ومن جهة أخرى، فإن وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس بلغ 0.01 لكل 100.000 امرأة في عمر الإنجاب في عام 2005.

لقد عملت المؤسسات الصحية في الدولة، والمتمثلة في وزارة الصحة وتشاركها الهيئة العامة للخدمات الصحية لإمارة أبوظبي، ودائرة الصحة والخدمات الطبية في دبي، والخدمات الطبية في القوات المسلحة، والخدمات الطبية في شركات البترول إلى جانب المؤسسات الصحية في القطاع الخاص، على توسيع قاعدة خدماتها لتصل لكل أرجاء الدولة مرتكزة على مفهوم الرعاية الصحية كمدخل أساسي لخدمات صحية متميزة من رعاية علاجية شاملة ووقائية وتعزيزية وتأهيلية. وعليه فإن الملامح الاستراتيجية الصحية في الدولة تقوم على:

- توفير رعاية صحية شاملة بمستوياتها الأولية والتخصصية لكل سكان الدولة.

- رفع معدل العمر المأمول من خلال خفض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض المختلفة.

- المضي في استئصال الأمراض السارية خاصة أمراض الطفولة المستهدفة بالبرنامج الوطني للتحصين والأمراض الوافدة والمستحدثة.

- الاكتشاف المبكر والعلاج الأمثل للأمراض المزمنة.

- تخصيص برامج موجهة تستهدف شرائح سكانية تكتسب أهمية اقتصادية

واجتماعية وخاصة الأمهات والأطفال وطلبة المدارس والشباب إلى جانب المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والمهنيين.

- توفير جهاز فني موحد للمعلومات والبيانات لتخطيط ومتابعة وتقييم الأداء الصحي في الدولة، إلى جانب المساهمة في برنامج القوى البشرية العاملة وتدريبها في معاهد فنية وإدارية متخصصة.

- إنشاء المراكز التخصصية والوحدات التشخيصية العلاجية؛ مثل وحدات جراحات القلب المفتوح، ووحدة جراحة وزراعة الأعضاء، ووحدات تفتيت حصوات الكلى بدون جراحة باستخدام تقنية الموجات التصادمية، ووحدات فحص القلب والشرايين بالقسطرة، ووحدات الاستسقاء الدموي لمرضى الفشل الكلوي النهائي المزمن.

- إعداد استراتيجيات صحية ووضع ضوابط ومواصفات دقيقة للمنشآت الصحية وتزويدها بأحدث المعدات والأجهزة ذات التقنية العالية الجودة لتواكب تطورات العصر ومنجزاته العلمية.

- الاهتمام بالبرامج الوقائية والتعزيزية من خلال تطوير الاستراتيجيات الموجهة لمكافحة الأمراض الوبائية والسارية إلى جانب تلك الموجهة لشرائح محددة في المجتمع كالأطفال والأمهات وطلاب المدارس[48].

ثانيًا: تطور أوضاع الطفل الإماراتي

صادقت الإمارات على معاهدة حقوق الطفل في 1997، مما يعبر عن مدى التزام الدولة ومؤسساتها بتنفيذ هذه الحقوق، وتشمل حقوق الطفل في الحياة والهوية ورعاية الوالدين والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والحياة الخاصة والظروف الاجتماعية وحرية الفكر والتعبير والحماية من العنف والاستغلال بكل صوره، بالإضافة إلى حقوق الطفل المعاق جسديًا وعقليًا، وذلك تماشيًا مع الحقوق التي تصونها الاتفاقية التي تؤكد على ضرورة

التزام الدول ورعايتها دائمًا مصالح الطفل في أعمالها وسياساتها، مستندة في ذلك إلى أربعة مبادئ أساسية هي: عدم التمييز، ومصالح الطفل العليا، وحق الطفل في الحياة والبقاء والنمو، واحترام آراء الطفل.

ويذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل وبشكل مستمر على مراجعة مستفيضة لقوانينها المحلية، بما في ذلك القوانين العرفية واللوائح الإدارية والقواعد القضائية بما يكفل اتساق وتوافق هذه القوانين والأعراف مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك قوانين لجنة معاهدة حقوق الطفل مما يجعل هذه القوانين والأعراف متاحة للعامة من الجمهور.

كما شهدت الإمارات العربية المتحدة تحسينات ملموسة فيما يتعلق بصحة الطفل على مدى العقود الأخيرة. حيث تقلصت معدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من 223 لكل 1000 مولودٍ في عام 1960 إلى 8 في عام 2004. ورغمًا عن صعوبة القياس الدقيق بسبب عدم توفر التقارير، إلا أن أحدث التقارير قد ذكرت أن معدلات وفيات الأطفال عند الولادة قد انخفض بمعدل 3 مواليد في كل 100.000 مولود مما يتوافق مع أقل من 10 وفيات للأطفال في العام. ويتم الإشراف على 99٪ من حالات الولادة بحضور مختصين ماهرين.

وأسهمت التغطية الواسعة لخدمات صحة الطفولة التي توفرها المستشفيات والمراكز الصحية الأولية بالإضافة لحملات التوعية، في خفض معدلات وفيات الأطفال عند الولادة. وفيما يتعلق بأسباب الوفيات والإصابات وأنماط الأمراض، فقد شهدت الإمارات تحولًا صحيًا، إذ زاد عدد الوفيات والإصابات بسبب الأمراض والحوادث المرتبطة بأنماط الحياة، وبناءً على ما ورد بمسودة تحليل وضع الأطفال بدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن حوادث السير تأتي في المرتبة الثانية الأكثر شيوعًا لأسباب الوفاة بين السكان. وقد بلغت نسبة تغطية تطعيم الأطفال بدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 95٪ أو أكثر لكافة التطعيمات[49].

وعلى الرغم من أن لدولة الإمارات العربية المتحدة إنجازات واضحة في مجال الرعاية الصحية، إلا أنه يصعب التحديد بشكل دقيق معدلات التغذية في الإمارات في ظل غياب المؤشرات الخاصة بهذا المجال، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد في إبراز هذه المؤشرات. فلا يمكن إنكار حقيقية ارتفاع معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في دولة الإمارات، وتتمتع الدولة بمعدلات عالية نسبيًا فيما يتعلق بمستويات الرضاعة الطبيعية والتغذية قياسًا بدول الخليج الأخرى، من خلال جهود وزارة الصحة بإنشاء شعبة التغذية بالوزارة عام 1994؛ لتكون نواة وحلقة وصل لجميع أنشطة التغذية داخل وخارج وزارة الصحة، والتركيز على دور الأمهات في التأثير الإيجابي على تغذية جميع أفراد الأسرة عمومًا وتغذية الطفل والأم الحامل على وجه الخصوص، ومن منطلق هذا الهدف تم إنشاء خمس عيادات للتغذية، حيث تقوم أخصائيات التغذية بتقديم النصح والإرشاد الغذائي للأسرة. ومن أهم البرامج المنفذة في هذا المجال متابعة نمو وتطور الأطفال، تعريف الأمهات بالأساليب الصحيحة للفطام، تشجيع الأمهات على الرضاعة الطبيعية وعدم اللجوء إلى الرضاعة الصناعية، الاهتمام بحل المشكلات الصحية المرتبطة بالممارسات الغذائية عند الأطفال مثل الأنيميا، والسمنة وتسوس الأسنان.

وتتاح كافة المراحل التعليمية للمواطن الإماراتي مجانًا بينما نجد أن المرحلة من الصف الأول إلى التاسع تعتبر إلزامية. وتتاح مرحلة تعليم رياض الأطفال للأطفال في المرحلة العمرية 3- 5 سنوات، حيث تهدف الدولة لتوسيع نظام رياض الأطفال على نطاق البلاد بغرض التشجيع على التعليم المبكر. وقد كان اللجوء لاستخدام المربيات الخادمات قد زاد من الخشية المتزايدة حول تأثير هذه الشريحة على مقدرات الأطفال اللغوية والمسائل الأخرى المتعلقة بتنشئة الطفل. وقد تم إنشاء مركز تطوير رياض الأطفال في عام1991-1992 بدعم ومساعدة من أجفند ومن اليونيسيف، حيث عمل المركز على تطوير المناهج وعلى تدريب العاملين في مجال رياض الأطفال.

كما أن المعدل العام للالتحاق بالمدارس الابتدائية بلغ 98٪ للذكور و95٪ للإناث مع بلوغ 93٪ منهم المستوى 5. والمعدل العام للالتحاق بالمدارس الثانوية قد بلغ 77٪ للذكور و80٪ للإناث مما يشير إلى أن الأطفال يتوقفون عن الدراسة قبيل إكمال المرحلة الثانوية وبمعدل أكبر في صفوف الذكور؛ وذلك نتيجة وجود خيارات التعليم الفني والمهني مثل التعليم الديني، والتعليم الصناعي، والتعليم الزراعي، والتعليم التجاري، بالإضافة إلى الالتحاق بمعاهد الفنية التدريبية التابعة لعدد من المؤسسات مثل الدفاع وشركات البترول. ويذكر أن دولة الإمارات العربية بذلت جهدًا كبيرًا في القضاء على نسبة الأمية لتنخفض إلى أقل من 7%؛ وذلك من خلال مراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

ولقد كانت مسألة استخدام الأطفال في سباقات الهجن في الإمارات من الأمور التي تشكل هاجسًا للجنة حقوق الطفل، إلا أنه في بداية عام 2003، صدر مرسوم يفرض عقوبات سالبة للحرية وعقوبات بدنية لكل من يستخدم الأطفال (الركيبة) في سباقات الهجن، وعملت دولة الإمارات جاهدة لتوفير أماكن لإيواء هؤلاء الأطفال ورعايتهم من جميع النواحي بهدف تأهيلهم وإعادتهم إلى بلدانهم مع ذويهم إن وجدوا في الدولة. ويذكر أن مركز الدعم الاجتماعي الملحق بإدارة الشرطة المجتمعية التابع للإدارة العامة لشرطة أبوظبي قام بتوفير المكان المناسب والاختصاصيين من ذوي الخبرة في مجال رعاية الأطفال. وانسجامًا مع هذه التوجهات، تم توقيع اتفاقية ما بين دولة الإمارات العربية المتحدة واليونيسيف في شهر مايو/آيار 2005 قضت بتزويد الإمارات بمبلغ وقدره 2.7 مليون دولار أمريكي بهدف مساعدة الأطفال الذين يمتهنون حرفة ركوب الجمال في السباقات، وتبعًا لذلك وكنتاج للجهود المشتركة، فإن غالبية هذه الشريحة من الأطفال قد تم إرجاعهم إلى أوطانهم الأصلية مثل الباكستان، وبنجلاديش والسودان؛ حيث تم استيعابهم بشكل ملائم بأسرهم ومجتمعاتهم ضمن نطاق زمني مدته عامين. وقد لعبت مكاتب اليونيسيف بأوطان هؤلاء الأطفال دورًا فاعلًا وكان لليونيسيف المبادرة الأولى في هذا المشروع متعدد الأقطار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اليونيسيف

ومكتبها الإقليمي في الخليج قامت بدعم مجهود بناء قدرات الموظفين والعمال الاجتماعيين الذين يعملون بمراكز الدعم الاجتماعي بدولة الإمارات العربية المتحدة والتي ما فتئت تهتم وترعى الأطفال الذين يتم تهريبهم في الفترة الانتقالية قبيل التمكن من إرجاعهم لأوطانهم[(50)].

وهناك القانون رقم (43) لسنة 1992 في شأن تنظيم المنشآت الإصلاحية والعقابية ولائحته التنفيذية الذي روعي فيه أن يكون مكان حبس الأحداث بمعزل عن البالغين وفصل الجنسين منهم كذلك في شأن الأم الحامل (المسجونة) لا يشار في شهادة ميلاد الطفل إلى مولده في السجن أو أمه المسجونة. وهناك لجان متخصصة في جهات معينة في الدولة وضعت برامج تأهيلية وتعليمية للأحداث ولأطفال المسجونات حيث روعي الحدث حتى في إجراءات المعاملة لدى المنشآت العقابية من حيث الإذن بزيارة ذويه في الأعياد والمناسبات والسماح لهم بالتعليم والعمل خارج المنشأة. فهناك دور لرعاية الأحداث تعمل وفق برامج متخصصة منها مركز الدعم الاجتماعي في أبوظبي ومركز الدعم الاجتماعي في العين ودار الرعاية الشاملة بالشارقة[(51)].

الفصل السادس: الشارقة.. عاصمة الثقافة العربية

مقدمة

تقع إمارة الشارقة بين خط طول 25 و55 درجة شرقًا، وخط عرض 22 و25 درجة شمالًا. تعتبر الشارقة أقدم إمارات الساحل العماني، وتتوسط الإمارات الأخرى وتبلغ مساحتها حوالي 2600 كم^2، وهذه المساحة تعادل 3.3% من مجموع مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة بدون الجزر، وهي الإمارة الوحيدة التى تطل بسواحلها على الخليج العربي من الغرب وخليج عمان من المحيط الهندي من الشرق، ويبلغ طول ساحلها على الخليج العربي حوالي 20 كيلومترًا، ومن الداخل حوالي 80 كيلومترًا لجهة خليج عمان.

ويتبع الإمارة على الساحل الشرقي من خليج عمان ثلاثة مناطق وهي: "خورفكان" حيث يقع بها ميناء بحري هام، و"كلباء"، و"دبا الحصن"، كما تتبع إمارة الشارقة بعض الواحات أهمها منطقة "الذيد" كما تتبع الإمارة جزيرتا "أبو موسى" و"صير أبو نعير".

وبين مدينة الشارقة وساحل الإمارة الشرقي، توجد مناطق "المليحة" و"فلي" و"المدام". كما تبرز السهول الرملية على ساحل الإمارة، حيث يمتد السهل الرملي من الساحل الغربي حتى المنطقة الحصوية فى الداخل، ويمتد إلى أن يصل جبل "حجر". أما من ناحية الشرق فيقع سهل ساحلي يمتد حتى جبال "حجر" وهو خصب نوعًا ما.

ويعود تاريخ الاستقرار السكاني فى الإمارة إلى 6000 سنة وكان يطلق على الإمارة اسم "ساركوا"، وكان سكانها يعملون في التجارة البحرية بالإضافة إلى الزراعة وصيد الأسماك والغوص بحثًا عن اللؤلؤ. حيث كان استقرار معظم

الناس حول الفلج[52].

وقد انضمت الشارقة إلى اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة كعضو مؤسس في الثاني من ديسمبر/كانون أول 1971 عام 1972، وبتاريخ 25 من شهر يناير/كانون ثانٍ عام 1972 تولى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حكم الإمارة (لينتقل بها من إمارة صغيرة على ساحل الخليج العربي إلى موقع يتم التواصل معه فكريًا وحضاريًا وثقافيًا وتجاريًا).

وقد ولد الشيخ سلطان بن محمد بن صقر القاسمي في السادس من يوليو/تموز عام 1939 بمدينة الشارقة، وكان شغوفًا بتاريخ وطنه، وهو ما يزال راعيًا للأدب والثقافة والفن، تنقل فيما بين الشارقة ودبي والكويت لإكمال التعليم الابتدائي والتكميلي والثانوي. وحصل على البكالوريوس في العلوم تخصص الهندسة الزراعية، جامعة القاهرة 1971. وحصل على دكتوراه الفلسفة في التاريخ بامتياز، جامعة إكستر 1975، المملكة المتحدة. إلى جانب دكتوراه الفلسفة في الجغرافيا السياسية للخليج، جامعة درم 1999، المملكة المتحدة.

كما حصد الكثير من الجوائز والميداليات منها جائزة معهد الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول عام 2000، وجائزة تدعيم المحافظة على الإرث الثقافي وتشجيع المنح الدراسية، وجائزة ابن سينا من منظمة اليونسكو التي اختارت إمارة الشارقة لتكون عاصمة للثقافة العربية في الوطن العربي عام 1998. وفي عام 2001، حصل على شهادة الدكتوراه الفخرية في التربية من الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. وفي العام نفسه، منحته جامعة أدمبرا في إسكتلندا الدكتوراه الفخرية في الآداب والعلوم الإنسانية. كما حاز على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام والمسلمين عام 2002، وحاز على وسام الجمهورية التونسية للفنون والآداب برتبة الفارس الآمر عام 2002.

في عام 1971، عين وزيرًا للتربية في الحكومة الاتحادية، كما كان رئيسًا

للديوان الأميري في الشارقة منذ ذلك العام. كما عين عضو المجلس الأعلى للاتحاد وحاكم إمارة الشارقة، ورئيس وعضو مجلس أمناء جامعة الشارقة، والرئيس الأعلى لجامعة الشارقة، ورئيس الجامعة الأمريكية في الشارقة. وفى عـام 2000، اختـير رئـيس فخـري للمؤسـسة العربيـة للعلـوم والتكنولوجيـا. ولسيادته العديد من المؤلفات منها "أسطورة القرصنة العربية في الخليج"، عن كروم هلم، لندن (1986). وقسم الإمبراطورية العمانية بين عامي 1856-1862، (1989). والاحتـلال البريطـاني لعـدن، (1992). والوثـائق العربيـة العمانيـة في مراكز الأرشيف الفرنسية (1993). وجون مالكوم والقاعدة التجارية البريطانية في الخليج 1800 ميلادية، باللغة العربية، دار الخليج، (1994). ويوميات ديفيد ستون في الخليج فيما بين عامي 1800و1809، (1995). والخليج في الخرائط التاريخية بين عامي 1493 و1931 عن ثينك برنت ليمتد (1999).

وفـي عـام 2000، أصدر صاحب السمو حاكم الشارقة مرسومًا أميريًا يقضي بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة إيمانًا بضرورة توجيه المنشآت المختصة إلى خدمة الكيان الأسري. ويرأس المجلس حرم صاحب السمو حاكم الشارقة الشيخة جواهر بنت محمد بن سلطان القاسمي. وتندرج تحت المجلس مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية ونادي سيدات الشارقة ومراكز الأطفال والفتيات ومراكز الناشئة ومراكز التنمية الأسرية المكتب الثقافي و الإعلامي.

كمـا أصدر الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حـاكم الشارقة مرسومًا أميريًا بشأن إنشاء مجلس الشارقة للتعليم. ونص المرســوم رقـم 45 لعـام 2006 علـى إنشـاء مجلـس الشـارقة للتعليم يتمتع بالشـخصية الاعتباريـة ويعمـل علـى رسم الخطة التعليمية للإمارة في إطار السياسة العامة للتعليم في الدولة.

كما تأسست غرفة تجارة وصناعة الشارقة بمرسومٍ أميري صدر في عام 1970 لصاحب السمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة، وهدفها أن تشارك فـي تَنظيم الحيـاةِ الاقتصادية ودعم التجارة والقطاعات الصناعية

ومختلف المهن على كل المستويات بالتعاون مع الجهات المحليَّة المعنية لتحقيق المصلحة العليا للبلاد.

وعلى الجانب الآخر، تم تأسيس إدارة متاحف الشارقة عام 2006 برعاية سامية من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى - حاكم الشارقة، كدائرة حكومية مستقلة تهدف إلى توفير أرقى المعايير في مجال المتاحف للزائرين والمواطنين والمقيمين في إمارة الشارقة، وذلك من خلال تقديم باقة من التسهيلات المتميزة وتنظيم المعارض المتخصصة وإطلاق برامج تعليمية خاصة، بالإضافة إلى نشر الأبحاث والوصول إلى كافة شرائح المجتمع.

وتنطلق في شهر أبريل/نيسان من كل عام فعاليات أيام الشارقة التراثية التي تنظمها إدارة التراث بدائرة الثقافة والإعلام بالشارقة برعاية وتوجيهات كريمة من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد – حاكم الشارقة "حفظه الله".

وتمثل "أيام الشارقة التراثية" وجهًا حيويًا من وجوه التراث الثقافي الإماراتي، بما توفره من مناخ مناسب لجميع الزوار وخبرات تمكنهم من استكشاف جماليات حياة الماضي عبر أنشطة متعددة تلبي تطلع الكثير من أبناء الإمارات نحو الحفاظ على العادات والتقاليد الأصيلة والموروث الشعبي الإماراتي.

لأجل ذلك، أصبحت "أيام الشارقة التراثية" منذ أبريل/نيسان 2003 واحدًا من أهم المشاريع الثقافية التراثية ومحط أنظار ومحور الاهتمامات، يسعى الجميع إلى التواجد والمشاركة والاستفادة مما توفره من مشاهد تراثية حية وممتعة. والفعالية التراثية المقدمة خلال "أيام الشارقة التراثية" والتي تستمر على مدى 15 يومًا تغطي مناطق ومدن إمارة الشارقة ("خور فكان"، "كلباء"، "الذيد"، "الحمرية"، "دبا الحصن").

فيما انطلقت "أيام الشارقة المسرحية" في 10 مارس/آذار 1984، وهي تظاهرة

مسرحية ثقافية محلية سنوية تتسابق فيها الفرق المسرحية بالدولة، وتشكل لهذه التظاهرة لجان إدارية وفنية لتسيير أمورها والإشراف على إعدادها وتنظيمها بالإضافة إلى لجنة تحكيم ومشاهدة للعروض المسرحية المشاركة والتي تضم في عضويتها نخبة من المبدعين المسرحيين من داخل وخارج الدولة.

كما تستضيف "أيام الشارقة المسرحية" ضيوفًا مسرحيين اختصاصيين من مختلف البلدان العربية والأجنبية لمتابعة العروض المسرحية والمشاركة في الندوات التطبيقية والفكرية المصاحبة واللقاءات والحوارات المفتوحة، ويستضيف المهرجان عرضًا أو عرضين مسرحيين من خارج الدولة وذلك لتعزيز التواصل المسرحي العربي والعالمي. وتختتم التظاهرة بإعلان لجنة التحكيم نتائج مشاركات الفرق المسرحية وتوزيع الجوائز على المشاركين، ويتوج الاحتفال في ختام المهرجان بتكريم الفنان العربي الفائز بجائزة الشارقة للإبداع المسرحي العربي وتكريم أحد رواد الحركة المسرحية المحلية.

أضف إلى ذلك وجود مهرجان الفنون الإسلامية والذي تأسس في عام 1998، حيث يهتم بما تم إنجازه تجاه الفن الإسلامي في بعديه الحضاري والراهن، حيث يعرض كل عام لأنماط الفن الإسلامي الثرية والمتنوعة في الزمان والمكان، مرتكزًا على انتخاب وتخير الأجدر من المشاريع القادرة على التعبير عن أصالة الفنون الإسلامية ومقدرتها على مواكبة التحولات الراهنة في الفنون، ومدى إفادتها من التطور التقني والتكنولوجي. ويتضمن المهرجان معارض دولية ومحلية، إلى جانب النشاط الفكري المصاحب، والبرامج التفاعلية الموازية.

وفي عام 2014، احتفظت الشارقة بلقب عاصمة الثقافة الإسلامية، ذلك أن اهتمام إمارة الشارقة بإنشاء الجوامع والمساجد يبدو ملحوظًا في حرصها على أن تكون مظاهر العمارة الإسلامية ظاهرة في كل مناحي الحياة، انطلاقًا من الفهم الصحيح لمعنى الإسلام وحضارته، والتمسك بجذوره والانطلاق منها

لمواكبة ركب الحضارة المتقدمة.

ومن أشهر المساجد التي تبرز من بين المعالم البارزة للعمارة الإسلامية في إمارة الشارقة جامع النور، وجامع الإمام أحمد بن حنبل، وجامع الشيخ سعود القاسمي، وجامع البراء بن عازب، وجامع المغفرة، وجامع الرضوان، وجامع الأرقم بن أبي الأرقم، وجامع السلف الصالح، وغيرها من المساجد التي شيدت وفق أنماط العمارة الإسلامية، وحتى الدوائر والهيئات والمؤسسات الحكومية شيدت مبانيها بهندسة إسلامية رائعة تظهر جمال الحضارة الإسلامية.

وقد افتتح متحف الشارقة عام 1993، وأعيد افتتاحه سنة 1997، ليكون أرشيفًا دائمًا للآثار المكتشفة في الإمارة منذ بدء التنقيبات الأثرية عام 1972. وتكمن رسالة هذا المتحف في حفظ القطع وتعريفها وعرضها، بالإضافة إلى إتاحة المعلومات الكافية عنها بطريقة تساعد على نشر الوعي الأثري بقيمة تراث الشارقة الأثري وبث روح التعلم والمتعة.

وقد تم كشف النقاب عن قصص تاريخ الشارقة العتيد المتجسد في هذا المتحف العريق، وهو يعد شاهدًا على العصور المتلاحقة التي تعاقبت على سكان هذه المنطقة منذ العصر الحجري إلى اليوم، من خلال المشغولات المعدنية، والمسكوكات، والحُلي، والأواني الفخارية، والأسلحة القديمة.

كما يقع متحف الشارقة للحضارة الإسلامية في قلب الشارقة التاريخية بمنطقة "المجرة"، ويعُد مقصدًا سياحيًا ومعلمًا تاريخيًا إسلاميًا وحضاريًا مهمًا، ويعود تاريخ إنشائه إلى الثمانينات من القرن الماضي، كسوق تقليدي، كان يعرف باسم "سوق المجرة". وقد تم إعادة افتتاح متحف الشارقة للحضارة الإسلامية في عام 2008؛ ليكون معلمة حضارية هامة للسياحة في المنطقة، ويعد هذا المتحف الأول من نوعه في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتميز مبنى المتحف اليوم بالزخارف العربية الإسلامية في مساحة مبنية بروح الهندسة المعمارية العصرية والتصاميم الفريدة. وتجاوز عدد محتويات هذا

المتحف أكثر من خمسة آلاف قطعة إسلامية فريدة من جميع أرجاء العالم الإسلامي، مرتبة بحسب موضوعاتها في سبعة أروقة فسيحة ومساحات عرض متميزة.

كما أُعيد افتتاح متحف الشارقة للتراث في عام 2012 على هيئة حديثة في منطقة الشارقة التراثية (قلب الشارقة) ضمن خطة توسيع متحف الشارقة للتراث، حيث كان افتتاحه لأول مرة في أوائل عام 2003. ويعرض هذا المتحف عادات وتقاليد وثقافة إمارة الشارقة الثرية، وكيفية المحافظة عليها كمصدر فخر وإيحاء لأهالي الإمارات العربية المتحدة، ولإتاحة الفرصة للاطلاع على تاريخ تراث الأجداد من خلال القاعات الحديثة والمتجددة.

كما تحتضن الشارقة متحف حصن الشارقة، حيث شُيد هذا الحصن في عام 1820، وهو يتكون من طابقين، وكان المقر السابق لعائلة القاسمي الحاكمة، ويتميز الحصن باشتماله على روائع الفنون العمارة الإسلامية التقليدية، كما يضم العديد من القطع النفيسة، والصور القديمة، والأسلحة التقليدية، وأدوات الصيد التي تؤرخ لحقبة تمتد لنحو 200 سنة من تاريخ الشارقة.

أضف إلى ذلك أنه تم افتتاح متحف الشارقة البحري في أوائل عام 2003، لإبراز الحياة البحرية في الشارقة، ثم أعيد افتتاحه وتوسعته في عام 2009، في منطقة "الخان"، ويضم هذا المتحف مراكب "الدهو" التقليدية الخشبية التي كانت تستخدم في الصيد والتجارة والبحث عن اللؤلؤ، وقد صُمم كل مركب حسب طبيعة عمله.

كما افتتح متحف الشارقة للفنون في شهر أبريل/نيسان سنة 1997، وأصبح أكبر قاعة عرض في منطقة الخليج، وهو يضم معارض فنية معاصرة بشكل مستمر، كما يضم أعمال الفنانين المستوحاة من تاريخ المنطقة، إلى جانب لوحات يعود تاريخها إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. ويحتوي المتحف على ثلاثة طوابق، يضم أحدها مكتبة فنون تشكيلية ضخمة

مزودة بالأشرطة المرئية والصوتية.

كذلك افتتح متحف الشارقة العلمي في عام 1996 ويضم أكثر من خمسين معرضًا لجميع الأجيال العمرية، ويضم معروضات حول اكتشافات العلوم من خلال التجارب والحيل العلمية والألوان والفيزياء الحرارية وعلم وظائف الأعضاء. وافتتح متحف الشارقة للخط في عام 2002 في المنطقة التراثية للشارقة. وهو يضم إبداعات عديدة لفنانين إماراتيين وعالميين، ويتيح الفرصة للتعرف على أنواع التراث العربي على مرِّ العصور على شكل نصوص خطية وحروف رائعة، إضافة إلى الخطوط العربية على القماش والخشب والورق والخزف، وغيرها.

أيضًا يوجد بالشارقة بيت الشيخ سعيد بن حمد القاسمي، وقد كان هذا البيت المقر البارز للشيخ سعيد بن حمد القاسمي، ويقع البيت على ساحل "كلباء". وقد تم ترميمه لعرض أغراض التراث ونمط الحياة الإسلامية والمقتنيات الأثرية والأسلحة والأدوات. وتم بناء البيت في الفترة ما بين 1898 إلى 1901، وهو مستطيل الشكل، ويتكون من قسمين: شرقي وغربي، ويضم البيت الشرقي المدخل، والمجلس، والمربعة، والستارة الدفاعية ذات المزاغل، والمجلس الداخلي المواجه للساحل، وهذا القسم مخصص للرجال والضيوف، وهو معزول عن القسم الغربي بواسطة جدار في الوسط. أما البيت الغربي فيشمل الوحدات السكنية والخدمية، وهو القسم الخاص بالحريم والسكن والخدمات.

كما يوجد بالشارقة العديد من المتاحف الأخرى مثل متحف "مجلس المدفع"، حيث أنشئ هذا المتحف لتسجيل سيرة المرحوم إبراهيم بن محمد المدفع، أحد أعلام الثقافة والنهضة في دولة الإمارات عامة والشارقة خاصة، وهو الذي أصدر صحيفة "عمان" عام 1927، أول صحيفة في تاريخ الإمارات، ثم أصدر بعد ذلك صحيفة "صوت العصافير" عام 1933 بعد توقف الصحيفة الأولى عن الصدور. ويضم المتحف صناديق اللؤلؤ المنحوتة، والكتب القديمة، والمخطوطات، والخناجر الفضية المحلاة بزخارف التوريق الذهبية.

أيضًا افتتح متحف "بيت النابودة" في عام 1995، وتعود ملكية البيت للمرحوم عبيد بن عيسى بن علي الشامسي الملقب بالنابودة، الذي كان من أكبر تجار اللؤلؤ، والذي كان يقيم علاقات تجارية مع الهند وأفريقيا وفرنسا. ويرجع تاريخ هذا البيت إلى عام 1845، ويتكون من طابقين. يسهم البيت بشكل كبير في إظهار فن العمارة الخليجية التقليدية، وتتوسطه ساحة كبيرة تحيط بها جدران من الحجر المرجاني. كما يوجد "مركز الحياة البرية العربية"، ويعد هذا المركز أكبر مركز لعلم الحيوان والأحياء البرية في الجزيرة العربية والشرق الأوسط، ويحتوي على عدد وافر من الأحياء البرية المهددة بالانقراض، وهو المركز الوحيد للحياة البرية بالشرق الأوسط الموجود في داخل مبنى.

وأخيرًا، تعد "قناة القصباء المائية"، وهي قناة اصطناعية تربط بين بحيرتي "الخان" و"خالد"، أحد أهم المعالم السياحية والحضارية في إمارة الشارقة، ويقوم على جانبي القناة قصران توأمان يضمان مؤسسات، منها المكتب الإقليمي للـ"إيسيسكو" ومنظمات غير حكومية تشمل جمعية الاجتماعيين وجمعية حماية اللغة العربية، وتم إنشاء ثلاثة جسور فوق القناة للسيارات وجسر آخر للمشاة. وتشمل الخطط المستقبلية لهذه المنطقة إنشاء ممرات متصلة تطل على مناظر طبيعية خلابة تربط بحيرة "خالد" بقرية "الخان". وقد افتتحها الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة في التاسع من نوفمبر/تشرين ثانٍ عام 2000.

الفصل السابع: أبوظبي.. العاصمة الإماراتية

مقدمة

تقع إمارة أبوظبي على الخليج العربي بين خطي عرض40- 22ه شمالًا وخطي طول 51 و 56 شرقًا. وهي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة وأكبر إماراتها مساحةً، وثاني أكبرها سكانًا. وهي تقع في القسم الجنوبي من الدولة، وتطل على شاطئ الخليج العربي، وتضم مدينة أبوظبي والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، وتمتد للداخل من خلال مدن كبيرة كالعين ومدن "الرويس" و"السلع" قرب الحدود السعودية، وتشكل 85% من مساحة الدولة تقريبًا.

في منتصف عام 2011، وصل عدد سكان إمارة أبوظبي حسب إحصائيات مركز الإحصاء بإمارة أبوظبي إلى نحو 2.121 مليون نسمة. يتمركز حوالي 62% منهم في منطقة أبوظبي و28% منهم في مدينة العين، أما المنطقة الغربية فتمثل 11%.

أولًا: رؤية إطارية لإمارة أبوظبي

يتولى الحكم فيها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد ولد الشيخ خليفة في مدينة العين بإمارة أبوظبي سنة 1948. بدأت تربية الشيخ خليفة عبر حفظ القرآن الكريم وكان ملازمًا دائمًا لوالده الشيخ زايد. وتلقى تعليمه الأساسي في المدرسة النهيانية في العين، وفي 18 سبتمبر/أيلول 1966 شغل منصب ممثل حاكم أبوظبي في المنطقة الشرقية ورئيس المحاكم فيها، كما عين وليًا لعهد أبوظبي كبرى الإمارات السبع في دولة الإمارات العربية المتحدة وكان عمره حينها 21 سنة فى فبراير/شباط 1969. وفي 1 يوليو/تموز 1971، شغل منصب رئيس مجلس وزراء إمارة أبوظبي، كما تولى وزارة الدفاع والمالية.

كانت المهمة الأولى التي عهد بها الشيخ زايد لولي العهد الشيخ خليفة إنشاء قوة دفاع أبوظبي، حيث أوكلت له هذه المهمة بالتزامن مع تعيينه وليًا للعهد قائدًا لقوة الدفاع التي شكل وجودها في تلك الفترة ضرورة حيوية، خاصة مع اقتراب انسحاب القوات البريطانية من المنطقة والحصول على الاستقلال.

وبعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر/كانون أول 1971 وتشكيل مجلس وزراء اتحادي، أسند إليه منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وفي مايو/آيار 1976، عين نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب قرار المجلس الأعلى للاتحاد بدمج القوات المسلحة تحت قيادة واحدة وعلم واحد، كما تولى لفترات رئاسة مجلس إدارة صندوق النقد العربي ورئاسة مجلس إدارة جهاز أبوظبي للاستثمار. كما شغل منصب ممثل دولة الإمارات في الهيئة العربية للتصنيع الحربي.

وعقب وفاة الشيخ زايد بن سلطان، انتخب المجلس الأعلى للاتحاد برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم في 3 نوفمبر/تشرين ثانٍ 2004 الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيسًا لدولة الإمارات العربية المتحدة. وللشيخ خليفة إسهامات مهمة في دعم أنشطة الدعوة الإسلامية، فهو يسهم ماديًا ومعنويًا في إنشاء ودعم المراكز الإسلامية، ويقدم مساعدات فعالة لكل من يعمل في حقل الدعوة إلى الله. وهناك عدد من المدارس باسمه في العديد من الدول الإسلامية وله تبرعات لمساجد ومراكز إسلامية في أوروبا أيضًا.

كما أن للشيخ خليفة جهود بارزة على المستوى الداخلي أبرزها بناء واقع اجتماعي جديد يتحلى بمستوى جيد من الخدمات والمرافق. ومن أبرز ما يذكر في هذا المجال المشروع الذي ارتبط باسمه وهو مشروع خليفة للإسكان، أو ما يعرف على نطاق شعبي باسم لجنة الشيخ خليفة.

ومن أبرز قنوات الاتصال الخارجي التي أشرف عليها الشيخ خليفة صندوق أبوظبي للتنمية، الذي تأسس قبل أكثر من 25 سنة، ويتولى تقديم قروض

ميسرة للدول العربية والدول النامية الأخرى، ومنذ إنشاء هذا الصندوق وحتى الآن قدم مليارات الدولارات كقروض أو منح، كما قام بإدارة مساعدات إماراتية لكثير من الدول.

ثانيًا: رؤية من قريب لاقتصاد إمارة أبوظبي

تحتل الإمارة اليوم المركز الخامس عالميًا من حيث احتياطات النفط بنسبة 10% من إجمالي احتياطات العالم، ونسبة 8% من إجمالي صادرات منظمة أوبك، وقد بدأت الإمارة مشروعًا من عام 2008، ولمدة 5 سنوات بقيمة 80 مليار درهم إماراتي؛ لزيادة الإنتاج النفطي من2.5 إلى 3.5 مليون برميل نفط يوميًا، وتنوي الإمارة تقليص اعتمادها على النفط من خلال تنويع الاستثمارات، ومن الجدير بالذكر أن الاستثمارات النفطية في أبوظبي مملوكة لشركة أدنوك (شركة بترول أبوظبي الوطنية) التابعة لحكومة أبوظبي.

لدى إمارة أبوظبي حكومتها المحلية التي تختص بأمورها وتتولى تسيير أعمالها في ظل الهيكل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويحدد الدستور علاقة الحكومة المحلية بالاتحادية. وعلى رأس حكومة إمارة أبوظبي حاكم أبوظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وهو أيضا رئيس للدولة. يتولى منصب ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وهو يترأس المجلس التنفيذي، الذي يعد جهاز الحكم المركزي في الإمارة وتخضع جميع الدوائر المحلية له.

يتولى المجلس الاستشاري الوطني عدة أدوار، منها سؤال المسؤولين الحكوميين والاقتراح أو المصادقة على التشريعات المحلية وتقديم المقترحات بخصوص اعتماد التشريعات الاتحادية الجديدة أو مراجعة التشريعات المعمول بها. ويوجد أيضًا في أبوظبي عدة دواوين، يخضع كلٍ منهم لكلٍ من الحاكم وولي العهد وممثلي الحاكم. تلعب الدواوين في الغالب دورًا اجتماعيا وتعمل كأداة وصل بين المجتمعات المحلية. وبشكل غير رسمي

تعمل بعض الدواوين إلى التخطيط الاستراتيجي وتفعيل مشاريع كالتنمية لمناطقها، وتقوم أيضًا بإجراء محادثات حوارية مع المجتمعات المحلية ومن ثم رفع طلباتهم إلى المجلس التنفيذي.

يتمتع اقتصاد إمارة أبوظبي بنمو هائل، حيث ازداد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة كبيرة. ويعتبر اقتصاد إمارة أبوظبي أكبر من اقتصاد الإمارات الأخرى مجتمعة، حيث إنها في 2006 احتوت على حوالي 60% من الناتج القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالرغم من أنها مثلت 33% من إجمالي سكانها. ومع النمو الاقتصادي الذي تشهدها الإمارة وباقي الدولة، يتعرض الاقتصاد لضغوط تضخمية أعلى من المتوسط العالمي حيث وصل إلى 10.9% في نهاية 2007.

وحسب تقارير غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، وصل إجمالي الناتج المحلي في 2007 إلى 404 مليار درهم وذلك بزيادة 12مليار درهم. أما متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وصل إلى 198.000 درهم. يعتمد اقتصاد إمارة أبوظبي على التجارة الخارجية بشكل كبير، حيث إن مساهمة التجارة الخارجية في 2007 كان 77% من إجمالي الناتج المحلي، ورأت التجارة الخارجية نموًا بنسبة 11% عن العام السابق؛ ليحقق 84 مليار درهم. وتلعب حكومة أبوظبي دورًا كبيرًا في اقتصاد الإمارة، حيث إن في 2007 لم تتجاوز مسهمات القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي 18%.

كما تملك إمارة أبوظبي خامس أكبر احتياطى من النفط في العالم والذي يشكل حوالي 10% من الاحتياطى العالمي. وتقرر الإمارة رفع إنتاجها من النفط من 2.5% مليون برميل يوميًا إلى 3.5 مليون برميل يوميًا، وذلك باستثمارات تقدر بحوالي 80 مليار درهم على مدى الخمس سنوات بداية من آخر عام 2008. ويشكل إنتاجها الحالي أكثر من 8% من إجمالي ناتج منظمة أوبك. ومن ثم فإن النفط يشكل نحو ثلثي اقتصاد إمارة أبوظبي، ومع ذلك فقد تبنت خطة من قبل الحكومة من أجل تقليص الاعتماد على النفط وتنويع الاستثمارات في

القطاعات الأخرى.

وبما أن إمارة أبوظبي تحاول تنويع اقتصادها بالاستثمار في عدد من القطاعات الأخرى، فإحدى القطاعات التي تشهد استثمارات كبيرة هو قطاع الصناعة. حيث تم تخصيص عدد من المدن والمناطق الصناعية والتي خصصت لجذب مختلف الشركات الصناعية. وتم تخصيص هذه المناطق بمدينة أبوظبي وأيضًا بمدينة العين. وتشهد الإمارة أيضًا استثمارات هائلة بالقطاعات السياحية والعقارية والخدمات.

كما قامت إمارة أبوظبي بالعديد من المشاريع الجديدة للنهوض بالنشاط السياحي فيها. وأصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حاكم إمارة أبوظبي وحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر أغسطس/آب 2003 مرسومًا أميريًا بإنشاء المؤسسة العامة لتطوير واستثمار جزيرة "اللؤلؤ" برأسمال 100 مليون درهم، تدفعها حكومة أبوظبي بالكامل. وتهدف المؤسسة إلى تطوير واستثمار جزيرة "اللؤلؤ" على الوجه الذي يُحقِّق هدفها في أن تكون الجزيرة معْلمًا من معالم مدينة أبوظبي الحديثة، ومرفقًا سياحيًا بارزًا فيها.

وتسهم عدة مؤسسات وشركات حكومية وخاصة في الترويج وإدارة صناعة السياحة في إمارة أبوظبي، من بينها شركة أبوظبي الوطنية للفنادق التي تدير شبكة واسعة من الفنادق والمنتجعات السياحية. وقد حقَّقت الشركة في عام 2002 أعلى نسبة للأرباح منذ إنشائها، بلغت 175 مليون درهم، فيما ارتفعت مدخراتها إلى مليار و555 مليون درهم. وافتتحت الشركة في شهر يونيو/حزيران 2003 فندق "كابيتال الديار" في مدينة أبوظبي، الذي تكلّف 15 مليون
درهم.

الفصل الثامن: دبي.. مدينة المال والاقتصاد

أولًا: نظرة إطارية على إمارة دبي

تقع إمارة دبي على ساحل الخليج العربي لدولة الإمارات، عند مستوى سطح البحر تقريبًا. وتشترك إمارة دبي في الحدود مع أبوظبي في الجنوب، والشارقة في الشمال الشرقي، وسلطنة عمان في الجنوب الشرقي. ويحد الخليج العربي الساحل الغربي للإمارة.

وهي تتميز بتنوعها الثقافي وبترحاب أهلها ودفء استضافتهم للوافدين إليها؛ إذ يمزج الإماراتيون بين تطلعهم إلى المستقبل وبين تمسكهم بتراثهم العريق. وعلى الرغم من أن دبي مدينة متسامحة وعالمية وترحب بجميع الزائرين، إلا أن الإسلام هو أسلوب الحياة فيها، وعليه يجب على السياح تبني مستوى معين من الحساسية الثقافية والدينية طوال مدة زيارتهم.

وقد حكمت عائلة آل مكتوم دبي منذ عام 1833. وكان لقيادة هذه العائلة أثر كبير في ازدهار الإمارة وتطورها اللافت؛ مما جعلها اليوم المركز التجاري والسياحي الأبرز في المنطقة. وقد ولد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في دبي عام 1949، ونشأ في بيت جده الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم في منطقة "الشندغة" في "بر دبي". وتدرب منذ طفولته على صيد الصقور والفروسية والرماية والسباحة. وفي عام 1955، دخل المدرسة الأحمدية لتعلم قواعد اللغتين العربية والإنجليزية والجغرافيا والتاريخ والرياضيات، ثم انتقل وهو في العاشرة من عمره إلى مدرسة الشعب، ثم ثانوية دبي، وتخرج من الثانوية في العام الدراسي 1964 / 1965.

سافر في أغسطس/آب 1966 إلى لندن ليلتحق "بمدرسة بل للغات" في كامبريدج. التحق بعدها بكلية "مونز" العسكرية البريطانية في "آلدرشوت"

حيث أنهى تدريبه العسكري. وبعد عودته من المملكة المتحدة في أواخر الستينات، أصدر والده الشيخ راشد مرسومًا عينه فيه رئيسًا للشرطة والأمن العام بدبي. وفي عام 1971، أصدر مرسومًا آخر أوكل فيه له بتشكيل "قوة دفاع دبي" والتي اندمجت عام 1975 في القوات المسلحة لدولة الإمارات. كما أنه منذ عام 1971 أصبح وزيرًا للدفاع في حكومة الدولة الاتحادية.

وفي 4 مارس/آذار 1995، أصدر حاكم إمارة دبي الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم قرارًا بتعيينه وليًا للعهد في الإمارة. ومعظم المشاريع الحديثة في دبي بدأت مع توليه ولاية العهد في الإمارة، حيث أعلن فى أواخر عام 1995 عن ولادة مهرجان دبي للتسوق، وكان الهدف من وراء هذا المهرجان السنوي توظيفه وسيلة للترويج للاقتصاد الإماراتي على المستوى العالمي، إذ بلغت قيمة المبيعات ما يقارب المليار دولار في دورته الأولى. كما تبنى مشروع فندق "برج العرب" الذي أنشئ على جزيرة اصطناعية تبعد مئة متر عن شاطيء البحر، بعلو ينقص ستين مترًا فقط عن مبنى "الإمباير ستيت" Empire State Building في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة، ولينافس بعلوه الشاهق أعلى الأبنية في العالم.

وفي عام 1997، أمر بإنشاء برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز ووضع جائزة للأداء الحكومي المتميز سميت بجائزة دبي للأداء الحكومي. وقد وضعت معايير دولية للجودة على الدوائر الحكومية اتباعها تستند إلى تسهيل الإجراءات والشفافية وسرعة الأداء واتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، وفي 11 مايو/آيار 1999، في كلمة ألقاها في حفل توزيع جائزة دبي للجودة، أعلن أنه بعد سنة ونصف سوف تتحول حكومة دبي بشكل كامل إلى حكومة إلكترونية، وقد أنجزت المبادرة في الوقت المحدد لها، فكانت أول حكومة إلكترونية متكاملة في العالم. وقد أعلن في عام 2001، عن مشروع جزيرة "النخلة"، وهو مشروع منتجع يتألف من ثلاث جزر صناعية على شكل النخلة بنيت على ساحل دبي. وتعد أكبر ثلاث جزر صناعية في العالم.

وفي 4 يناير/كانون ثانٍ 2006، تولى الحكم في إمارة دبي بعد وفاة أخيه الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم وانتخبه أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد في 5 يناير/كانون ثانٍ 2006 نائبًا لرئيس الدولة، ووافقوا على اقتراح رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بتكليفه برئاسة مجلس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة. وقد شهد عام 2007 إنجازات للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على المستوى المحلي والإقليمي، حيث أعلن سموه في الثالث من فبراير/شباط عن خطة دبي الاستراتيجية، التي تستهدف ترسيخ مكانة دبي الرائدة

في المنطقة وتعزيز دورها كقطب اقتصادي ومالي عالمي، وهي تعتبر بمثابة خارطة طريق لمختلف جوانب العمل التنموي للسنوات المقبلة.

أما على المستوى الإقليمي، فإن أبرز الإنجازات هو إعلانه في التاسع عشر من مايو/آيار 2007 عن إطلاق مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم؛ المبادرة التنموية الأكبر من نوعها على مستوى المنطقة، بوقف قدره 10 مليارات دولار بهدف تطوير وإقامة قاعدة معرفية عن طريق محاور استراتيجية عدة، تتمثل في بناء جيل من قادة المستقبل في القطاعين العام والخاص، والارتقاء بمستوى البحث العلمي والتطوير ونشر المعرفة وتحفيز الريادة في الأعمال، وتمكين الشباب من الإبداع والابتكار، وتجديد مفهوم الثقافة والمحافظة على التراث، وترويج قواعد التقارب بين مختلف الثقافات.

ثانيًا: رؤية من قريب لاقتصاد دبي

شهدت إمارة دبي خلال الثلاثة عقود الماضية تطورات اقتصادية جذرية، فأصبحت مركزا تجاريًا هامًا، كما أصبح اقتصادها أكثر نشاطًا وتنوعًا. وتتمتع دبي بموقع استراتيجي متميز، وتعتبر من أكبر مراكز إعادة التصدير في الوطن العربي والشرق الأوسط، واستطاعت الإمارة أن تجذب أعدادًا كبيرة من المستثمرين ورجال الأعمال بفضل بنيتها التحتية الممتازة وآفاقها الدولية وسياساتها الاقتصادية المتحررة وانخفاض التكاليف بها.

وقد حققت مختلف القطاعات بالإمارة نموًا متواصلًا مما مكن اقتصادها من تحقيق مستويات عالية من التوسع والتنوع والتطور. ويتمتع اقتصاد دبي بمزيج من المزايا المتعلقة بالكلفة والسوق والبيئة ويتيح مناخًا مثاليًا وجذابًا للاستثمار سواء للشركات الوطنية أو الأجنبية. وفي الواقع فإن هذه المزايا لا تضع دبي في الصدارة كمركز تجاري متنوع في منطقة الخليج العربي فحسب بل تجعلها في مقدمة اقتصاديات السوق المزدهرة والمستقرة والديناميكية حول العالم.

واشتهرت دبي بتقاليدها العريقة والراسخة في التجارة والنشاط البحري. وقد كانت معروفة منذ فترة طويلة بأنها المحور التجاري والرئيسي في الشرق الأوسط، كما برزت كمركز طليعي لإعادة التصدير في المنطقة. وخلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت إمارة دبي مقرًا لعدد من النشاطات المتنامية والمزدهرة مثل الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض والسياحة.

تطبق في إمارة دبي القوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والقوانين المحلية أي قوانين إمارة دبي، وقوانين المركز المالي DIFC.

وبحسب بيانات لدائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي، بلغ إجمالي عدد السياح العرب إلى دبي 3.2 ملايين نزيل، منهم 1.5 مليون نزيل من دول الخليج العربي، في حين بلغ عدد النزلاء الآسيويين من الشرق الأقصى وجنوب آسيا 2.1 مليون، ومن أوروبا 2.3 مليون، ومنطقة روسيا والبلطيق 510 آلاف، ومن الأميركتين 622 ألفًا، ومن أستراليا ومنطقة الباسفيك 222 ألف نزيل.

وقد شهدت دبي في العقدين الأخيرين تطورًا هائلًا في مجال التكنولوجيا، حيث أنجزت هذه الإمارة إنجازات ضخمة على مدى عشرين عامًا ما كانت يُفترض أن تنجزها في قرن كامل، فبرج العرب، وجزر النخيل الصناعية، ومترو دبي... إلخ إنجازات حققتها دبي يشهد لها العالم وباتت حديث العالم برمته في العقد الأخير. وكان القائد لهذا التطور الذي شهدته دبي هو "مجموعة دبي

العالمية" وهي شركة استثمارية مقرها دبي مملوكة بالكامل لحكومة دبي ولكن بالمقابل تحملت هذه الإمارة الصغيرة الصحراوية مخاطرة كبيرة والتي تجسدت فى الأزمة التي تشهدها مجموعة دبي العالمية اليوم.

ومجموعة دبي العالمية: هي شركة استثمارية مقرها دبي، وتشمل استثمارات الشركة أربعة مجالات أساسية وهي: النقل والخدمات اللوجستية، والأحواض الجافة والخدمات الملاحية، والتطوير الحضري، والاستثمار والخدمات المالية.

كما تشمل محفظة أعمال دبي العالمية عددًا من أشهر الشركات وأبرز المشاريع على المستوى العالمي، وتضم هذه المحفظة على سبيل المثال:

- موانئ دبي العالمية: إحدى أكبر شركات تشغيل المحطات البحرية في العالم، والأحواض الجافة العالمية، ومدينة دبي الملاحية اللتين تهدفان إلى جعل دبي مركزًا رائدًا لصناعة السفن والخدمات البحرية.

- عالم المناطق الاقتصادية: التي تتولى تشغيل العديد من المناطق الحرة حول العالم، بما فيها المنطقة الحرة لـ"جبل علي" في دبي.

- نخيل: شركة التطوير العقاري التي تقف وراء مشاريع عقارية فريدة من نوعها
مثل جزر النخلة وجزيرة العالم.

- **ليمتلس**: شركة التخطيط العقاري العالمية والتي تتولى عدة مشاريع تطويرية في بقاع مختلفة من العالم.

وقد تعرضت دبي لعدد من الأزمات التي ضربت دبي عمومًا ومجموعة دبي العالمية خصوصًا، فعلى مدار العقد الأخير نجد العديد من حالات التعثر المالي قد عانت منها مجموعة دبي العالمية، فتكون إمارة أبوظبي المنقذ المعتاد لدبي عندما تقوم بإقراضها لتسديد ديونها.

عندما أدركت مجموعة دبي العالمية بأنها مقبلة على تعثر مالي شديد في

أواسط عام 2008، طلبت من إمارة أبوظبي إقراضها مبلغ 9 مليار دولار، ولكن أبوظبي امتنعت عن إقراضها مما أجبر مجموعة دبي العالمية على الطلب من دائنيها في 2009 بتأجيل استحقاق ديونهم المتمثلة في صكوك أصدرتها شركة "النخيل" 6 أشهر. الأمر الذي أدى إلى إشعال فوضى كبيرة، مما أدى إلى إعلان مجموعة دبي لاحقًا أن كلًا من "نخيل" و"ليملس" العقاريتين ستخضعان لإعادة الهيكلة، وستطلبان إعادة جدولة ديونهما البالغة 26 مليار دولار، الأمر الذي شكل الصدمة الكبرى على العالم لما لهذا الأمر من تأثيرات على الاقتصاد العالمي.

وبالنظر مليًا إلى الأسباب المؤدية لهذه الأزمة نجد ما يلي:

1- التوسع الكبير غير المدروس بحجم الاقتراض، فسوء سياسة الاقتراض التي اتبعتها مجموعة دبي العالمية كان لها الأثر الرئيسي والكبير في إشعال فتيل الأزمة في دبي.

2- التوسع غير المدروس في حجم الاستثمارات بأموال الغير.

3- انخفاض كبير في الطلب على الاستثمارات في دبي عن حجم الاستثمارات الموجودة، إذ كانت قيمة القروض وفوائدها أكبر بكثير من عوائد الاستثمارات العقارية.

4- عدم تسديد المشترين المستحقات المتبقية عليهم من إثر الأزمة المالية العالمية وبالتالي تحملت حكومة دبي كامل نفقاته مما أوقع المشروع في هذا العجز الكبير مع انخفاض قيم أصوله بنسبة 50 في المائة في بعض الحالات.

5- عدم تدخل إمارة أبوظبي في إعانة دبي والذي أدى إلى إعلان الأخيرة عن التعثر المالي وعدم قدرتها على السداد.

ونتيجة لذلك، نجد أن هناك توسع كبير للاستدانة من جانب مجموعة دبي العالمية، والذي أعقبته أزمة مالية عالمية أثرت على عوائد وقيم استثمارات

دبي العالمية وزادت من حجم الأزمة أن حجم الاستثمارات في دبي قد كان يسير بوتيرة أسرع من حجم الطلب عليها.

ومما لا شك فيه، فإن وزن دبي المالي والاقتصادي هو بالقوة الكافية الذي يجعل أزمتها ذات آثار دولية واضحة. فاضطراب الأسواق المالية من آسيا حتى الولايات المتحدة نزولًا وصعودًا منذ الإعلان عن طلب تأجيل دفع الديون مؤشر أساسي على هذا التأثير.

لذلك نفرق بين آثار داخلية تعرضت لها إمارة دبي وآثار خارجية تمتد لخارج إمارة دبي.

أولًا: التداعيات الداخلية:

1- نمو الدين الخارجي المترتب على إمارة دبي، الأمر الذي أدى إلى تضخم الدين السيادي. كما تم تسريح عدد كبير من الموظفين، وتجميد عددًا لا بأس به من الاستثمارات، الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي في دبي.

2- بيع معظم الأصول المملوكة لمجموعة دبي العالمية لتجميع السيولة الكافية لمواجهة دائنيها. وقد خسرت بورصة دبي وحدها ما يفوق 70% من قيمتها بالتزامن مع انهيار العقارات.

3- انخفاض التصنيف الائتماني لستة شركات تابعة لمجموعة دبي العالمية منها "سلطة موانئ دبي العالمية "DPW و"هيئة كهرباء ومياه دبي"، وكذلك العملاق العقاري "إعمار".

ثانيًا: التداعيات الخارجية:

- أدت الأزمة في دبي إلى اتجاهات سلبية لمؤشرات أسواق المال العالمية، فقد تراجعت مؤشِّرات هذه الأسواق في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بنسبة

تقارب2.2%.. وقبل جلسات الأسواق الغربيَّة، حظي الشرق بحصَّته من التراجع، حيث تراجع مؤشِّر بورصة "شانغهاي" بنسبة 3.6% وهو التراجع الأكبر المسجَّل منذ 31 أغسطس/آب 2009.

- وبدا أن عالم المال يدخل مجدَّدًا في دوَّامة ائتمانيَّة جديدة، حيث ارتفعت تكلفة التأمين على المبالغ المقترضة إلى مستويات مرتفعة. فتكلفة اقتراض 10 ملايين دولار في دبي على سبيل المثال أضحت 500 ألف دولار. كما عدلت شركة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" Standard & Poor's تصنيف أربعة مصارف صوب الهوامش السلبية مرتبطة بمجموعة دبي العالمية. ومع هبوط مؤشرات أسواق المال والأوراق المالية العالمية، كان المضاربون يتجهون إلى شراء الذهب مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الذهب فقد وصل سعر أونصة الذهب إلى 1196 دولار.

- ولكن بعد ثلاث سنوات من مرور الأزمة، بدأت الأعمال الإنشائية في كثير من المشاريع التي كانت متوقفة، وفي عام 2011، ضربت دبي بكل التوقعات عرض الحائط بشأن اقتصادها وسجلت نموًا مقبولًا بقيادة القطاعات الاقتصادية الحقيقية الخالية من المضاربات، حيث قاد هذا النمو كل من قطاع السياحة (مسجلًا نموًا ملفتًا) وقطاع الأعمال والصناعات التحويلية وصناعة الألومنيوم والتجارة الخارجية، فالتقارير والإحصائيات تؤكد متانة اقتصاد دبي ومكانتها العالمية حيث ما تزال العديد من كبرى الشركات العالمية تفضل العمل في دبي وتنقل مقراتها إليها باعتبارها ملاذًا آمنًا وقوة اقتصادية متينة.

الفصل التاسع: تحديات التجربة الاتحادية الإماراتية

مقدمة

على الرغم من النجاحات الهائلة التي حققتها التجربة الاتحادية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن ثمة تحديات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ما زالت تواجه الاتحاد وتبقى حجر عثرة في سبيل بلوغ الاتحاد أهدافه التنموية. ويمكن في هذا الفصل التعرض لأبرز تلك التحديات التي تتداخل فيها العناصر السياسية والاقتصادية والأمنية، ولعل أبرز تلك التحديات ما يلي:

أولًا: التواجد الشيعي فى الإمارات العربية المتحدة

يعود الوجود الشيعي في الإمارات إلى منتصف القرن التاسع عشر، حينما بدأ الشيعة من البحرين والساحل الشرقي للسعودية بالتوافد إلى الإمارات عامة، وإلى ما يعرف الآن بإمارة دبي خاصة، وتبعهم من ثم شيعة إيران والهند. ويشكل شيعة الإمارات جزءًا من النسيج الاجتماعي، ويجسدون أكثر حالات الاندماج نجاحًا في منطقة الخليج. فلم يشهد المجتمع الإماراتي في تاريخه ما سمي بـ"المسألة الشيعية" التي شهدتها مجتمعات خليجية أخرى؛ مثل السعودية والبحرين والكويت.

ومما ساعد على اندماج الشيعة أن مجتمع الإمارات يعد من أكثر المجتمعات الخليجية تسامحًا فيما يتصل بالأديان، وأشدها تنوعًا في الأعراق والأقوام والثقافات. ويقدر نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان بنحو 15 في المائة من إجمالي عدد سكان دولة الإمارات[53]، الذي يبلغ نحو 4.5 مليون، ويشكل نسبة غير المواطنين منهم نحو 85 في المائة، في حين أن مصادر أخرى تقول

إن نسبة الشيعة لا تزيد عن 10 في المائة.

ويتركز الشيعة في إمارة دبي والشارقة وأبوظبي، ولهم وجود محدود في بقية الإمارات الأخرى. ويغلب على المجتمع الشيعي في الإمارات مذهب الإمامية، وتتنوع أصولهم الإثنية/ القومية إلى عرب، وهم "البحارنة" الذين جاؤوا من شرق الجزيرة العربية؛ مثل البحرين، و"الإحساء" و"القطيف" في السعودية؛ وإيرانيين أو "العجم"، وأبرزهم اللاريون والأشكنانيون؛ وهنود، ومنهم اللواتية، الذين هاجروا قبل قرون من منطقة "حيدر آباد" الهندية إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الشارقة ودبي[54].

ويذكر أنه توجد في الإمارات، وفي معظم دول الخليج العربية، قبائل تسمى "الهولة" (وهي تحريف عن الحولة)، والتي كانت تاريخيًا تستوطن الساحل العربي من الخليج. إلا أنها انتقلت منذ قرون بعيدة إلى الساحل الفارسي، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، عادت واستقرت في الساحل العربي مرة أخرى. ومع أن هذه القبائل يطلق على أفرادها وصف "العجم" أحيانًا، إلا أنها قبائل عربية القومية وسنية المذهب، ومنها قبيلة آل علي، وآل حماد، والملا، وخوري.

وفضلًا عن المواطنين الشيعة، يقيم في الإمارات أيضًا عدد كبير من الإيرانيين الشيعة، الذين هاجر أغلبهم إليها بعد الثورة الإيرانية. فقد أشار تقرير إلى أن عدد الإيرانيين - بحسب تقديرات غير رسمية - يقدر بنحو نصف مليون، يتركز معظمهم في دبي[55].

كما يقيم في دبي أيضًا عدد من أتباع طائفة "البهرة" (التي تنتسب إلى المذهب الإسماعيلي)، ولا يعرف عددهم في دبي على وجه الدقة، إلا أن مصادر تقدرهم بعدة آلاف، ومعظمهم يحمل التابعية الهندية والباكستانية. وتقيم طائفة "البهرة" مجلس العظة السنوي لها بمناسبة عاشوراء في دبي، حيث شارك في احتفال عام 2004 زعيم الطائفة الدكتور محمد برهان الدين، الملقب بالسلطان، وحينها منحتهم حكومة دبي أرضًا لإقامة مركز لهم في الإمارة. وتعد هذه

الطائفة من الطوائف الثرية، وذلك لاشتغال أتباعها بالتجارة، وتعني تسميتهم بالعربية "التاجر".

وتعتبر كافة جوامع الشيعة وحسينياتهم ومآتمهم ملكًا خاصًا، ولا تتلقى أي تمويل من الحكومة، وتتبع في إمارة دبي مجلس الأوقاف الجعفرية الخيرية، المشكَّل بمرسوم من حاكم دبي السابق، الشيخ مكتوم بن راشد. ولا يتم تعيين الأئمة لمساجد الشيعة من قبل هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ولكنها تراقب كل خطبهم عن كثب. ورغم أن منهج الدراسات الإسلامية المتبع في المدارس الحكومية يدرِّس المذهب السني فقط، إلا أنه لا ينال من المذاهب الإسلامية الأخرى.

ومن أبرز المساجد والمآتم الشيعية في دبي مسجد الإمام علي، الذي يعد أقدم مساجدهم في الإمارة، وبالقرب منه يقع مأتم الحاجي ناصر، الذي أقيم في أواخر القرن التاسع عشر، ومأتم الكراشية. أما في العاصمة أبوظبي، فلهم مسجد الرسول الأعظم، ومأتم البحارنة الكبير. وفي الشارقة يوجد لهم مسجد كبير اسمه الزهراء، وحسينية الزهراء، التي تعد من أقدم الحسينيات في الدولة برمتها.

مثل باقي المواطنين، لا يوجد للشيعة أحزاب أو جمعيات سياسية، إذ لا يسمح القانون في دولة الإمارات بتشكيل الأحزاب أو إقامة التجمعات السياسية. ويذكر تقرير حقوق الإنسان لعام 2005 - 2006، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، أن هذه الأقلية لا تشغل مناصب عليا في الحكومة الاتحادية، وفي الواقع فإن توزيع الحقائب الوزارية الاتحادية يستند إلى حصص كل إمارة والثقل القبلي، بشكل كبير.

وقد شغل أحد المواطنين الشيعة منصب وكيل وزارة الإعلام في السبعينات، وهو الدكتور عبدالله النويس، الذي هو من بحارنة أبوظبي. ولم يترشح أي شيعي إلى مقاعد المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان)، التي خضعت للانتخاب

الجزئي، وغير المباشر في ديسمبر/كانون أول 2006.

ومن الشخصيات البارزة ذات الثقل السياسي في المجتمع الشيعي الإماراتي الشيخ عيسى بن عبد الحميد عيسى الخاقاني، إمام وخطيب الشيعة في العاصمة أبوظبي، وغدير ميرزا رئيس مجلس الأوقاف الجعفرية الخيرية بإمارة دبي[(56)].

ونظرًا إلى أن تمكين الشيعة السياسي في العراق كان العامل الأبرز في تحريك طموحات الشيعة ومطالبهم في دول الخليج العربي، فإن هذا العامل وما ارتبط به من متغيرات وتطورات وتحولات على مدى الأعوام التالية لعام 2003 كانا من المحددات الرئيسية التي أثرت في طريقة تعامل نظم الحكم في دول الخليج مع المطالب التي طرحتها الأقليات الشيعية فيها بعد هذا التاريخ.

وقد أدت الأوضاع السابقة إلى أن الحكومات في دول الخليج أصبحت أقل استجابة لمطالب الشيعة وأكثر حزمًا في مواجهة مواقفهم وتحركاتهم، وأكثر قربًا وتفاعلًا مع مواقف السلفيين السنَّة، وأكثر حساسية تجاه كل ما من شأنه أن يسبب احتقانًا طائفيًا في المجتمع، إضافة إلى أنها أصبحت في موقف قوة في مواجهة مطالب الشيعة بعد أن تراجع ضغط "النموذج العراقي"، وضغوط التغيير الأمريكي عليها. كما أن الشيعة في الدول الخليجية في ضوء الصراع الطائفي في العراق، واستنفار السلفيين السنَّة ضد مطالبهم وبعض الفتاوى التي كفَّرتهم، فضلًا على بروز الحديث عن «الهلال الشيعي» المرتبط بإيران، قد أصبحوا مع مرور الوقت أقل اندفاعًا وأكثر هدوءًا في طرح مطالبهم من ناحية، وأكثر براجماتية في التعامل مع الأوضاع القائمة من ناحية أخرى، إضافة إلى السعي إلى إثبات وطنيتهم في مواجهة مظاهر التشكيك فيها، أي أن ما حدث في العراق من تمكين شيعي بعد عام 2003، كعامل إيجابي بالنسبة إلى الشيعة في الدول المجاورة، قد تحول مع الوقت إلى عامل سلبي كبَّل تحركاتهم وزاد من الضغوط عليهم.

ثانيًا: مشكلة الجزر الإماراتية الثلاثة

تستأثر منطقة الخليج باهتمام إيران حيث تسعى من خلال ذلك إلى أن تكون الدولة الرائدة صاحبة التأثير والنفوذ وتسعى إلى امتلاك كل عناصر القوة عسكريًا و تسليحًا بما يخل بالتوازن الاستراتيجى بالمنطقة و يهدد دول الخليج العربى بين الحين والآخر، خاصة في حالة تصاعد الأزمات. وقد كان من أهم الأحداث التي مرت بها منطقة الخليج هو الادعاءات الإيرانية حول أحقيتها في ضم البحرين، وكذلك الخلاف حول تسميته الخليج... فارسي أم عربي، والحرب العراقية الإيرانية عام 1980- 1988 وقيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981 ونظرة إيران العدائية تجاهه، هذا بالإضافة إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى" و"أبو موسى"[(57)]. و من الممكن تناول محاور المشكلة كما يلي:

1- ماهية الجزر الثلاثة:

أ- جزيرة "أبو موسى":

تعتبر من أكبر جزر الخليج مساحة حيث يبلغ طولها 5 كم^2 وعرضها حوالى 4 كم^2 وتقدر مساحتها 20 كم^2 وهى تتبع إمارة الشارقة وتبعد عنها حوالى 75 كم فى حين تبعد 95 كم عن ميناء "لنجة" الإيراني كما تبعد 160 كيلو مترًا عن مضيق هرمز[(58)].

وتعتبر جزيرة "أبو موسى" منذ القدم تابعة لإمارة الشارقة ويعمل أهلها بصيد الأسماك والرعى والزراعة وهى غنية بالمعادن مثل ترسبات أكسيد الحديد والنفط حيث يوجد بها ثلاث آبار نفطية[(59)].

ب- جزيرة "طنب الكبرى":

تقع شمال شرق جزيرة "أبو موسى" وتبعد عن "رأس الخيمة" 20 كم^2 وتبلغ مساحتها حوالى 9 كم^2 و هى عبارة عن قبة صخرية غنية بالمعادن و خصوصًا التراب الأحمر وهى تعتبر جزءًا من إمارة "رأس الخيمة" وقد احتلت إيران الجزيرة بالتواطؤ مع بريطانيا عام 1971 وقد قامت إيران بتحويل الجزيرة إلى منطقة عسكرية حيث أنشأت محطة رادار وحولتها إلى مراكز عسكرية للمراقبة والتفتيش[60].

ج- جزيرة "طنب الصغرى":

تقع إلى الشمال الشرقى من "طنب الكبرى" وتبعد عنها حوالى 12 كم^2، وهى جزيرة صغيرة مثلثة الشكل يبلغ طولها 2 كم^2 وعرضها واحد كم^2 و تتكون من تلال داكنة صخرية وهى غير مأهولة بالسكان تتبع لإمارة "رأس الخيمة" وتتوفر فيها خامات غنية من الحديد الأحمر[61].

2- ملكية الجزر من وجهتي النظر الإيرانية والإماراتية:

أ- إيران:

ترى إيران أن الجزر محل الحديث هي جزء من الأراضي الإيرانية اقتطعه البريطانيون وضموه إلى الإمارتين العربيتين الشارقة و"رأس الخيمة"، ونتيجة لذلك فهي ترى أنها عندما احتلتها قامت بإعادة ذلك الجزء إلى أصله[62].

وتتمحور الادعاءات الإيرانية فى أن هذه الجزر الثلاثة هي من ضمن أرخبيل يخضع للسيادة الإيرانية ويتمتع بأهمية استراتيجية كونه يشرف على مضيق هرمز، وهذا ما جعله محط أطماع الإمبراطورية البريطانية التي سيطرت على بعض الجزر في القرن التاسع عشر ورفع علم الشارقة على "أبو موسى" وعلم إمارة "رأس الخيمة" على جزيرتي "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى". حيث كانت

الإمارتان تخضعان للوصاية البريطانية، وعندما قررت بريطانيا الكشف عن نيتها في الانسحاب من الخليج، بدأت في مفاوضات حيوية حول النزاع القائم حول الجزر نتج عنه تسوية أتاحت لإيران إعادة بسط سيادتها على الجزر الثلاثة، مقابل تنازلات سياسية نسبية تتعلق بوضع جزيرة "أبو موسى" نصت عليها مذكرة التفاهم الصادرة في 25 نوفمبر/تشرين ثانٍ 1971، وفي 30 نوفمبر/تشرين ثانٍ 1971 وقبل يومين من انقضاء مهلة معاهدة الحماية البريطانية لإمارتي الشارقة و"رأس الخيمة"، استعاد الجيش الإيراني الجزر الثلاثة، وتعتبر إيران إعادة بسط سيادتها على الجزر مسألة منتهية، وتستند إيران فى استيلائها على الجزر الثلاثة إلى خريطة فارس التي أعدها اللورد كيرزون وهي خريطة غير رسمية صدرت عام 1887 والتي ثبت فيها ألوان الجزر الثلاثة بنفس لون بلاد فارس.

ثم كانت التطورات حول أزمة الجزر والتي اندلعت في مارس/آذار 1992 بانتهاك السلطات الإيرانية اتفاقية عام 1971، وذلك باحتلالها جزيرة "أبو موسى" بالكامل وطرد سكانها العرب منها، وبذلك المسلك الإيراني عادت مسألة الجزء إلى الضوء مجددًا لتشكل بؤرة توتر في الخليج.



خريطة الجزر الثلاثة

ب- دولة الإمارات العربية المتحدة:

تتبع الجزر الثلاثة من المنظور التاريخي الحديث لقواسم "رأس الخيمة" والشارقة، حيث تم ممارسة مظاهر السيادة عليها في وقت لم يتطرق أي حديث إيراني عنها حتى عام 1904 حين بدأ اكتشاف الأكسيد الأحمر في جزيرة "أبو موسى" وبدأت معه التطلعات الإيرانية في الجزر، ثم إن احتلال إيران للجزر عام 1971 بعد انسحاب بريطانيا من الخليج كان تعويضًا بريطانيًا للشاه في قضية البحرين والتنازل عن المطالبة بها[63].

وتؤكد دولة الإمارات حقها القانوني في الجزر من خلال الوثائق والمراسلات والممارسات الدبلوماسية المرتبطة باتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والتي تقع في تصميم السيادة الوطنية لإمارتي الشارقة و"رأس الخيمة". وتعود ملكية هذه الجزر للقواسم الذين كانوا يسيطرون على الساحلين الغربي والشرقي القريبين من مدخل الخليج العربي منذ أكثر من مائتي عام، وهذا ما أكدته إحدى الوثائق البريطانية الصادرة عن مكتب وزارة الهند بتاريخ 24 أغسطس/آب 1928.

وقد أكدت الإمارات أنها ستسعى بكل الوسائل السلمية الممكنة إلى عودة سيادتها الكاملة على جزرها المحتلة الثلاثة، كما أصدرت الخارجية الإماراتية بيانًا مطولًا أوضحت فيه موقفها من احتلال هذه الجزر الثلاثة من قبل إيران **وطالب البيان الإماراتي بالآتي**[64]:

1- إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرتي "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى".

2- ضرورة إعلان إيران عن التزامها بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة "أبو موسى".

3- عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف في ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة "أبو موسى" بموجب مذكرة

التفاهم.

4- إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في "أبو موسى" وعلى مواطني الدولة والمقيمين بها.

5- إيجاد إطار لحسم مسألة السيادة على "أبو موسى" خلال فترة زمنية محددة.

وحث المجلس على تفعيل الحوار الودي والاتصالات الثنائية والزيارات المتبادلة مع إيران، على مختلف المستويات، مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقات الثنائية ومذكرات وبروتوكولات التفاهم التي شملت الجوانب الاقتصادية والأمنية. وناشدت دول المجلس، عبر البيانات الختامية والصحفية المتعاقبة الصادرة عن المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، إيران الاستجابة لمبادرة دول مجلس التعاون والإمارات العربية المتحدة لحل قضية احتلالها للجزر الثلاثة بالوسائل السلمية[65].

ثالثًا: إشكالية العمالة الأجنبية فى الخليج العربي

شهدت منطقة الخليج العربي نشاطًا ملحوظًا في أعداد العمالة الوافدة من الدول الأجنبية والعربية في الأربعينات والخمسينات من هذا القرن، وذلك بسبب تدفق العوائد النفطية في اقتصاديات دول الخليج، وقد ارتفعت هجرة الأيدي العاملة لاستخدامها في عملية البناء الشاملة، وكانت أعلى نسبة عمالة في تلك الفترة من الهند وإيران، في حين شهدت دولة الكويت تطورًا سريعًا في النمو السكاني خلال الثلاثين عامًا الأخيرة..

1- تطور العمالة الأجنبية فى الخليج العربي:

في منتصف الثمانينات تقريبًا، بدأت تتضاءل نسبة استقدام العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الأوضاع الاقتصادية، مما اضطر هذه

الدول إلى الضغط على النفقات العامة بشكل كبير، فانخفاض العائدات النفطية دفع دول المجلس إلى اتخاذ بعض الخطوات الإجرائية هدفت إلى تخفيض نسبة العمالة الوافدة قدر الإمكان، وخاصة غير الماهرة فالمملكة العربية السعودية خفضت ما يربو عن 600 ألف عامل، وفي قطر بسبب تراجع الإنفاق الحكومي على برامج الاستثمار، اضطرت معها الحكومة إلى أن تطلب من جميع العمالة الوافدة والذين تزيد أعمارهم عن خمسين عامًا إلى التخلي عن أعمالهم خلال عام 1984. بينما اضطرت دولة الكويت في خطتها الخمسية إلى تخفيض العمالة الوافدة من 544 ألف عامل عام 1985 إلى 507 ألف عامل عام 1990 أي حوالي 37 ألف عامل. وفي آخر تعداد أجرى في الكويت عام 1985، كانت العمالة الوافدة 60% تقريبًا.

ولكن بعد تحرير دولة الكويت من العدوان العراقي، ارتفعت نسبة العمالة إلى مليون و475 ألف من إجمالي عدد السكان مليونين و273 ألف نسمة وبنسبة تشكل 65% بينما المواطنون يشكلون 35% من السكان وهذه النسب لا تنسجم وتوجهات الحكومة ومجلس الأمة بإعادة التوازن في التركيبة السكانية وهو جدل قائم خاضع لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولها أبعادها المختلفة أهمها أن أبناء الوطن هم أحق الناس في بناء أوطانهم والمحافظة عليه[66].

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العقود الثلاث تدفقًا في أعداد الوافدين من أجل العمل إلى المنطقة من مختلف أنحاء العالم وبصفة خاصة من الدول العربية وشبه القارة الهندية ودول جنوب شرق آسيا ولعلنا لا نتجاوز الواقع إذا قلنا أن العمالة الوافدة إلى هذه المنطقة تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات وربما استمرت كذلك إلى أمد يصعب تقديره حيث بلغت نسبة الوافدين إلى إجمالي السكان أرقامًا خيالية بات معها المواطنون الخليجيون أقلية خاصة في ثلاث دول هي الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر،

ويوضح الجدول التالي الخلل الذي وصل إليه التركيب الديموجرافي للسكان.

التركيب الديموجرافي للسكان

الدولة	إجمالي السكان	الأصليين	الأجانب	الأصليين %	الأجانب %
السعودية	27601038	22024962	5576076	79.8	20.2
الامارات	4444011	844362	3599649	19	81
البحرين	708573	473465	23518	67	33
سلطنة عمان	3204897	2627604	577293	82	18
الكويت	2505559	1214205	1291354	48.5	51.5
قطر	907229	226808	680421	25	75
الاجمالى	39371307	27411406	11959901	53.5	46.5

يتضح من الجدول السابق أن التعداد السكاني لدول الخليج العربي الستة (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، قطر) حوالي 39371307 مليون نسمة طبقًا لتقديرات البنك الدولي لعام 2007. وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة هذه الدول من حيث عدد السكان حيث تبلغ حوالي 27.601.038 مليون نسمة، في حين تأتي مملكة البحرين كأصغر دولة فى المنطقة من حيث عدد السكان حيث تبلغ 708573 نسمة[67].

ومن خلال القراءة المتأنية للخريطة الديموجرافية بالمنطقة، يتضح أن منطقة الخليج العربي تتسم بتباين شديد في هيكلية السكان، حيث توجد ثلاث دول هي الإمارات والكويت وقطر يزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين حيث تقدر نسبتهم بـ(81%، 51.5%، 75%) على الترتيب، في حين أن الدول الثلاثة الأخرى وهي السعودية والبحرين وسلطنة عمان تتميز بتواجد سكاني محلي أكبر وإن كان ذلك لا يمنع من تواجد نسبة ليست بالقليلة من الجنسيات الأخرى تمثل (20.2%، و33%، و18%) على الترتيب لتلك الدول.

2- أبعاد استقدام العمالة الوافدة:

يمكن التعرض لأبرز الأبعاد الخاصة باستقدام العمالة الأجنبية على النحو التالي:

أ- البعد الأمني:

هناك مشكلة حقيقية في دخول أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية الوافدة بطرق غير مشروعة من خلال المنافذ البحرية التي لا تستطيع قوات خفر السواحل أن تمنع هذا التسلل غير الشرعي وخاصة من دول الجوار وإن كان محدودًا إلا إنه يحمل في ثناياه أخطارًا كبيرة وغير مرئية تهدد المجتمع، فالدولة تفقد سلطاتها عليهم بحيث لا تستطيع تعقبهم أو محاسبتهم في حالة ارتكاب جرائم خطيرة، والجانب الأخطر إذا كانوا يحملون معهم إلى داخل البلاد مواد محظورة مثل الذخائر والأسلحة أو المخدرات مما يؤثر على حالة الاستقرار والأمن في المجتمع. ومن ناحية أخرى فإن الأفراد الذين يتسترون عليهم داخل البلاد قد يفرضون عليهم القيام بأعمال مخلة بالشرف والأخلاق مما يساعد على انتشار الرذيلة والفساد الأخلاقي.

ونتيجة للوضع السابق، فقد ظهرت ممارسات خطيرة تهدد المجتمع الخليجى المحافظ، فسجلات المحاكم وأقسام الشرطة تشهد على ذلك..

ب- البعد الثقافي:

رغم كثرة العمالة الوافدة وخصوصًا الآسيوية من شبه القارة الهندية في دول الخليج إلا أن لها ثقافتها الخاصة. ويتضح ذلك من خلال ما تعرضه دور السينما من أفلام أغلبها هندية لا تمت بصلة إلى المجتمع العربي الخليجي ولا تناقش قضاياه ومشاكله.

ومن هنا فإن العمالة الوافدة وخاصة الآسيوية تؤثر بصورة مباشرة وسلبية على ثقافة المجتمعات الخليجية من خلال تفوقها العددي. ويتضمن هذا الجانب الفكري - الثقافي بحيث لا يمكن إغفال أثر أو آثار وجود المدارس الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ثبت أن أبناء إحدى الدول الخليجية قد فاقوا في أعدادهم أبناء الأجانب في هذه المدارس.

هذه المدارس من أخطر المؤسسات التي عملت وما زالت تعمل على تغريب الأجيال من أبناء الأمة الإسلامية ورغم أنها أنشئت في البداية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية إلا أن الواقع يقول بأن خطرها قد امتد إلى أبناء الخليج الأصليين وبدأت تنشر وتنفث سمومها في كيان المجتمع الخليجي وتؤثر في هويته العربية، ويؤيد هذا الرأي وجود حوالي خمس وعشرون مدرسة أجنبية في دولة الكويت، يدرس فيها نسبة عالية من أبناء الكويت والعرب والمسلمين تفوق نسبة الدارسين فيها من غيرهم من الأجانب[(68)].

كما أن للباكستانيين والهنود والإنجليز والأمريكيين وغيرهم من هذه الجاليات مدارس ونواد وجرائد وبرامج تليفزيونية خاصة. وهذه التعددية الثقافية تشكل خطورة كبيرة على مستقبل اللغة العربية والوحدة والانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المنطقة الخليجية، وفي المستقبل القريب يتوقع أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالًا من أبناء المنطقة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لمنطقة الخليج العربية. كما قامت هذه المدارس في بعض دول الخليج العربي بإنشاء نوادٍ خاصة ومدارس ونشرات وجرائد بها

برامج إذاعية وتليفزيونية خاصة بالجاليات الأجنبية غير العربية ويمنع حتى المواطن من دخولها أو التأثير فيها وصار لهذه الجاليات دور اجتماعي خطير على صعيد التبشير الديني والانتشار الثقافي.. إضافة إلى ذلك لا نغفل خطر خدم المنازل (سائق، خادم، مربية)، وخصوصًا المربيات اللاتي يؤثرن على العادات والتقاليد والقيم وخاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك والملبس والمأكل وكذلك الثقافة والتآلف الاجتماعي. ففي دول الخليج ما يقرب من 500 ألف خادم داخل الأسر الخليجية مما يؤثر على تربية الأبناء الصغار والأسرة خاصة عند انشغال الوالدين أو تدني مستواهما التعليمي.

ج- البعد السياسي:

إن وجود أغلبية سكانية وافدة بلغت في الإحصاءات الأخيرة ملايين الأفراد تنبئ عن وجود خلل في التركيبة السكانية في المجتمع الخليجى. وقد ساهمت عوامل عدة منها الضغوط من بعض الدول الأجنبية بدعوى حماية مصالح رعاياها لتجد مبررًا للتدخل لاستمرار تدفق الأموال عليها لتحسين ميزان مدفوعاتها والتخفيف من حد البطالة بها.

كما تسيطر على سوق العمالة قوى خفية وعوامل سياسية تؤثر على القرار الاقتصادي والاجتماعي الرشيد الذي ينعكس إيجابًا على المجتمع بشكل عام، فظاهرة تجارة الإقامات والتى سنفرد فصلًا لمناقشتها أصبحت واضحة للعيان، والعمالة الوافدة التي بلا مؤهل والهامشية تقوم بدفع مبلغ مقطوع لهؤلاء التجار، كما أثرت العوامل السياسية على أعداد ونوعية العمالة الوافدة، فأصبح نظام الحصص للعمالة الوافدة من بعض الدول في المشاريع الحكومية أمرًا مقبولًا ومعتادًا، ولكن النمو في أعداد العمالة الوافدة خصوصًا في السنوات الأخيرة أكد وجود فاعلية العوامل غير الاقتصادية المسيطرة على سوق العمل.

د- البعد الاقتصادي:

لا شك أن وجود عدد كبير من الجنسيات تصل إلى 156 جنسية مختلفة من العمالة الوافدة أوجدت خللًا كبيرًا في التركيبة السكانية، حيث أصبحت نسبة العمالة الآسيوية أكبر من نسبة العمالة الوطنية من إجمالي السكان. كما تشكل استنزافًا للموارد الاقتصادية نظير الأجور التـي يتقاضونها وإلى التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة كبيرة العدد نتيجة لتحمل الدولة الجانب الكبير من هذه التكلفة عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر للخدمات (الرعاية الصحية والتعليمية، والمواصلات، والكهرباء، والمواد الغذائية ... إلخ).

وقدرت بعض الدراسات التكلفة، وذلك ما يسمى بأجر الظل Shadow Wages بأكثر من ضعفي الأجر النقدي، ويمكن النظر إلى التحويلات الخارجية الخاصة من دون مقابل من بيان ميزان المدفوعات كمؤشر لتقدير التكلفة المالية للعمالة الوافدة[69].

الفصل العاشر: رؤية مقترحة لمزيد من التفعيل للتجربة الاتحادية الإماراتية

مقدمة

مما لاشك فيه أن تجربة الاتحاد داخل الإمارات العربية المتحدة لا يمكن فصله عن الأمن القومي العربي، حيث أنه كل متكامل يسعى في المقام الأخير إلى تحقيق الاستقرار داخل كافة الدول العربية. كما يلاحظ أن تحقيق الأمن القومي ليست مسألة أمنية فقط، بل هي عملية تشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية. ومن ثم يمكن التعرض لأهم المحاور المقترحة لهذا الجانب على النحو التالي:

أولًا: على المستوى السياسي

1- استمرار العلاقات الطيبة مع مختلف الدول سواء الأوروبية أو الأمريكية أو الآسيوية والأفريقية حيث لم يسجل تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة قط أنها بادرت بأي نوع من أنواع العدوان أو تسببت في وقوع خلافات مع أية دولة وتكاد لا توجد دولة في العالم لا تربطها بدولة الإمارات العربية المتحدة معاهدات وإتفاقيات تتناول أوجه التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي وتنظم العلاقات الثنائية بين الطرفين.

2- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:

تلعب منظمات المجتمع المدني، باعتبارها شريكًا أساسيًا للكيانات والمؤسسات التنفيذية والتشريعية، دورًا مهمًا وفاعلًا فى حركة الإصلاح السياسي ينبع من دورها كأداة رقابية جماهيرية ووسيط للتعبير عن مطالب القاعدة الشعبية

وخلق حالة من الحوار بينها وبين أجهزة الدولة، مما يزيد من ضرورة تفعيل دورها والعمل على منحها الآليات اللازمة التي تمكنها من أدائها لوظائفها بفاعلية، ومن تلك الآليات:

- منحها الصلاحيات القانونية التي تتيح لها مراقبة الفعاليات الانتخابية لضمان نزاهتها وشفافيتها.

- إتاحة المعلومات المتعلقة بالأداء الحكومي والبرلماني لتلك المنظمات لتوفير أدوات مراقبة الأداء المعتمدة على البيانات والمعلومات الدقيقة.

- توعية النواب بأهمية التواصل مع تلك المؤسسات باعتبارها أحد أذرع الرقابة الشعبية.

ثانيًا: استكمال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ليست مبالغة في القول أن الإصلاح منظومة متكاملة الأبعاد والتوجهات، فمن الصعب أن تحقق دولة في أحد مسارات الإصلاح نجاحًا حقيقيًا وملموسًا، في حين تظل المسارات الأخرى كما هي، فلا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي واجتماعي يستجيب إلى المتغيرات والتحولات، ويدلل على ذلك مختلف تجارب الدول النامية التي فشلت بسبب تبنيها لسياسات إصلاحية على مسارات دون الأخرى. وإذا كان صحيحًا أنه ليس شرطًا أن تشهد برامج الإصلاح التقدم في مختلف المسارات بنفس الوتيرة، إلا أنه من الصحيح أيضًا ألا يحقق أحد المسارات تقدمًا وتظل بقية المسارات على الحالة ذاتها، حيث يخلق حالة من عدم التوازن داخل المجتمع يكون مآله إلى الفشل، فلا يستطيع مجتمع أن يسير على إحدى قدميه، وتظل الأخرى ثابتة. وانطلاقًا من ذلك، فالإصلاح السياسي المنشود يتطلب مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. والعكس صحيح، فالإصلاحات الاقتصادية

والاجتماعية التي يشهدها أي مجتمع تتطلب بالضرورة إصلاحات سياسية تراعي هذه التطورات من ناحية، وتتلاءم مع ثقافة المجتمع وتقاليده من ناحية أخرى.

ولذا، فلا يمكن الحديث عن إدخال إصلاحات دستورية قانونية دون أن تواكبها استكمال لمنظومة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلبها المجتمع، وإيمانًا بذلك وحتى تكون الرؤية متكاملة الأبعاد، نرى أن الأمر يستوجب الإسراع باتخاذ خطوات جادة في بعض المجالات، أبرزها ما يلي:

1- حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتخفيف أعباء المعيشة، والحد من التضخم، ومكافحة ارتفاع الأسعار، وربط سلم الأجور والرواتب بمعدلات التضخم، ومنع الاحتكار، وتحسين الخدمات العامة، خاصة الخدمات الصحية، وتمكين المواطن من نيل حقوقه المكفولة قانونًا.. والتطبيق السليم للقوانين الخاصة بمعالجة المسألة الإسكانية.

2- منح المزيد من الاهتمام بالرأي العام الإماراتي، فأصبح من الصعب على أية حكومة أن تغفل دور الرأي العام في توجيه السياسات وحسم الخيارات في ضوء ما يشهده العالم من ثورة معلوماتية واتصالية أزالت الحدود، وألغت الحواجز، وتلاشت المسافات. ومن ثم، فقد أضحى على الحكومة كما هو في مختلف دول العالم المساهمة بما لديها من إمكانيات في إشراك الرأي العام فيما تضعه من سياسات واستراتيجيات، وفيما تعتزم اتخاذه من قرارات، ليصبح الشعب أكثر تقبلًا وفهمًا وتجاوبًا معها، ويتطلب ذلك إنشاء مراكز متخصصة لقياسات الرأي العام، تأخذ في اعتبارها طبيعة المجتمع وعقائده وثقافته وتقاليده، ولا يقتصر الأمر على ما تقوم به المراكز البحثية القائمة التي تعطى جزءًا من اهتمامها لأبحاث الرأي العام، أو ما تنشره الصحف، وما يذاع عبر الإعلام المرئي. وإنما الأمر يتطلب مراكز متخصصة تلتزم في قياسات واستطلاعات الرأي العام بالنهج العلمي المتبع دوليًا.

3- إعطاء مزيد من الاهتمام بقضايا المرأة الإماراتية، وتمكينها من نيل حقوقها القانونية كاملة دون تمييز، في قضايا الرعاية السكنية، وتولي المناصب، وتيسير أمور أبناء المواطنات الإماراتيات المتزوجات من غير المواطنين.

5- إدخال المزيد من الإصلاحات على النظام التعليمي وتطوير المناهج التعليمية، وربط التعليم باحتياجات الحياة وبالتطور العلمي والثقافي واحتياجات التنمية، والاهتمام بتحسين مخرجات التعليم، وتطوير الجامعة وتعزيز استقلاليتها، والنظر في إنشاء المزيد من الجامعات والكليات، عبر اعتماد حق الاختيار بين نظامي التعليم المشترك والتعليم المنفصل.

6- تعزيز روح المواطنة الدستورية، والوحدة الوطنية، وفق مبادئ المساواة بين المواطنين، وتكافؤ الفرص، والعدل الاجتماعي، والتصدي بحزم ووعي لمحاولات شق صفوف المجتمع الإماراتي الموحد عبر إثارة النعرات الطائفية والقبلية والعائلية والفئوية والمناطقية، مع الاحترام التام للانتماء الطائفي؛ والاعتزاز الفردي بالأصول القبلية والعائلية، ولكن دون أن يكون ذلك على حساب الانتماء الوطني.

ثالثًا: تفعيل الجهود في المجال الأمني والعسكري

1- مساهمة القوات المسلحة الإيجابية في مجال الخدمة الوطنية على أن يحكم هذه المساهمة ضوابط أساسية من أهمها ألا تؤثر هذه المساهمة في الكفاءة القتالية للقوات المسلحة وأن تحقق هذه المساهمة مبدأ الاكتفاء الذاتي الإداري لأفراد القوات المسلحة.

2- تنويع مصادر السلاح، فلم يعد ممكنًا من الناحية العملية الاعتماد على مصدر واحد للسلاح وتطوير الإنتاج المحلي لبعض نظم الأسلحة التي تحتاجها القوات المسلحة لتحقيق قدر مناسب من الاكتفاء الذاتي والعمل على الدخول

في مجال المنافسة الدولية في مجال التصنيع الحربي بالتعاون والتكامل مع الدول العربية التى تمتلك مقاومات التصنيع الحربي.

3- مزيد من التعاون العسكري مع الدول العربية في مجالات التدريب والتعاون بين أجهزة المخابرات الاستراتيجية بما يحقق تبادل المعلومات لتنسيق المواقف والقرارات القومية.

رابعًا: على المستوى الثقافي

1- الحفاظ على الهوية والقيم الثقافية العربية والإسلامية في مواجهة محاولات الغزو الفكري واختراق الثقافات العربية خاصة فى إطار دعوات الشيعة لإذابة الفروق بين الثقافات والدعوة لثقافة إسلامية جديدة ويكون ذلك ستارًا لهم لتنفيذ مخططاتهم داخل هذه الدول.

2- تنمية دور المؤسسات الدينية السنية للقيام بدور الدعوة والتوعية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الدور الدعوي الذى تقوم به وزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية أو الدعاة في المساجد ومن خلال اللقاءات الفكرية والعلمية داخل الجامعات والمدارس والنوادي والتجمعات العامة.

3- تأكيد سماحة الإسلام من خلال اللقاءات الفكرية والثقافية، وأن هذا الدين يدعو للتسامح و الخير والسلام.

4- التوسع في تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي الصحيح مع زيادة حجم المبعوثين والأئمة وإنشاء الجوامع ومدارس تعاليم الثقافة العربية والإسلامية بها، وذلك لحماية الأجيال الناشئة بالدولة من الثقافات الوافدة والتي تشكل خطرًا داهمًا لأبناء الدولة يجب تداركه قبل أن تتفاقم آثاره.

مراجع الدراسة

1 - المراجع العربية

أولًا: الوثائق:

1- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

2- البيانات الختامية الصادرة عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي.

3- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأساسي.

ثانيًا: الكتب:

1- أحمد إبراهيم محمود، **الأزمة النووية الإيرانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة، 2004.

2- د. أحمد أبو حاكمة، **تاريخ الكويت الحديث 1750- 1965**، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1984.

3- أحمد الشهاوي، **مجلس التعاون الخليجي: من التعاون إلى التكامل**، دار الخطيب للنشر، عمان، 2006.

4- د. أحمد إمام الشيخ، **الشرق الأوسط الكبير**، دار النهضة، القاهرة، 2008.

5- أحمد رشاد، **الأمن القومي العربي**، الدار الدولية للنشر، القاهرة، 2004.

6- أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربي في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية (9)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

7- أمين هويدي، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، دار الطليعة، بيروت، 1975.

8- د. جمال زايد، **الخليج العربي**، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2001.

9- جمال زكريا قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**: **تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية لإمارات الخليج العربية**، المجلد الرابع، دار الفكر العربى، القاهرة، 1996.

10- جواد إبراهيم رضا و آخرون، **الخليج العربي**، عالم الكتب، الكويت، 2003.

11- جودة إبراهيم، **الغزو العراقي للكويت و تأثيراته على الأمة العربية**، المكتبة الدولية، القاهرة، 1997.

12- حامد بن سالم الهنائي، **أمن الخليج العربي**، دار الثقافة، عمان، 2002.

13- د. حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984.

14- سعدون عبد الرشيد، **الخليج العربي بين الواقع والتحديات**، المؤسسة العلمية، الكويت، 1999.

15- شحاتة محمد ناصر، **سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003- 2008): دراسة مقارنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

16- ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

17- عبد الجواد راغب، **التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي**، دار الصفا للنشر، القاهرة، 2004.

18- عبد الرحمن رشدي الهواري، **المتغيرات العالمية، وأهم المشكلات المعاصرة، وتأثيرها على المنطقة العربية**، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2006.

19- عبد الخالق عبدالله، **النظام الإقليمي الخليجي**، جامعة الإمارات، أبوظبي، 1993.

20- د. عبد الملك منصور، د. سهام جمال الدين، **التهديدات الخارجية للعالم العربي**، مكتبة الأقصى للطباعة، القاهرة، 2002.

21- علي الكواري، **الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، الرياض، بدون تاريخ ، 2002.

22- فاروق الطويل، **الخليج العربي والأطماع الخارجية**، دار النهضة، القاهرة، 2005.

23- كمال طاهر، **الأمن القومي العربي**، دار الصفا، القاهرة، 2001.

24- د.محمد الحشاش، **مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات**، ب.ن.، القاهرة، 1999.

25- محمد الراغب، **العولمة و تأثيراتها على العرب**، دار الفكر، القاهرة، 2005.

26- د. محمد الراوي، **التغيير في نظام الاقتصاد العالمي وتداعياته على أمن الخليج العربي**، مؤسسة التقدم العلمي، الكويت، 2008.

27- د. محمد السيد سليم وآخرون، **الأطلس الآسيوي**، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2002.

28- محمد رشيد الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ذات السلاسل، الكويت، 1988.

29- محمد رشيد رضا، **السنة والشيعة أو الوهابية والرافضة: حقائق دينية**

تاريخية اجتماعية إصلاحية، دار المنار، القاهرة، د.ت.

30- محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، دار العلوم للنشر، القاهرة، 2009.

31- محمد صادق إسماعيل، **العمالة الأجنبية فى الخليج العربي**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010 .

32- محمد صادق إسماعيل، **الديمقراطية الخليجية: إنجازات وإخفاقات**، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010 .

33- محمد صادق إسماعيل، **أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل**، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

34- محمد فودة، أمن الخليج، الدار العربية، القاهرة، 1998.

35- د. محمد نصر مهنا، **دليل الخليج العربي**، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 2008.

36- نجاة عبد القادر الجاسم وآخرون، **الكويت والخليج العربي**، المطابع الحكومية، الكويت، 2005.

37- د. هدى ميتكيس، أ. السيد صدقي عابدين، **قضية الأمن في آسيا**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2004.

38- د. هدي ميتكيس، أ. السيد صدقي عابدين، **التحولات العالمية في القارة الآسيوية**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2003.

39- يحي علي رجب، **أمن الخليج العربي وفي ضوء التغيرات الإقليمية والعالمية**، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، 1997.

ثالثًا: الدوريات:

1- أحمد سالم، تقييم الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، أبريل/نيسان 2006.

2- أحمد منيسي، إيران و تهديدات دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، مارس/آذار، 2006.

3- أسامة الغزالي، حرب الخليج والأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 35، سنة 1984.

4- حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام، العدد 144، القاهرة، أبريل/نيسان 2001.

5- حسن محمد الطاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، **مجلة شؤون عربية**، العدد 74، القاهرة، يونيو/حزيران، 1993.

6- د. حسين المراغي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثاره على أمن دول الخليج العربي، **مجلة دراسات عربية**، العدد 11، بيروت، أبريل/نيسان 2007.

7- خمسة وعشرون عامًا على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملف العدد، **مجلة شؤون خليجية**، صيف 2006.

8- عبد الله فهد النفيسي، منطقة الخليج بين البعدين العربي والإسلامي، **المستقبل العربي**، العدد 140، السنة 13، أكتوبر/تشرين أول 1990.

9- عبد المعطي محمد أحمد، التوتر ومشكلات الأمن في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، يناير/كانون ثانٍ 1997.

10- عمر محجوب عمر، أمن الخليج العربي والصراع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، العدد 3، سنة 1981.

11- فتوح صادق، واقع التركيبة الطائفية فى دول الخليج العربي، **مجلة شؤون**

خليجية، العدد 47، خريف 2006.

12- محمد الأطرش، العرب والعولمة، **المستقبل العربي**، القاهرة، مارس/آذار 1998.

13- محمد السعيد إدريس، دور الأمن والتعاون العسكري في تطوير مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد210، بيروت، 1997.

14- د. محمد سعد أبو عامود، النظم الانتخابية حالة بعض دول الخليج، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، العدد 121، القاهرة، يناير/كانون ثانٍ 2006.

15- منيف الغامدي، تداعيات التواجد الأجنبي في الخليج العربي على تنامى الحركات الإرهابية بالمنطقة، **مجلة الملك خالد العسكرية**، الرياض، يناير/كانون ثانٍ 2005.

16- د. نايف المنذر، تأثير السياسات الأمريكية الجديدة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة شؤون سياسية**، العام الرابع، العدد 11، عمان، أكتوبر/تشرين أول 2006.

17- نهى علي أمير، فى ضوء فوز الشيعة فى الانتخابات العراقية الهلال الشيعي الإقليمي وحدود التأثير على أمن الخليج العربي، **مجلة شؤون خليجية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عدد 41، القاهرة، ربيع 2005.

18- هالة مصطفى، العولمة ودور جديد للدولة، **مجلة السياسة الدولية**، الأهرام، العدد 134، القاهرة، أكتوبر/تشرين أول 1998.

رابعًا: الرسائل والبحوث العلمية:

1- إبراهيم الحمياني، أهم المشكلات والصراعات في قارة آسيا، **رسالة دكتوراه**

غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2004.

2- إبراهيم الملا، التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي، **زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا**، القاهرة، 2004.

3- أحمد بن يحيى بن سعيد الغامدي، تفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحقيقًا للأمن القومي الخليجي والعربي على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، **بحث زمالة غير منشور**، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2007.

4- جاسم محمد الربيع، دور الجزر والمدن الحدودية في تعزيز الأمن القومي، **أطروحة عسكرية غير منشورة**، كلية مبارك للقيادة والأركان، الكويت،2001.

5- راشد الهاملي، دور مجلس التعاون الخليجي العربي في تحقيق الأمن القومي العربي، **زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا**، القاهرة، 1999.

6- رياض محمد الدوسري، تداعيات ضعف دور الجامعة العربية على النظام الإقليمي العربي والخليجي، **بحث زمالة غير منشور**، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 2008.

7- سماح محمد السيد عبد الحفيظ، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي، دراسة طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة حلوان، كلية التجارة، القاهرة، 1995.

8- سيد إبراهيم الدسوقي طه، مجلس التعاون الخليجي. دراسة قانونية تحليلية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2003.

9- عبد العزيز بن بدر آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981-1997، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1998.

10- عبد الله محمد الأحمري، العلاقات المصرية الخليجية والأمن القومي العربي، **بحث زمالة غير منشور**، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 2008.

11- مالك المعيلي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **أطروحة عسكرية غير منشورة**، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت، 1998.

12- محمد رشيد عباس، التطورات السياسية فى عمان وعلاقتها الخارجية 1932 – 1970، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الرشيد، بغداد، يوليو/ تموز 1988.

13- وائل علي عبد الرحمن مصطفى، التهديدات الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1992.

خامسًا: مواقع على شبكة الإنترنت:

1- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربي www.gcc.org

2- شبكة إسلام أون لاين www.islamonline.net

3- مركز التنوير للدراسات الإنسانية http://www.altanweer.net

2- المراجع الأجنبية

1- Adair، John, The Gulf Area and New World Order, (NewYork: Gower Press, 2006).

2- Bass. B, New Middle East, How Turkey Acts, (New York: Free press، 2006).

3- Good worth, Clive, The Gulf In 21th, Century, (Oxford: Heinemann Professional Publishing, 2003).

4- Heady, Ferrel, Arab And Turkey Relation, (NewYork: Marcel Dekker، Inc., 2006).

5- John I. Esposito, es, The Encyclopedia of The Modern Islamic Worl, Volt. (New York and Oxford: Oxford University press, 1995).

6- Joseph Kechichian: The Role of The Ulama in The Politics of an Islamic States, International Journal Of Middle East Studies 18 (February 2001).

7- World Bank, World Fact Book, year book, Gulf Countrie, Military Status, 2008.

سلسلة التجارب

Notes

[←1]

() في تفصيل التجارب الديمقراطية بدول مجلس التعاون الخليجي، يمكن الرجوع إلى: محمد صادق إسماعيل، الديمقراطية الخليجية، إنجازات وإخفاقات، القاهرة، دار العربي للنشر، 2010.

[←2]

(1)" جيمس إيرل كارتر": هو الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1977 - 1981). تميَّزت فترة رئاسته بعودة قناة بنما إلى بنما. وكان وسيطًا للسلام خلال التسعينات، ونجح في ضمان عودة الرئيس أريستيد إلى هايتي في سبتمبر/أيلول 1994. وارتبط اسم "كارتر" على صعيد الخليج العربي، بما يُسَمَّى بـ"مبدأ كارتر"، الذي أعلنته الحكومة الأمريكية في يناير/كانون الثاني 1980، وشَكَّلَ أساس تشكيل قوات للانتشار أو التدخل السريع
في المنطقة. وقد عَبَّرَتْ الحكومة الأمريكية في هذا الإعلان، وبصورة رسمية، عن قلقها الشديد إزاء الأخطار التي تهددها هي وحلفاءها في منطقة الخليج العربي، مؤكدة تصميمها على أن تقاوم، وبكل الوسائل الممكنة ـ بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ـ أية محاولة من جانب أية دولة خارجية للسيطرة على هذه المنطقة.

[←3]

(1) إبراهيم إسماعيل كاخيا، الاستراتيجية العسكرية، الرياض: أكاديمية خالد العسكرية، العدد 62، 1422 هـ، ص37.

[←4]

(2) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي، تطوره وإشكالياته من منظور

العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 460.

[←5]

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي. مرجع سابق ، ص45.

[←6]

() محمد صيرى حماد، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربى، القاهرة: دار المعرفة الحديثة، 2003، ص14.

[←7]

() د. نجاه عبد القادر الجاسم و آخرون، الكويت والخليج العربي، الكويت: مطابع وزارة التعليم، 2004، ص 78.

[←8]

) مراد، مي عبدالله علي. بحث بعنوان مواقع ومدن في تاريخ الإمارات، ص. 8(
http://www.jameelah.com/emirates%20sites.doc

[←9]

() عبد الخالق عبدالله، النظام الإقليمي الخليجي، أبوظبي: جامعة الإمارات، 1993، ص 114.

[←10]

() راجع: د محمد سعد أبو عامود، النظم الانتخابية حالة بعض دول الخليج، القاهرة: مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 121، يناير/كانون ثانٍ 2006، ص:99

[←11]

((Mashaan Mohammed Dies: Saudi Arabia's Foreign Policy, 1953-1975, Ph. D, Thesis, University of Idaho 1981.

[←12]

(1) راجع موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربى على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، النظام الأساسى للمجلس www.gcc.org فى 22/9/2013.

[←13]

)) محمد عدنان مراد، صراع القوى فى المحيط الهندى، دمشق: دار دمشق للطباعة و النشر، 1999، ص 31.

[←14]

() توكل المادتان 190 و 121 من الدستور المسؤولية للحكومة الاتحادية في مجالات الشؤون الخارجية، والأمن والدفاع، ومسائل الجنسية والهجرة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعملة الوطنية، وخدمات البريد والهاتف والاتصالات الأخرى، وضبط حركة الطيران، والترخيص للطائرات، وعدد من الموضوعات المنصوص عليها تحديدًا والتي تشمل العلاقة بين العمال وأرباب العمل، والأعمال المصرفية، وتحديد المياه الإقليمية، وتسليم المجرمين إلى حكوماتهم. وتنص المادة 116على أن "تمارس كل إمارة جميع السلطات التي لا يوكلها هذا الدستور للاتحاد". وتشدد المادة 122 أيضًا على ما يلي: "تنفرد كل إمارة بكل ما لا تنفرد به السلطات الاتحادية، وفقا لما نصت عليه المادتان السابقتان".

[←15]

() محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي فى الميزان، القاهرة، دار

العلوم للنشر، 2009، ص.49

[←16]

() نقلًا عن التقارير الدولية الخاصة بدول مجلس التعاون العربي World Fact Book, year Book, 2007

[←17]

() عبد الله محمد الأحمري، العلاقات المصرية الخليجية والأمن القومي العربي، بحث زمالة غير منشور، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية، 2008، ص.21

[←18]

() أنطونيو دياس. العرب والبرتغاليون في منطقة الإمارات العربية المتحدة في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص. 187-188.

[←19]

() أنطونيو دياس. العرب والبرتغاليون في منطقة الإمارات العربية المتحدة (في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر) في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص. 195.

[←20]

() المصدر نفسه، ص196.

[←21]

(1) بترمون، ج.ي. بريطانيا وقيام الدول في الخليج، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص208.

[←22]

((خالد بن محمد القاسمي،. الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، 1988م، ص7.

[←23]

)) في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: حسين سينو حسين الشيخ زايد ودوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، 2012.

[←24]

(1) منـى محمـد. بريطـانيا والأوضـاع الإداريـة فـي الإمـارات المتصـالحة 1947-1965.مركز الإمارات للدراسات. ط1، ص45.

[←25]

() راجـع: د. محمـد نصـر مهنا، دليـل الخليـج العـربي، الإسـكندرية: دار الكتـب الجامعية، 2008.

[←26]

(1) غانم محمد. الخليج العربي. التطورات السياسية والنظم والسياسات. دار الحكمة للطباعة والنشر. بغداد، 1991، ص92- 93.

[←27]

(1) ينظر: دستور عام 1968.

[←28]

)) ولد الشيخ زايد سنة 1918 في قصر الحصن بمدينة أبوظبي، وهو الابن

الرابع للشيخ "سلطان بن زايد آل نهيان" والذي حكم إمارة أبوظبي من 1922 إلى 1926، وأخذ اسمه من جده المرحوم الشيخ "زايد بن خليفة آل نهيان"، والذي حكم أبوظبي من سنة 1855 حتى سنة 1909 وجاء بعد وفاته عام 2004 ولده الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" الذي أصبح رئيسًا للاتحاد عندما اختاره المجلس الأعلى للاتحاد.

[←29]

(2) فاطمة الحاج عبدالله. التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالح. مؤسسة التعاون، دبي 2008 ط1، ص19.

[←30]

(1) تم الاتفاق على نصوص هدنة بحرية لعشر سنين بتاريخ أول يونيو/ حزيران 1843، حيث جاء في المادة الأولى منها: إنه ابتداء من أول يونيو/ حزيران لعام 1843 سيكون وقف لجميع الاعتداءات في البحر بين رعايا مشايخ ساحل شبه جزيرة العرب ومن التاريخ المذكور حتى نهاية شهر مايو/ آيار 1853 ستقوم هدنة لا عدوان فيها. راجع: سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الحزيرة. مطبعة الجبلاوي، ط2، 1972. ص183

[←31]

)) راجع: محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت: ذات السلاسل 1988.

[←32]

() وهي: أن ترسل إيران قوة عسكرية إلى الجزر بعد 1 – 1 - 1972 (أي بعد إعلان قيام الاتحاد) ويستمر وجود علم "رأس الخيمة" كما هو على الجزيرة، والحقوق من البترول والمعادن في الجزيرة والمياه التابعة لها لـ"رأس الخيمة"

إلى الأبد، ومقابل هذا الوجود العسكري تقدم إيران مساعدات مالية سخية على تعبيرهم لحاكم "رأس الخيمة"، كما تقدم له بعض المساعدات العسكرية لقوته الصغيرة في الجزيرة.

[←33]

(2) حسين غباش، حسين. الجزر الإماراتبة في الوثائق البريطانية. دار الخليج للنشر، الشارقة 2002، ص29.

[←34]

(1) ينظر: مقدمة (ديباجة) دستور دولة الإمارات المتحدة.

[←35]

(1) ينظر: الدستور نفسه الباب الأول، المواد: (1،2).

[←36]

(1) أمل.عجيل، قصة وتاريخ الحضارات القديمة، السعودية الإمارات العربية المتحدة. مكتبة المصطفى، ص 211.

[←37]

(1) حافظ علوان، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.دار وائل، عمان 2001. ص 259.

[←38]

(1) وليد محمد مصطفى، التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات 1971-1991 دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة 2008، ص 93.

[←39]

)) راجع: د.محمد الحشاش، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، ب.ن.، القاهرة، 1999

[40←]

(1)نجم الدين عبدالله. قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مذكرات ودراسات. ص 7، ط1.دار بن دسمال أبوظبي 2004.

[41←]

)) عملت الخطة على توفير مياه الشرب والكهرباء والمساكن الصحية والخدمات التعليمية والصحية وإنشاء المدارس والمعاهد المهنية، وتعبيد الطرق وتم تخصيص مبلغ 12 مليون دينار للمجال التعليمي و7ملايين دينار للمجال الصحي، والخدمات البلدية 50 مليون و71 مليون للمواصلات.

[42←]

(1) الرعاية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإنجازات والرؤى المستقبلية ص 41، دار بن دسمال أبوظبي 2005.

[43←]

)) في دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لعام 1997، ذكرت بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تنفق أكثر من 4% من الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الخدمات الصحية وتعادل هذه النسبة حوالي 5.5 مليار درهم سنويًا، في حين تدرجت ميزانية الوزارة عامًا بعد عام حتى بلغت مليار و600 مليون و465 ألف درهم خلال عام 2001.

[44←]

)) تشير الإحصائيات المنشورة عن وزارة الاقتصاد إلى ارتفاع عدد الإناث المواطنات (15 سنة فأكثر) في قوة العمل من 15,729 عام 1995 إلى 49,000

عام 2006؛ أي شكلت 22% من إجمالي القوة العاملة المواطنة عام 2006، كما ارتفعت نسبة مساهمة السكان الإناث المواطنات في إجمالي القوة العاملة المواطنة من 5.4% عام 1995 إلى 11.8% عام 2006.

[←45]

() تبذل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة جهودًا مضنية للقضاء على الأمية الأبجدية وتحقيق المساواة الجنسين من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين، وبفضل تلك الجهود وتعاون مؤسسات المجتمع المدني، بلغ المؤشر لدى النساء البالغات نحو 93% في عام 2005 مقابل 90% للرجال في نفس العام. وكان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء أعلى قليلًا منه للرجال. لقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 20 عامًا 97% للإناث بينما بلغ نحو 93.6 للذكور في عام 2005 ويلاحظ هنا تفوق نسبة الإناث على الذكور. انخفضت نسبة الأمية لتبلغ أقل من 5% بفضل مراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

[←46]

() ويحق للمرأة الحصول على الطلاق إن استطاعت أن تثبت أن زوجها قد ألحق بها الأذى جسديًا أو معنويًا. كما يمكن للمرأة أن ترفع ضد زوجها دعوى بالطلاق إن تركها لما لا يقل عن ثلاثة اشهر أو أنه لم يواصل الاعتناء بها أو بأطفالها.

[←47]

)) وقد تضمن قانون العمل الاتحادي بعض النصوص لحماية المرأة والأسرة ومن ذلك المادة (27) التي تنص على عدم جواز تشغيل النساء ليلًا خلال الفترة من العاشرة مساء حتى السابعة صباحًا. وتنص المادة (29) على حظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيًا أو أخلاقيًا. كما

أعطى القانون في مادته الثلاثين للمرأة العاملة حق الحصول على إجازة وضع بأجر كامل مدة خمسة وأربعين يومًا، وفي الوقت ذاته أعطاها الحق بعد استنفادها لإجازة الوضع أن تنقطع عن العمل بدون أجر لمدة مائة يوم متصلة أو متقطعة ولا تحتسب من إجازتها الاعتيادية. كما نصت المادة (31) على حق المرأة العاملة في فترتين للراحة يوميًا مدة كل منهما نصف ساعة لإرضاع الطفل وذلك على مدى 18 شهرًا من الولادة وتحتسب هاتان الفترتان من ساعات العمل ولا يترتب عليهما أي تخفيض في الأجر. وتنص المادة (32) على منح المرأة الأجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تقوم بذات العمل الذي يقوم به.

[←48]

() ومن خلال قراءة خريطة عمل الجمعيات النسائية منذ أن اتخذت إطارها عام 1974 وحتى الآن، يتضح أن برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية للنساء استحوذ على الاهتمام الأكبر من أنشطة الجمعيات؛ حيث ألحق مركز تعليمي بكل جمعية نسائية بدءًا بالمراحل التعليمية الأولى وتطور إلى نهاية المرحلة الثانوية، وتشهد هذه المراكز إقبالًا كبيرًا من النساء والفتيات اللواتي تخلفن عن الدراسة النظامية الصباحية لأسباب خاصة.

[←49]

() لا بد من الإشارة إلى أن وزارة الصحة في الدولة توفر خدمات رعاية الأمومة والطفولة، منها:

- الكشف الطبي الشامل، ويشمل قياس الوزن والطول والكشف على الأسنان.

- الفحوصات المعملية (بول للسكر والزلال، والدم: للهيموجلوبين، وعامل الريزوس والالتهاب الكبدي ب، وفحص الدم الكامل، والإيدز).

- التأكد من سلامة الجنين ونموه الطبيعي داخل الرحم، (عن طريق الأشعة التلفزيونية للرحم، سماع دقات قلب الجنين).

- التحضير للرضاعة الطبيعية عن طريق تقديم التوعية الصحية اللازمة.

- تقديم العلاج اللازم لبعض الحالات البسيطة، بالإضافة إلى الفيتامينات والأملاح المعدنية.

ولا تقتصر رعاية الأم على فترة الحمل ولكن تمتد إلى فترة ما بعد الولادة، حيث تقوم الأم بمراجعة المركز الصحي للتأكد من عدم وجود مضاعفات تتعلق بالولادة وأيضًا لدعم وتشجيع الرضاعة الطبيعية، بالإضافة إلى الرعاية المقدمة للمولود. لقد تم إشهار الإمارات خالية من مرض الملاريا من قبل لجنة الإشهار العالمية بمنظمة الصحة العالمية في 12 مارس/آذار 2007.

[←50]

)) راجع في تفصيل ذلك الإصدارات الدورية الصادرة عن واقع دول مجلس التعاون الخليجي على موقع المجلس على الإنترنت www.gcc.org في 25/9/2013.

[←51]

() أما فيما يتعلق بهاجس لجنة حقوق الطفل حول المسؤولية الجنائية لصغار السن الذين يبلغون 7 سنوات من العمر وحول إمكانية إدانة الأشخاص تحت سن الـ 18 عامًا ومحاكمتهم بنفس الطريقة التي يحاكم بها البالغون، فإن قانون الأحداث الإماراتي رقم (9) لسنة 1976 في شأن الأحداث والجانحين والمشردين، اعتبر في مادته الأولى بأن الحدث هو كل من لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره وقت ارتكاب الفعل محل المساءلة أو وجوده في إحدى حالات التشرد.

كذلك هناك تدابير تتخذ بشأن الأحداث مثال:

1- التوبيخ

2- التسليم لولي الأمر أو الوصي

3- الاختبار القضائي

4- منع ارتياد أماكن معينة

5- حظر ممارسة عمل معين

6- الإيداع في مأوى علاجي أو معهد تأهيل أو للتربية أو معهد للإصلاح حسب الأحوال

7- الإبعاد خارج البلاد لغير المواطنين

[52←]

() هناك القانون رقم (9) لسنة 1985 بشأن رعاية الأطفال مجهولين الأبوين في إمارة الشارقة، حيث حدد القانون دائرة الشؤون الاجتماعية في إمارة الشارقة كجهة مختصة ومسؤولة عن كل ما يتعلق بالأطفال غير المعروفين لهم أبوين.

[53←]

() قناة مائية مغطاة من صنع الإنسان.

[54←]

() راجع فى ذلك تقرير الحرية الدينية في العالم الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، الطبعة العربية، 2006.

[55←]

() محمد صادق إسماعيل، حقوق عربية ضائعة، القاهرة، دار العربي للنشر، 2011، ص 151.

[56←]

)) جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، 26 يناير/ كانون الثاني 2007.

[57←]

() د. أحمد العمدة، التاريخ السياسي الحديث لدول الخليج العربي، بيروت، دار الإخاء للنشر، 2011، ص93-94.

[58←]

() د. محمد الخازن، إيران والعرب، مراحل من الشد والجذب، دار الكتاب العلمي، القاهرة، 2001، ص. 14-16

[59←]

() خالد محمد القاسمى، الجزر الثلاث بين السيادة العربية و الاحتلال الإيراني، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997 ص. 20

[60←]

() أحمد عبد العزيز شكارة، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاثة، مجلة التعاون، العدد 28، الرياض، ديسمبر/ كانون أول 1992، ص 47.

[61←]

() عبد الملك خلف التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية فى الخليج: دراسات فى تاريخ العلاقات العربية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، يوليو/تموز 1998، ص 63.

[62←]

)) خالد محمد القاسمى، مرجع سابق، ص 28.

[←63]

)) بدر الدين عباس: جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى (الجانب التاريخي)، الموسم الثقافي لجامعة الكويت، 1971- 1972، ص. 178.

[←64]

)) خالد محمد القاسمي: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، مرجع سابق، ص27.

[←65]

)) بيان الخارجية الإماراتية، أبوظبي، 28 سبتمبر/أيلول 1992. راجع فى ذلك تفصيلًا: د. محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

[←66]

() راجع البيانات الوزارية الصادرة عن اجتماعات وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

[←67]

)) راجع البيانات الصادرة عن تقرير منظمة العمل العربية على شبكة الإنترنت www.alolabor.org

[←68]

)) كتاب حقائق العالم. كتاب العام، منطقة الخليج، السكان، 2009، ص. 14 – 15.

[←69]

() حول تأثيرات العمالة الأجنبية على دول الخليج العربي، راجع: محمد صادق إسماعيل، العمالة الأجنبية في الخليج العربي، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2009.